وزارة التعلـــــيم الـــــــعالي والبحث الـــــعلمي

المدرســـــة العليا للـــــــــــتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: نقود مالية وبنوك

الموضوع:

تقييم صيغة التمويل بالمشاركة في البنوك الاسلامية

دراسة حالة بنك السلام –الجزائر–

إعداد الطالبة: **تحت إشراف د:**

هادية صياد **بن خدة إلياس**

مكان التربص: مصرف السلام -دالي إبراهيم-

فترة التربص: من: 14 أفريل2021 **الى:** 14 ماي2021.

2020/2021

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة على أداء هذا الواجب وفقا لما يحبه ويرضاه

أتقدم بخالص الشكر الى:

الأستاذ المشرف " الدكتور بن خدة إلياس " الذي لم يبخل على بمساعدته ونصائحه وأعانني في إنجاز هذه المذكرة أشكره على حسن معاملته وصدق عمله.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لجميع أساتذة المدرسة العليا للتجارة دون استثناء.

إهداء

الحمد والشكر لله على جميع نعمه التي لا تعد ولا تحصى

الى أناس كانوا السر في وجودي وفي نجاحي

الى صاحب السيرة العطرية والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل في بلوغ التعليم العالي والدي الحبيب أطال الله في عمره.

الى من وضعتني على طريق الحياة، ورعتني حتى صرت على ما أنا عليه الان أمي الغالية حفظك رب السماوات.

الى أختي الغالية، من كان لها بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب، الى جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يدي العون لي.

فهرس المحتويات

مقدمة عامة .....أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....
تمهيد 2
المبحث الأول: ماهية التمويل الاسلامي.....3
المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي 3
المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي.....6
المبحث الثاني: البنوك الإسلامية 7
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية.....7
المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وخدماتها 9
المطلب الثالث: مصادر أموال البنوك الإسلامية واستخداماتها.....12
المبحث الثالث: التمويل بالمشاركة وشروطه 17
المطلب الاول: ماهية التمويل بالمشاركة.....17
المطلب الثاني: شروط عقد المشاركة 22
خلاصة 27
الفصل الثاني: تقييم صيغة التمويل بالمشاركة.....
تمهيد 29
المبحث الأول: المعوقات الداخلية وأهم الإجراءات للحد من تأثيرها 30
المطلب الأول: معوقات البيئة الداخلية 30
المطلب الثاني: المخاطر الناجمة عن المعوقات الداخلية.....33
المطلب الثالث: أهم الإجراءات المتخذة للتقليل من مخاطر البيئة الداخلية.....35
المبحث الثاني: المعوقات الخارجية وأهم الإجراءات للحد من تأثيرها.....37
المطلب الأول: معوقات البيئة الخارجية 37
المطلب الثاني: المخاطر الناتجة عن البيئة الخارجية.....39
المطلب الثالث: أهم الإجراءات للحد من مخاطر البيئة الخارجية 43
المبحث الثالث: مزايا التمويل بالمشاركة.....51
المطلب الأول: مزايا التمويل بالمشاركة.....51

المطلب الثاني: آثار محدودية التمويل بالمشاركة في البنوك الاسلامية 52
خلاصة 54
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك السلام .....
تمهيد 55
المبحث الأول: نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائري 56
المطلب الأول: نشأة مصرف السلام..... 56
المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري 60
المطلب الثالث: أهم صيغ المشاركة المعتمدة في بنك السلام..... 62
المبحث الثاني: تحليل التقارير السنوية المتعلقة بالمشاركة في مصرف السلام الجزائري 70
المطلب الأول: أنواع التمويلات ببنك السلام..... 70
المطلب الثاني: تأثيرات البيئة الخارجية 74
المبحث الثالث: دراسة حالة مشاركة ببنك السلام..... 75
المطلب الأول: طلب مشاركة دائمة (شركة عقد) 75
المطلب الثاني: تقييم واقع تطبيق صيغة التمويل المشاركة في بنك السلام 83
خلاصة 86
الخاتمة .....
خاتمة.....
المراجع والمصادر .....

قائمة الجداول		الصفحة
الجدول(1)	تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام – الجزائر–في الفترة الممتدة بين 2013–2019	57
الجدول(2)	أهم إجراءات لإدارة مخاطر صيغة التمويل بالمشاركة	69–67
الجدول (3)	أنواع التمويلات المقدمة من طرف بنك السلام وفق المتعامل الاقتصادي	70
الجدول (4)	صيغ التمويل المعتمدة ببنك السلام لسنتي 2018–2019	71
الجدول(5)	أهم القطاعات الممولة من طرف بنك السلام	72
الجدول (6)	اهم تأثرات البيئة الخارجية على التمويل بالمشاركة.	75–74
الجدول (7)	البيانات الشخصية لطالب المشاركة	76
الجدول (8)	بيانات الشركة	77
الجدول (9)	عناصر مشروع المشاركة2017	78
الجدول (10)	حركة حساب التمويل بالمشاركة 2017	78
الجدول(11)	قرار منح التمويل	79
الجدول (12)	أهم نقاط القوة والضعف لصيغة المشاركة ببنك السلام	85–83

قائمة الاشكال		الصفحة
الشكل (1)	ألية التأمين التكافلي لعملاء التمويل بالمشاركة	50
الشكل (2)	أصول بنك السلام الجزائري 2013-2019	57
الشكل(3)	الهيكل التنظيمي لبنك السلام 2020	60
الشكل (4)	مراحل شركة الملك لتمويل الافراد	64
الشكل(5)	صيغ المشاركة المطبقة ببنك السلام	67
الشكل (6)	نسب صيغ التمويل لسنة 2019	73
الشكل (7)	تطور قيمة المشاركة بين 2016 -2019	74

الملخّص:

تعتبر البنوك الاسلامية إحدى المؤسسات المالية الاسلامية التي تقوم على مبادئ التمويل الاسلامي من خلال تقديمها للعديد من المعاملات المالية وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية وتتمتع هذه الأخيرة بالعديد من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة، وهي تعتمد على التمويل الاسلامي لتمويل مشاريع عملائها المختلفة وفق ما تنص عليه مبادئ التمويل الاسلامي، وتستخدم لذلك مجموعة من الصيغ منها (مرابحة، مشاركة، استصناع، إجارة، مضاربة)

تعتبر صيغ التمويل عن طريق الملكية (مضاربة، مشاركة، مغارسة، مساقاة) من بين الصيغ التي تلقى أهمية كبيرة وذلك لما تحققه من عدل وتنمية اقتصادية، وذلك لأنّ كلا الطرفين عبارة عن شركاء في الربح والخسارة، لكن في ظل كافة المزايا التي تحققها في المجتمع، تطرح صيغة التمويل بالمشاركة العديد من المخاطر الداخلية منها والخارجية، والتي تؤثر سلبا على البنك وتعيق تطبيقه لهذه الصيغة، لكن مع السعي الحثيث للباحثين والعلماء تم التوصل الى بعض الإجراءات التي تحد من تأثير هذه المخاطر وتساعد البنوك الاسلامية في تطبيق صيغة المشاركة بشكل أفضل.

تناولت الدراسة بنك السلام باعتباره الوحيد الذي يستخدم صيغة المشاركة بشكل واسع مقارنة بالبنوك الاسلامية الأخرى، وذلك من خلال تحليل صيغ المشاركة المقدمة من طرفه، وكذلك تحليل التقارير السنوية لأربع سنوات الماضية، وذلك من أجل محاولة تقييم واقع التمويل بالمشاركة في البنك من حيث نقاط القوة ونقاط الضعف، تم التوصل في الأخير الى ان التمويل بصيغة المشاركة يعاني ضعف كبير من حيث التطبيق مقارنة بصيغ التمويل الأخرى.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، صيغة التمويل بالمشاركة، بنك السلام، تقيم واقع التمويل بالمشاركة، المخاطر.

Abstract

Islamic banks are considered as one of the Islamic financial institutions that are based on the principles of Islamic finance by providing numerous financial transactions in accordance with the provisions of Islamic Sharia. These banks have various multidimensional objectives. They rely on Islamic finance to finance the various projects of their clients as stipulated in the principles of Islamic finance. For that reason, it uses different forms including Murabaha, Musharaka, Istisna'a, Ijarah, Mudaraba).

Forms of financing through ownership (Mudaraba, Musharaka, Mugharsa, Musaqah) are among the formulas that receive great importance due to the equity and economic development they achieve owing to the fact that both parties are partners in both profit and loss. However, despite all the benefits it generates in society, financing by Musharaka (co-financing) formula poses many risks both on the internal and external levels. This negatively affects the bank and hinders its application of this formula, but with the relentless work of researchers and scholars, some measures have been taken to limit or at least reduce the impact of these risks, and help Islamic banks better apply the Musharaka formula.

The present study deals with Al Salam Bank since it is the only bank that uses the Musharaka formula extensively compared to other Islamic banks, by analyzing the Musharaka formulas submitted by it, as well as analyzing the annual reports for the past four years, in an attempt to evaluate the reality of Musharaka financing in the bank in terms of strengths and Weaknesses. Finally, it was concluded that funding using Musharak form suffers from a significant weakness in terms of implementation compared to other funding forms.

Key terms: Islamic Banks, Financing by Musharaka, Al-Salam Bank, evaluating the reality of financing, risks.

مقدمة

مقدمة عامة

أضحى التمويل عامة موضوعا مهما جدا في حياتنا الاقتصادية وفي دورة حياة المؤسسات حيث يلعب دورا هاما في نشاط جلّ أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة منها، ولا يقتصر فقط على تمويل المؤسسات، حيث أصبح أداة فعالة لتلبية رغبات الافراد في الحياة اليومية ويعد ظهور التمويل الإسلامي أمرا هاما، من خلال استقطابه لفئة المسلمين وغير المسلمين في كافة ربوع العالم وذلك نتيجة تعاملاته المالية وفق ما تطلبه الشريعة الغراء، حيث يقوم على تحريم الربا وتقاسم الربح والخسارة بين الشركاء، أي يعتبر تمويلا عادلا لكافة أطراف العملية التمويلية ويقدم التمويل الإسلامي العديد من الخدمات وفق عدة معاملات مالية جائزة، منها المعاملات المالية القائمة على البيوع مثل المرابحة والمساومة والاجارة والسلم والاستصناع، وأيضا العقود القائمة على الملكية أهمها المشاركة والمضاربة والمغارسة والمزارعة والمساقاة ،وتعد هذه الأخيرة من العقود المميزة للتمويل الإسلامي، حيث لا يقابل هذا النوع من المعاملات أي خدمة موجودة في التمويل التقليدي ويتميز التمويل القائم على المشاركة بمجموعة من المزايا التي تعود بالفائدة سواء على مقدم التمويل أو المستفيد منه، من خلال العوائد المتأتية منه، ويتيح أيضا جذب أصحاب القطاع المؤثر في الناتج الوطني للبلاد من خلال الاستثمار خاصة في الجانب الزراعي، حيث لا يستطيع صغار المزارعين تقديم ضمان كما يطلبه التمويل التقليدي، ويسعى كذلك الى تقديم فرص امتلاك مشاريع بطريقة مريحة وأكثر مرونة من خلال المشاركة المتناقصة في المشروع، و يسمح التمويل بالمشاركة من التنويع في درجة المخاطر بين الشركاء ، حيث يصبح الشريك مسؤولا فقط بتحمله جزء من الخسارة بمقدار مساهمته في رأس المال، وبفضل هذا النوع من التمويل يصبح البنك الإسلامي شموليا أكثر، ولا يقتصر أداءه على تقديم عقود بيع بلا فوائد، وبالرغم من كل هذه المزايا إلاّ أنّ تجسيده في أرض الواقع أصبح أمرا صعبا نتيجة العديد من العراقيل المحيطة به، أهمها المعوقات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات المالية والمتمثلة في البنوك الإسلامية باعتبارها تمثل 71.2% من إجمالي قطاعات الصناعة الإسلامية المقدمة للخدمات على غرار قطاع التأمينات التكافلية وأيضا الأسواق المالية التي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي القطاعات المقدمة للخدمات، و تعمل المعوقات الداخلية والخارجية على خلق الكثير من المخاطر التي يمكن أنّ ترتبط بشكل مباشر بعقد المشاركة وتحول دون تطبيقه على أرض الواقع، ولقد أصبح تقييم عمل البنوك الإسلامية لكيفية

تطبيق صيغة المشاركة وأهم الإجراءات والضوابط التي يقوم عليها أمرا هاما من خلال إبراز أهم المعوقات التي تحول دون تجسيدها على أرض الواقع وأهم الأدوات التي سمحت بالتقليل من تأثير هذه المعوقات، وهذا ما دفعني لطرح هذه الإشكالية:

كيف نقيم صيغة التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية؟

وفي ظل هذا التساؤل يمكن طرح العديد من الأسئلة الفرعية التي تتيح فهم وتحليل الإشكالية:

- ما هي أسس التمويل الإسلامي عموما والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية؟
- ماهي أهم العراقيل المحيطة بصيغة المشاركة كيف يتم معالجتها؟
- ما هو واقع تطبيق المشاركة في بنك السلام الجزائري؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح العديد من الفرضيات التي يمكن أن تكون جوابا محتملا لكل سؤال:

- في إمكان البنوك الإسلامية إيجاد وسائل لتمويل احتياجات المجتمع من خلال صيغ تشاركية تضبطها إجراءات وشروط تتماشى ومبادئ التمويل الإسلامي.
- تتبع أهم العراقيل المحيطة بصيغة المشاركة من المحيط الخارجي للبنك والمتعلقة بالبيئة القانونية وأيضا نوايا الشريك.
- إمكانية تطبيق بنك السلام لصيغ المشاركة من خلال تطبيقه لجملة من الإجراءات العملية عند إبرامه للعقود.

المنهج المتبع للدراسة:

تم عرض هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، وذلك من خلال التعرف على ظاهرة الدراسة وهي صيغة التمويل بالمشاركة، ووضعها في الإطار الصحيح، بتفسير جميع الظروف المحيطة بها من خلال الاستعانة بالرسائل والكتب والمجلات المحكمة التي تناولت وعالجت هذا الموضوع، أمّا بالنسبة للفصل التطبيقي فلقد اعتمدت على المنهج التحليلي من أجل تفكيك العناصر الأساسية لصيغة التمويل بالمشاركة ومن ثم دراستها بأسلوب معمق، وبعدها استنبطت كل من نقاط القوة ونقاط الضعف، حتى يتم إجراء تعميمات من أجل حل المشاكل التي تعتري صيغة التمويل بالمشاركة.

أسباب اختيار الدراسة:

تتمثل أسباب اختياري لهذا الموضوع للعديد من الدوافع:

- يتيح التمويل بالمشاركة العديد من فرص التمويل خاصة للشركات الناشئة التي لا تملك رأس مال كافي من أجل الاستثمار.
- يعتبر تطبيق صيغة المشاركة من بين التمويلات التي يصعب تطبيقها على أرض الواقع نظرا للعديد من المخاطر المحيطة بهذه الصيغة.
- الحاجة الماسة الى تفعيل وتوسيع العمل بصيغة المشاركة من أجل دعم التنمية في الجزائر.

أهداف الاختيار:

- ✓ تسليط الضوء على البنوك الإسلامية والدور الفعال لها من خلال إبراز الأهداف التي تسعى إليها.
- ✓ إلقاء نظرة على المخاطر التي تعترض صيغة المشاركة في الواقع.
- ✓ شرح أهم الادوات التي تم إيجادها لتذليل بعض المشاكل التي تعتري هذه الصيغة.
- ✓ اقتراح آليات مستحدثة لأهم مخاطر صيغة المشاركة.
- ✓ محاولة تقييم تطبيق صيغة المشاركة مع وجود إجراءات تتيح تطبيقها على أرض الواقع.

الدراسات السابقة:

فاطمة بن الناصر، إشكالية التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقه، جامعة الاغواط، في إطار نيل شهادة الدكتوراه، 2016م.

هدفت الدراسة الى معرفة اهم محددات البيئة الداخلية والخارجية للتمويل بالمشاركة وأهم التحديات التي تصادف البنوك الإسلامية أثناء تطبيقها، من خلال الاعتماد على 13 مصرفا موزعا في 13 دولة عربية ' الجزائر، البحرين، السودان، بنغلاديش، دبي إندونيسيا....) خلال الفترة 13 سنة (2000-2013) استخدام بيانات بازل الغير متوازن، وأسفرت الدراسة في الأخير الى أنّ البنوك الإسلامية الشمولية تلعب دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في التمويل، وانّ دور الأسواق المالية يكمن في توزيع المخاطر، وتعزيز النمو وجلب المزيد من رؤوس الأموال.

عبد الوهاب احمد عبد الله مسعود عياش، مخاطر صيغ التمويل وأثرها على قرار التمويل، صنعاء اليمن في إطار نيل شهادة الماجستير 2016.

هدفت دراسة هذا الباحث الى إظهار المخاطر التي تصادف تطبيق صيغ التمويل الإسلامي عند اتخاذ قرار التمويل، وكما أوضح العلاقة بين مستوى المخاطر واتخاذ قرار التمويل، وكذا علاقتها باختيار صيغة معينة من صيغ التمويل الإسلامي باستخدام المنهج الاستقرائي، وقد أسفرت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها، أنّ البنوك الإسلامية لاتزال تعتمد وبشكل كبير على صيغ التمويل القائمة على البيع كالمرابحة، حيث تعتبر الصورة الرئيسية المقدمة نظرا لانخفاض المخاطرة المتعلقة بهذه الصيغة مقارنة بالصبغ الأخرى، وأشار أيضا أنّ كل من عقود المضاربة وأيضا الإستصناع مهمة جدا في التمويل الإسلامي إلا أنّها لا تحظى بالنصيب الكافي من الاهتمام في البنوك الإسلامية.

عبلة مسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية –دراسة مقارنة–جامعة قسنطينة، في إطار نيل شهادة الماجستير2005–2006.

حاولت الباحثة من خلال هذا البحث إبراز الدور الاقتصادي للمشاركة في المصارف الإسلامية، حيث اعتمد في دراستها على تحديد ماهية وأهمية المشاركة كصيغة تمويلية تقدمها البنوك الاسلامية والدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه الصيغة، وفي الأخير قامت بتقديم دراسة مقارنة بين التمويل الإسلامي التشاركي في الجزائر والتمويل التشاركي في السودان باعتبارها رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وخلصت الدراسة الى انّ التمويل بالمشاركة لا يقدّم الا بعد دراسة معمقة وشاملة لكافة جوانب طلبات التمويل، سواء الاقتصادية وحتى الاجتماعية والمتعلقة بالمشروع وصاحب المشروع، وتوصلت أنّ كل هذه الإجراءات هي العائق أمام تطبيق هذه الصيغة بالشكل الذي يسمح لكافة الأطراف من الاستفادة.

تناولت الباحثة كافة جوانب طلبات التمويل من حيث صاحب المشروع وأيضا المشروع نفسه دون تقييم البنوك الإسلامية من حيث تطبيق هذه الصيغة، حيث يهدف بحثنا الى دراسة المخاطر التي تعتري صيغة المشاركة وتقديم أهم الإجراءات التي تسمح بالتحوط منها.

فتيحة حناش، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة بنك البركة ،في إطار نيل شهادة الماستر2016

تطرقت الباحثة في هذه الدراسة الى البنوك الإسلامية والدور التي تلعبه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعرفة مدى نجاحها بهذه الوظيفة، حيث أنّ أغلب أنواع التمويلات تنشأ في بيئة غير مواتية (بيئة ربوية). تناولت الباحثة دور البنوك الإسلامية من خلال تطبيق صيغ التمويل دون التخصص في صيغة معينة، حيث يهدف بحثنا الى الإشارة لصيغة التمويل بالمشاركة واهم الإجراءات العملية المطبقة في الواقع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة إيجاد أدوات جديدة للتحوط من العوائق التي تعتري صيغة المشاركة أثناء تطبيقها على أرض الواقع، ومحاولة تقييم تطبيقاتها وفق الإجراءات والشروط التي حددتها مبادئ التمويل الاسلامي.

خطة البحث:

يتكون البحث من ثلاثة فصول، الفصل الأول والثاني إطار نظري للدراسة، أمّا الفصل الثالث فهو جانب تطبيقي لما جاء به الفصلين (الأول والثاني)، حيث يحتوي الفصل الأول تحت عنوان التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية، ثلاث مباحث، المبحث الأول يشير الى ماهية التمويل الإسلامي ويتم التفصيل فيه بموجود مطلبين، أمّا المبحث الثاني فهو تحت عنوان ماهية البنوك الإسلامية، ويضم ثلاث مطالب، أما المبحث الأخير فهو تحت عنوان التمويل بالمشاركة وشروطه ويضم مطلبين ويحتوى الفصل الثاني تحت عنوان تقييم التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلامية ثلاث مباحث، أما الفصل الأخير فهو دراسة تطبيقية لبنك السلام – الجزائر– ويحتوي على ثلاث مباحث.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يتجسد التمويل بشكل عام في تطبيق الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، حيث يستفيد أصحاب العجز المالي من أموال أصحاب الفائض على شكل قروض بغية تحسين أو إنشاء مشاريع تساعد في زيادة الإنتاجية والقوى المنتجة (كالنشاط البشري، الأدوات الآلات)، ولقد سمحت الأزمات الاقتصادية وآخرها أزمة الرهن العقاري2008 م، ببروز مصطلح التمويل الإسلامي للعالم، كأداة لمعالجة بعض الأزمات، من خلال دمج بعض المعاملات المالية المميزة للتمويل الإسلامي مع التمويل التقليدي، وذلك ناتج من أنّ المعاملات المالية الإسلامية قائمة على ربط رأس المال والعمل، حيث لا يمكن لكليهما الانفصال، فالزيادة في النشاط المالي لابد أن تقابلها زيادة في النشاط الحقيقي، وهذا ما يفتقر اليه التمويل التقليدي، ولا يعتبر التمويل الإسلامي وليد الساعة، بل ارتبط اسمه بظهور أول مؤسسة مالية إسلامية وهي البنوك الإسلامية، حيث يتمثل عمل هذه الأخيرة في تطبيق التمويل الإسلامي وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية، وهذا ما أكسبها دورا فعال في تطبيق هذه المعاملات، من خلال تطبيقها بالشكل السليم، ووفق ما يتلاءم والنشاط الاقتصادي للعميل.

ويهدف هذا الفصل الى إبراز الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية كمؤسسات مالية إسلامية نتيجة لبعض الأهداف ذات الأبعاد المختلفة، وهذا بعد الإشارة الى التمويل الإسلامي وأهم المبادئ القائم عليها والتي حددتها الشريعة الإسلامية، وفي الأخير يتم الإشارة الى التمويل بالمشاركة وأهم الشروط والإجراءات لتطبيقه على أرض الواقع وفق المخطط التالي:

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: التمويل بالمشاركة وشروطه

المبحث الأول: ماهية التمويل الاسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المؤسسات المالية والأسواق المالية الإسلامية وقطاع التأمينات أيضا، حيث يقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ والأسس المنبثقة عن الدين الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

تعد وظيفة التمويل من أهم الوظائف التي لها تأثير على الجوانب الاقتصادية في مجتمع ما حيث بفضل هذه الوظيفة يتم تلبية حاجات ورغبات المجتمع في مختلف القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية ...الخ، حيث تسمح وظيفة التمويل بتقديم المبالغ المالية للأفراد وحتى المؤسسات، حيث يحقق كل مسعي التنمية من خلال دعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي وربط النشاط الحقيقي والنشاط النقدي، من خلال دعمه للنشاطات الإنتاجية والابتكارية في المجتمع، وقبل التطرق الى مفهوم التمويل الإسلامي يجدر الإشارة الى مفهوم التمويل بشكل العام، حيث أنّ التمويل الإسلامي نوعا من أنواع التمويلات المقدمة.

الفرع الأول: مفهوم التمويل التقليدي

أولا: تعريف التمويل

يُعرف التمويل بأنه عبارة عن "تقديم الأموال اللازمة وقت الحاجة إليها"[1]، ولقد أدت التطورات الحاصلة على هذا المفهوم الى أن يشمل جميع التصرفات والأعمال التي تمدنا بالأموال اللازمة للتمويل من جهات مختلفة وقت الحاجة إليها، وأُشيرَ أيضا الى أنّه وظيفة إدارية تختص بالعمليات المتعلقة بالأموال والتخطيط للحصول عليها من مصدر مناسب من أجل جميع الاحتياجات المالية لأداء مختلف النشاطات[2] ولقد عَرف المصطلح نوعا من الاهتمام وذلك بعد الأزمات التي طالته فأصبح مفهومه لا يقتصر فقط على توفير الأموال للراغبين فيها، بل ويشمل النظام المالي من خلال التخطيط المالي ودراسة العسر الذي يطال بعض العملاء ودراسة السيولة وأيضا الاستثمار طويل الأجل[3].

---

[1] حسن المحمودي، **المؤسسات الاقتصادية**، دار النهضة، لبنان، 1980، ص38.

[2] إلياس أبو الهيجاء، **تطوير آليات التمويل بصيغة المشاركة دراسة حالة المصارف الأردنية**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك–الأردن، 2007، ص20.

[3] فاطمة بن ناصر، **إشكالية التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقه**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاغواط 2016، ص3.

ثانيا: مبادئ التمويل التقليدي

يقوم التمويل التقليدي على مجموعة من المبادئ التي تنظم جلّ العمليات التي يقوم بها من بينها:

- ✓ التمويل التقليدي قائم على قاعدة إقراضية أساسها تقديم الأموال وتحصيلها بزيادة مبلغ معين الى الدين أو المبلغ المقدم من طرف العميل كوديعة، أي الفائدة ليست نتاج اختلاط العمل برأس المال بل نتيجة الزمن، ويمكن لهذه الفائدة أن تتغير كلما تأخر العميل في تسديد الديون المترتبة عليه.[4]
- ✓ يهدف التمويل التقليدي الى الربح المضمون عن طريق الفائدة.
- ✓ لا يتحمل البنك التقليدي أي خسارة، لأنه لا يشارك في المشاريع، بل يقتصر دوره على تقديم القروض.
- ✓ يعتمد التمويل التقليدي على تقديم ضمانات، وذلك لتغطية المخاطر المرتبطة بالعميل والتزاماته المتفق عليها مثل عدم تسديد مبلغ القرض، أو عدم تسديد الفائدة.
- ✓ التمويل التقليدي غالبا ما يكون عن طريق تقديم نقود وليس أصول.

ومنه نستنتج مما سبق أنّ التمويل التقليدي يقوم على تقديم الأموال للراغبين فيها، وفق قاعدة أساسها الفائدة، دون أن تقابل هذه الفائدة أي زيادة في النشاط الحقيقي ولا في تنمية المجتمع، بل ويجعل هذا النوع من التمويل المقترض في حالة مديونية حيث تتضاعف الفائدة إذا لم يتم تسديدها في المدة المحددة.

الفرع الثاني: مفهوم التمويل الإسلامي

سنتعرف في هذا الفرع على مفهوم التمويل الإسلامي وأهم الخصائص المميزة له.

أولا: تعريف التمويل الإسلامي ومعاييره

يعتبر التمويل الإسلامي نوع من أنواع التمويل الذي يستند إلى قاعدتين فقهيتين " الغنم بالغرم" و الخراج بالضمان"، حيث تتمثل قاعدة" الغنم بالغرم" بأن يُقدم شخص لشخص آخر مبلغ مالي أو شيء ذو قيمة مالية من أجل استثماره قصد الحصول على الأرباح، بحسب الاتفاق الذي يكون بينهما نظراً إلى نوع العمل أو الى مدى مساهمة كل منهما في رأس المال، ولقد عرّفه آخرون بأنّه تقديم ثروة عينية(أصول، عقارات) أو مبالغ نقدية من أجل الاسترباح من صاحبها إلى شخص آخر

[4] قدي عبد المجيد بوزيد عصام، **الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية**، الملتقى الدولي الثاني –يومي 5-6ماي، 2009، ص 6-7.

يديرها ويتصرف فيها لقاء ربح معين أو عائد يتم دفعه إلى صاحب المال وفق مجموعة من الضوابط الشرعية[5].

ثانيا: معايير التمويل الإسلامي

ويتميز التمويل الإسلامي بمجموعة من المعايير التي تحدد الإطار العام لعمله وفق الشريعة الإسلامية، وأهم هذه المعايير ما يلي:[6]

✓ **المعايير المتعلقة بطبيعة المشروع**

حيث يعتمد هذا المعيار على مجموعة من المعايير التي يجب دراستها قبل البدء بالتمويل الإسلامي ومنها:

1-**المعايير المالية:** حيث تعد من المعايير التي تسمح بدراسة المشروع فهي ترتبط بمدى متطابقة المشروع للأحكام الشريعة الإسلامية، وتخضع لمجموعة من المعايير أهمها:

الربحية يتم حساب الربحية عن طريق حساب المدة الزمنية لاسترداد رأس المال ويتم ذلك من خلال التدقيق في التدفقات النقدية، وعائد الاستثمار.

السيولة: يتم حسابها بطرق عديدة من خلال التعرف على قدرة المشروع بالوفاء بالتزاماته في حالة منح التمويل، ويتم من خلال التعرف على الأصول قصيرة الاجل والقابلة للتسييل عن طريق حساب نسبة السيولة السريعة (الأصول المتداولة –المخزون/الخصوم المتداولة)، أمّا المعيار الأخير فهو الأمان، حيث يطبق في جميع البنوك الإسلامية باعتبارها تتعامل بأموال الغير.

المعايير الشرعية: تعد الفيصل في قبول المشروع أو رفضه، وذلك من خلال أن يكون المشروع مقبولا شرعا، حيث يتم تمويل المشاريع التي تعود بالنفع للمجتمع، ويجب أن تكون مدخلات ومخرجات المشروع حلال وألا يكون منهي عنها، أمّا المعيار الأخيرة المتعلق بالمشروع هو الجانب التي يسعى الى تحقيقه المشروع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مكافحته للبطالة والفقر وأيضا دعم المشاريع التي لها بعد اقتصادي وتنموي[7].

✓ **المعايير المتعلقة بالمصرف**

---

[5] منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، معهد إسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2005، ص12.

[6] حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، **المصارف الإسلامية والتطبيقات العلمي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ط1، 2007، ص89.

[7] حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص 83.

هناك العديد من الأسس والمعايير التي لا بد أن تتوفر في البنوك الإسلامية حتى تستطيع تقديم التمويل ومنها سيولة البنك، حيث يقدم البنك التمويل في حالة توفر السيولة الكافية، وتلعب أيضا الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية دورا كبيرا في منح التمويل، حيث الظروف الغير مستقرة للاقتصاد تقلل من نسبة منح التمويل لما لذلك من مخاطر عديدة[8].

- ✓ **معايير متعلقة بطالب التمويل**

تشمل تقييم صاحب المشروع من حيث الالتزام الديني والأخلاقي وأيضا الأمانة والمحافظة على الأموال المقدمة له، والخبرة والكفاءة في مجال المشروع المراد تمويله.

المطلب الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي

تبرز أهمية التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق الجمع بين النشاط الحقيقي والنشاط النقدي، وتنتج هذه الأهمية من خلال مجموعة من المبادئ التي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط أهمها:[9]

- ✓ **الملكية:** إنّ ميزة التملك تقدم لصاحبها الحق في الزيادة التي تحدث للشيء المملوك وذلك وفق قاعدتين هما الخراج بالضمان، أي أن الربح يكون من حق ضامن الشيء أمّا بالنسبة للقاعدة الثانية فهي الغرم بالغنم، وهي تأكد أنّ الخسارة تقع على عاتق المستفيد من ملكية الشيء[10].
- ✓ **الواقعية:** إنّ من مبادئ التمويل الإسلامي ارتباط الربح مع النشاط الحقيقي، أي أنّ الربح ينتج عن زيادة حقيقية فالشيء المملوك، وتنتج هذه الزيادة نتيجة لعوامل طبيعية أو تشغيلية عن طريق العمل، وهذا معناه أنّ استحقاق الربح مرتبط مع ما يقع حقا في الواقع، فلا يمكن لشخص طلب نسبة محددة من الربح مسبقا نتيجة استثماره، دون اعتبار ما يحصل في أرض الواقع[11].

تمويل الاستثمار الحقيقي: وذلك من خلال المساهمة في إنتاج السلع والخدمات وتبادلها، وهو ما يؤدي الى الربط بين الجانب الحقيقي من خلال السلع والخدمات وجانب النقد، حيث لا يسمح التمويل

---

[8] المرجع نفسه، ص93.

[9] مقاويب منصف، **مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الازمات المالية العالمية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد10، دون تاريخ، ص59.

[10] مقاويب منصف، المرجع السابق، ص 59.

[11] إلياس أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص25.

الإسلامي بتداول الديون وذلك لما لها من تأثيرات إضافة الى أنها بعيدة عن الإنتاج الملموس، يساعد هذا النوع من المبادئ الاقتصاد عن طريق تحقيق التوازن بين الجانب الحقيقي والنقدي، أي كل ما هو نقدي يقابله ناتج حقيقي من السلع والخدمات.

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية إحدى المؤسسات المالية التي تمثل الاقتصاد الإسلامي، ويتميز عمل هذه البنوك بتطبيقها لمبادئ الشريعة الإسلامية وأيضا انفرادها بمجموعة من الخصائص والخدمات، حيث تكمن أهمية هذه المؤسسات في اعتبارها الجزء البارز لتطبيق التمويل الإسلامي على أرض الواقع، وتسعى هذه المؤسسات الى تقديم التمويل الإسلامي وفق مجموعة من العقود المتوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

يعتبر تعريف البنوك الإسلامية أمرا ضروريا، وذلك لمعرفة أهم المبادئ التي تقوم عليها والخصائص التي تميزها، لذلك سنتعرف في هذا المطلب على تعريف البنوك الإسلامية إضافة الى أهم الخصائص التي تميز عملها.

الفرع الأول: تعريف البنوك الاسلامية

أضحت البنوك الإسلامية واقعا ملموسا، وجزء من النظام الاقتصادي، حيث أصبح تعريفها من الأولويات الضرورية لفهم عملها، فلقد تعددت تعاريف البنوك الإسلامية وصعُب تعريفها كمؤسسة من مؤسسات الائتمان، حيث أنّه لم يأتي في قوانين البنوك أي تعريف لها، بل جاءت التعاريف من خلال العمليات التي تقوم بها والتي جعلتها مؤسسة بنكية[12] ولقد أشار المجلس الدولي للبنوك الإسلامية أنّ البنوك الإسلامية عبارة عن "مؤسسات ينص قانون إنشاءها الى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كل العائدات الاستثمارية والوساطة المالية القائمة على تقاسم الربح والخسارة".[13]

ولقد رأى الدكتور عبد الرحمان يسري أن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مصرفية تلتزم بتطبيق الشريعة في جميع أعمالها ونشاطاتها الإدارية، من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى اليها سواء داخليا أو خارجيا[14]، ويرى كذلك بعض الخبراء في التنظيم المالي أنّ البنوك الإسلامية تتمثل

---

[12] قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية**، دار النفائس الأردن، ط1، 2012، ص 34.

[13] إسماعيل بن قانة، **آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، 2018، ص75.

[14] قتيبة عبد الرحمان العاني، المرجع نفسه، ص33.

في مؤسسات مالية " مصرفية" تعمل على جذب الموارد النقدية واستخدامها على نطاق واسع لكن مع ما يتماشى والشريعة الإسلامية.[15]

بعد كل هذه التعريفات المقدمة من طرف الخبراء ما يسعنا القول الاّ أنّ البنوك الإسلامية تعتبر عماد الاقتصاد الإسلامي فهي مؤسسة مالية تقوم بتحصيل الأموال وتوظيفها وفق ما يتماشى ومبادئ التمويل القائمة عليه.

الفرع الثاني: خصائص البنوك الاسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص نتيجة التزامها بمبادئ التمويل الخاص بطبيعتها، والذي يميز عملها عن باقي أعمال البنوك التجارية، فجلّ الخصائص التي تتمنع بها قائمة على قاعدة مشتقة من (القران، السنة، وكذا رأي الفقهاء)، فمِن أهم خصائص البنوك الإسلامية ما يلي:[16]

- ✓ تجتنب البنوك الإسلامية الكثير من التعاملات التي حرمها الدين الإسلامي وأهمها تجنب التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا[17] حيث يقوم عمل البنوك الإسلامية بالابتعاد عن كافة الأعمال التي تؤدي الى التعامل بالفائدة، حيث تعد الفائدة ربًا وهو محرم في جميع الأديان لما له من أضرار على الاقتصاد والمجتمع.
- ✓ توظف البنوك الإسلامية الأموال وفقا لمبدأين وهما " الغرم بالغرم" والخراج بالضمان"، والذي يشير الى أن الربح ينشأ عن طريق تملك الشيء وتحمل كافة المخاطر التي يمكن أن تقع عليه".[18]
- ✓ أمّا مبدأُ" الغُنم بالغرم" فهو يشير الى أنّ التكاليف والخسارة التي تقع على الشيء سواء أصل أو منفعة تكون على من انتفع بها شرعا.
- ✓ تخضع البنوك الإسلامية الى نوعين من الرقابة، الأول متعلق بالرقابة الداخلية والتي تكون عن طريق هيئة الرقابة الشرعية، حيث تقوم هذه الأخيرة بالسهر على تطبيق أحكام ومبادئ

---

[15] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب)، ط1، 2004، ص85.

[16] قتيبة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 33.

[17] زياد جلال الدماغ، **الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان – الأردن–، ط1، 2012، ص56.

[18] أحمد زكي، **القاعدة الفقهية الخراج بالضمان دراسة تأصيلية تطبيقية**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعي، 2019، ص318.

التمويل الإسلامي في جميع المعاملات المالية، ومراقبة كافة استخدامات الأموال وتوافُقِها مع الشريعة الإسلامية، أمّا بالنسبة للرقابة الخارجية والتي تطبيقها البنوك المركزية من خلال مجموعة من القواعد والضوابط لسلامة البنوك الإسلامية من العديد من المخاطر الممكنة الحدوث، وتعمل هيئة الرقابة الشرعية التابعة للبنوك الإسلامية والمختصة في التدقيق في كافة المعاملات المالية من بدايتها حتى نهايتها من أجل ضمان سلامة البنك من الأخطاء الشرعية.

- ✓ تعمل البنوك الإسلامية بتطبيقها لمبادئ الشريعة الإسلامية في تمويل المشاريع الإنتاجية التي لها بُعد اقتصادي واجتماعي، وأيضا القيام بعمليات تجارية من خلال شراء السلع وإعادة بيعها للمتعاملين بعد طلبهم لها، زيادة على ذلك تقوم بدعم التنمية الفلاحية من خلال بعض المعاملات التي تتيح لها الحصول على منتوجات وإعادة بيعها[19].
- ✓ تختلف علاقة البنك الإسلامي بالعميل مقارنة بعلاقة البنك التقليدي مع عميله، فهي ليست علاقة دائن بمدين[20]، بل تقوم وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، أو البيع والشراء.
- ✓ المصارف الإسلامية غير متخصصة في مجال معين بل تسعى جاهدة لتنويع الاستثمار سواء زراعي أو صناعي وأيضا تجاري.

نستنتج مما سبق أنّ البنوك الإسلامية لها من المبادئ والسمات ما يميزها عن باقي البنوك فهي قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وكذلك البيع والشراء وفق مبادئ التمويل القائمة عليه.

المطلب الثاني: أهداف البنوك الإسلامية وخدماتها

سنتناول في هذا المطلب أهداف البنوك الإسلامية وأهم الخدمات التي تقدمها.

الفرع الأول: أهداف البنوك الإسلامية

تتعدد الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية الى تحقيقها منها الأهداف المالية[21] فالبنك عبارة عن مؤسسة مالية أهدافها الأساسية تحقيق الربح وذلك نتيجة المعاملات التي تقدمها، لذلك

19 طلحة عبد القادر، يزيد قادة، **واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية من منظور الكفاءة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي**، مجلة المالية والأسواق، العدد 2، 2016، ص54.

20 زكريا شعباني، **البنوك الإسلامية: الحل الأمثل لمشاكل الازمات المالية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جوان2015، ص72.

21 يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد للنشر والتوزيع – الأردن، ط1، 2014، ص35.

نجد العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ظل الشريعة الإسلامية ومن بين هذه الأهداف:[22]

- **استقطاب الودائع:** يعد هذا الهدف من بين الأهداف الأساسية التي تسعى اليها كافة البنوك الإسلامية وحتى التقليدية وترجع أهمية هذا الهدف الى أنّه يُعد تطبيقا للقاعدة الشرعية المتمثلة في جمع الأموال واستثمارها بما يعود على المجتمع بالفائدة. [23]
- **استثمار الأموال:** يتم استخدام الأموال في الاستثمارات الحقيقة قصد الحصول على أرباح.
- **تحقيق الأرباح:** يعتبر الربح من الأهداف القاطبة وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار او البقاء، وبل لن تحقق الأهداف الأخرى، فالربحية لاتهم فقط المساهمين في البنك بل حتى أصحاب الودائع.[24]
- **الأهداف المتعلقة بالمتعاملين:** للمتعاملين في البنوك الإسلامية العديد من الأهداف لابد للبنك الإسلامي ضمانها والتي تتمثل في:
- **تقديم الخدمات:** يرتبط نجاح البنك الإسلامي بالنجاح في ارضاء المتعاملين من خلال جودة الخدمات، فكلما كانت الخدمات ذات جودة عالية كلما جذب البنك متعاملين جدد، وبالتالي نجاح البنك الإسلامي متعلق بجودة الخدمات المقدمة.
- **توفير التمويل للمستثمرين:** تقوم البنوك الإسلامية باستثمار أموال المودعين وذلك من خلال تقديم التمويل اللازم للمستثمرين، وتلبية جميع رغباتهم.
- **توفير الأمان للمودعين:** ثقة المتعاملين في البنك الإسلامي مهمة جدا، ولذلك وجب على البنك توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة كافة الاحتمالات المتعلقة بسحب المتعاملين لأموالهم، وأيضا توفير التمويل اللازم للمستثمرين، لذلك نجد البنوك الإسلامية تسعى دائما لتمويل المشاريع التي تحقق عائد مضمون للمصرف والمودعين.

الأهداف المتعلقة بتنمية الكوادر البشرية: تتمثل الأهداف الداخلية التي تسعى البنوك الإسلامية اليها ما يلي:

---

[22] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، المرجع السابق، ص 35.

[23] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 121.

[24] محمد عبد الكريم أرشيد، **المدخل الشامل الى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص24.

- **تنمية الموارد البشرية:** إنّ العنصر البشري عنصر من عناصر تحقيق الربح، فالأموال لا تنتج عائد دون استثمار، وحتى يحقق البنك ذلك لابد من توفر الخبرة لدى عمال البنوك من خلال تنمية المهارات والتدريب وعمل دورات تدريبية خاصة فيما يتعلق بالمعاملات المالية.
- **تحقيق معدل نمو للمصرف:** تعمل البنوك الإسلامية على تحقيق النمو من خلال المنتجات التي تعرضها، والتي تعمل على نمو الاقتصاد والقضاء على البطالة.

الفرع الثاني: خدمات البنوك الإسلامية[25]

تسعى البنوك الإسلامية الى تقديم خدمات متطورة وأيضا ابتكارية التي تسمح بجذب المتعاملين الجدد والمحافظة على المتعاملين القدم، وفق خدمات غير معارضة لما جاءت به المبادئ القائمة عليها حيث تعمل البنوك على تقديم خدمات ائتمانية عن طريق الاعتمادات المسندية(crédit documentaire)، حيث يُقدم هذا النوع من الاعتمادات عن طريق طلب يتقدم به العميل من أجل دفع ثمن السلع المستوردة، وغالبا ما يقوم به التجار، وفي حال قبول طلب العميل يتم تنفيذ العملية بتسديد البنك المبلغ الموجود في فاتورة الاستيراد وذلك وفق العملة المطلوبة من أجل التسديد، ويمكن لهذه العملية إمّا أن تتم عن طريق أموال البنك أو عن طريق العميل، ويصبح البنك هنا مقدم لخدمة يجوز له أخذ عمولة عليها.

خطاب الضمانات، هذا النوع من الخدمات يتم تقديمه من خلال طلب العميل للبنك بدفع مبلغ معين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك، ولقد اتفق جلّ المستشارون الشرعيون، بعدم جواز أخذ أجرة على مثل هذه الخدمات.

تحويل العملات: حيث يفتح البنك للمتعاملين خدمات تسمح بتحويل وتغير العملات من خلال شراء وبيع العملات الأجنبية بشرط أن يتم بيع وشراء العملة فورا، وتستفيد البنوك الإسلامية من فارق السعر بين البيع والشراء، وتعمل البنوك الإسلامية وفق معاملة الاجارة من خلال تأجير الخزائن للعملاء من أجل الاحتفاظ بمستنداتهم وممتلكاتهم الهامة بشرط دفع عمولات من أجل الخدمة المقدمة.

يقدم البنك العديد من الخدمات المشابهة للبنوك العادية خاصة المتعلقة بالبطاقات منها:

بطاقة الخصم الفوري (debit card)، والتي تسمح لصاحبها بالاستفادة من دفع ثمن السلع والملابس المشتراة في المحلات التي يُقبل فيها مثل هذا النوع.

---

[25] حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، **المصارف الإسلامية والتطبيقات العلمية**، المرجع السابق، ص 238-241.

البطاقات الائتمانية ((credit card)، ويقدم البنك لأصحاب هذه البطاقات ائتمان مدته شهر أو أكثر، وهي أنواع:

- **بطاقة الخصم الشهري:** تمكن هذه البطاقات صاحبها من سحب أمواله بشكل عادي من الصراف الآلي، وأيضا دفع قيمة السلع بالمبلغ المقدم له، بشرط أن يدفع كامل الائتمان في نهاية الشهر.
- **بطاقة ائتمانية:** يستفيد صاحب هذه البطاقة من دفع الائتمان على شكل مبالغ شهرية دون الزيادة في قيمة الائتمان في مدة لا تتجاوز ستة أشهر، ويمكن أن تستعمل هذه البطاقات في البلد الصادر كما يمكن استعمالها في خارج البلاد مثل **(gold card)**.

المطلب الثالث: مصادر أموال البنوك الإسلامية واستخداماتها

تعمل البنوك بدون استثناء على جمع وتحصيل الأموال من عدة موارد ويتم استخدامها وفق قواعد ومبادئ تميز عمل كل نوع من البنوك (التقليدية، الإسلامية). حيث تستخدم البنوك القائمة على قاعدة دينية أموالها بتطبيقها لمجموعتين من الصيغ القائمة على المداينات أو الصيغ القائمة على المشاركات، وتحوي كل صيغة على مجموعة من العقود التي تختلف حسب طبيعتها.

الفرع الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية على جمع الأموال عن طريق مجموعة من الموارد منها:[26]

أولاً: الموارد الداخلية

حقوق المساهمين: يبادر المساهمون في تقديم الأموال اللازمة للبنك على شكلين:

- **المساهمة برأس المال:** حيث يقوم المساهمون بتقديم الأموال مقابل قيمة إسمية للأسهم الصادرة، وغالبا ما تكون الأموال عبارة عن أصول ثابتة لا يمكن الاستفادة منها، حيث تعد مصدرا من مصادر الأموال خاصة في بداية نشأة البنك.
- **الاحتياطات:** ينقسم الاحتياطي الى نوعين:

-**الاحتياطي القانوني:** وهو الذي يتم فرضه من قبل البنك المركزي من أجل حماية أموال المودعين من كافة المخاطر الممكنة الحصول.

[26] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، المرجع السابق، ص67-69

-**الاحتياطي الاختياري:** عبارة عن أرباح غير موزعة على المساهمين المراد بها الرفع من المركز المالي للبنك، ويمكن أن يتم توزيعها وفق ما يقرره مجلس الإدارة العامة، ويحق كذلك للهيئة العامة بتوزيعه على المساهمين.

ويمكن أيضا للبنوك الإسلامية تخصيص احتياطات من اجل التصدي للمخاطر الممكنة والمتوقع حدوثها، والتي قد تؤثر على عمل ومردودية البنك.

ثانيا: المصادر الخارجية

تتمثل المصادر الخارجية في أبرز أنواع الودائع منها:

الودائع الجارية: لا تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من الودائع في تمويل استثماراتها طويلة الأجل، بل تستخدمها في التمويلات قصيرة الأجل، ولكن بعد دراسة معدلات السحب اليومية وأيضا نسبة السيولة التي يجب أن تتوفر في البنوك، ويكون الربح المحقق من استثمار مثل هذه الودائع لصالح المساهمين فقط، وتعد أيضا قروض يقدمها أصحاب الودائع للبنك بدون فوائد، بحيث يضمن البنك إرجاعها فور طلب العميل ذلك.

الودائع الاستثمارية: تستخدم البنوك الإسلامية هذه الودائع وفق عقد المضاربة سواء المقيدة بحيث يشترط صاحب الوديعة على البنك توظيف أمواله في نشاط معين، أو على أساس عقد المضاربة المطلقة بحيث لا يشترط صاحب الوديعة توظيف أمواله في نشاط معين، ويتم تقاسم الربح وفق النسب المتفق عليها.

الفرع الثاني: استخدامات أموال البنوك الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية مجموعة من العقود من أجل توظيف الأموال بما يعود بالربح على البنك دون تجاوز المبادئ المحددة لعملها وهي كالتالي:

أولا: عقود المداينات

تنشأ عقود الدين جراء قيام البنك بصفقة بيع أو تأجير مع العميل مقابل دفع أقساط للبنك في آجال معينة، وقد يترتب عن مثل هذه العقود ديون على عاتق العميل، وتنقسم عقود المداينة الى عدة أنواع منها:

1 -بيع المرابحة

هي بيع سلعة بالثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو مبلغ مقطوع، سواء وقعت من دون وعد سابق، وهي المرابحة العادية أو وقعت بناء على وعد بالشراء

من الراغب بالحصول على السلعة عن طريق المؤسسة وهي المرابحة المصرفية.[27]وتتضمن المرابحة مجموعة من الشروط التي لابد أن تتوفر من بينها:[28]

-أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الأخير (ثمن شراء السلعة من الشخص الأول معلوما وكذلك هامش الربح باعتباره جزء لا يتجزأ من ثمن السلعة)؛

أن يكون العقد الأول صحيحا، وإلا فإنّ بيع المرابحة يعد فاسدا، حيث لا بد ألاّ يكون الثمن الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا، فإذا تم في العقد الأول شراء سلعة مقابل جنسها من السلع، لا يجوز بيعها مرابحة، وذلك لأنّ الزيادة تكون رباً وليس ربحا.

1-1صور المرابحة: تتعدد صور المرابحة وفق تطبيقها على أرض الواقع، حيث تحمل ثلاث صور:

المرابحة المحلية والتي تتم من خلال شراء السلعة من داخل الوطن وإعادة بيعها بداخل الوطن وهناك أيضا **المرابحة الخارجية** والتي يعتمد فيها البنك على شراء السلعة من خارج البلد، وفق الاعتماد المستندي، وإعادة بيعها للعميل داخل البلد، أمّا الصورة الأخيرة فهي **المرابحة الخارجية بواسطة وكيل مراسل،** حيث يتم هذا النوع من المرابحات عن طريق شراء السلع من الخارج وإعادة بيعها في السوق الدولية عن طريق وكيل مكلف بالبيع.[29]

2-بيع السلم

وينعقد بيع السلّم او السلف أو أي بيع يدل على بيع موصوف في الذمة بثمن عاجل[30]، أي أن المشتري يقدم رأس المال للبائع مسبقا مقابل سلعة مؤجلة، وهناك ثلاثة أشكال للسّلم منها **السلم البسيط،** ويمكن استخدام هذا النوع من العقد في الصناعات والزراعة، والمنتوجات القابلة للتصنيع. أمّا **السلم الموازي** يتم عن طريق بيع سلعة مؤجلة للبنك واستلام المبلغ مقدما، ويقوم البنك بعدها بالاتفاق مع عميل آخر على أن يبعه سلعة مؤجلة مع استلام المبلغ مقدما، ويكون ربح البنك من خلال الفرق بين سعر العقد الأول وسعر المتفق عليه في العقد الثاني، أمّا **السلم المقسط** يقوم البنك

---

[27] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، AAOIFI، 2016 ص 224.

[28] مفيض الرحمان، **رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية**، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع، 2007، ص172.

[29] جمال عطية، **الجوانب القانونية لتطبيق عقد المرابحة**، مجلة جامعة عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي) العدد2 1990، ص131-151.

[30] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص276.

من خلاله بدفع المبالغ المالية الى المُسلم اليه (صاحب المنتوج) على أن يُسلم المنتوج بمقادير معينة وفي أجال معينة، وهذه الصورة من السّلم يمكن استخدامها لمنتوج القمح.[31]

3-الاجارة

هي عقد يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم، وتعد الاجارة المنتهية بالتمليك من الصور التي تعمل بها المؤسسات المالية الإسلامية وتسمى الاجارة المنتهية بالتمليك، وهي إجارة يقترن فيها الوعد بتمليك العين المؤجرة الى المستأجر في نهاية مدة الاجارة[32]وتتم وفق عقد مستقل عن عقد الاجارة، ويكون وفق الطرق التالية: وعد بالبيع بثمن رمزي أو وعد بالبيع أثناء مدة الاجارة بأجرة المدة المتبقية، أو بسعر السوق.[33]

4-الإستصناع

هو عقد يتم من خلاله شراء شيء من صانع يطلب منه صنعه، فهذا الشيء ليس جاهزا للبيع، بل يصنع حسب الطلب، ويعد انتاجا لسلعة معينة وفق شروط الزبون[34]، وله شروط عديدة أهمها بيان الجنس والنوع والصفة للمصنوع المراد صنعه، ويكون هذا المصنوع من السلع التي يمكن للناس تبادلها[35]، ويجوز للبنك بصفته مستصنعا إبرام عقد استصناع موازي مع طرف آخر بنفس المواصفات السلعة المراد صنعها وهو عبارة عن صفقتي استصناع لا يوجد ربط بينهما فلا يمكن جمعهما في بيعة واحدة.[36]

ثانيا: عقود الملكية (المشاركة)

تعتمد عقود المشاركة على الملكية، حيث يرتبط الربح في مثل هذه العقود بملكية الأصل ملكية تشاركية، وتنقسم هذه العقود الى:

1-عقد المضاربة هو عقد يجمع بين إثنين أحدهما صاحب المال ويسمى رب المال وآخر صاحب الجهد ويسمى المضارب، ويتم الاتفاق بين الطرفين على نسب الربح، امّا الخسارة فيتحملها رب المال وليس للمضارب ما يتحمل سواء ضياع جهده في العمل، وتقوم المضاربة على مجموعة من الشروط

---

[31]محمد سليمان الأشقر، **السّلم والإستصناع، بدون طبعة ودار نشر وتاريخ**، ص8-9

[32] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص270.

[33] المرجع نفسه، ص 253.

[34] رفيق يونس المصري، **المصارف الإسلامية**، دار المكتبي للنشر والتوزيع، ط2، 2009، ص377.

[35] محمد عبد الله شاهين محمد، **أهمية التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، دار الكتاب الجامعي، ط1 2016، ص 69.

[36] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص 316.

أهمها الايجاب والقبول بين الطرفين إضافة الى أهلية كلا منهما، ويجب أن يكون رأس المال نقدا معلوما في قدره وليس دينا، وأن يكون نصيب كلا المتعاقدين في الربح معلوما،[37]وتعتبر يد المضارب يد أمانة في رأس مال المضاربة إلا إذا خالف شروط الأمانة فتعدى على مال المضاربة، أو قصر في إدارة أموال المضاربة، أو خالف شروط العقد، فإذا فعل واحدة أو أكثر أصبح ضامنا لرأس المال[38]وينقسم عقد المضاربة الى نوعين:

- **المضاربة المطلقة:** هي عقد يجمع بين طرفين أحدهما رب المال والآخر المضارب، حيث لا يقوم رب المال بتقييد المضارب في نشاط معين لا زمانا ولا مكانا، ما يتيح الفرصة أمام المضارب لتوظيف المال في العديد من المجالات، ويتم الاتفاق على نسب الربح الموزعة على كل طرف.[39]
- **المضاربة المقيدة:** وهي عقد يقوم رب المال فيه بمطالبة المضارب بتوظيف المال في صفقة معينة أو عملية معينة، أي استثمار المال في مجال ونشاط معين ومحدد.

2-المزارعة

تعد المزارعة نوع من الأنواع الشبيهة بالمضاربة، و تقوم على تقديم رقعة جغرافية صالحة للزراعة من مالكها الى شخص يقوم بالعمل عليها، ويمكن أن يشترك ثلاث أطراف في المزارعة حيث يمكن لطرف تقديم الأرض، والطرف الثاني تقديم المدخلات (كالقمح مثلا)، أمّا العمل فهو على الطرف الثالث[40]، ويتقاسم كلا الطرفين الزرع وفق نسب متفق عليها مسبقا، تتميز المزارعة بمجموعة من الشروط التي تحدد إطارها التطبيقي أهمها الشروط المتعلقة بالمتعاقدين، بما انّ المزارعة عبارة عن عقد شركة فهي تتطلب أهلية الطرفين من أجل التوكيل والتوكل، وذلك لأنّ كل طرف وكيل عن صاحبه وموكل لصاحبه، وتحمل المزارعة شروطا متعلقة بالأرض، حيث يجب أن تكون معلومة السعة والحجم، وتكون قابلة للزراعة، وأن تكون مملوكة للعاقد، لكن أجاز بين الفقهاء أن لا تكون الأرض مملوكة للعاقد، فمن استأجر أرضا يحق له الزراعة فيها.[41]

---

[37] هشام كامل قشوط، **المدخل الى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي**، دار النفائس، ط1، 2014، ص84.

[38] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص370.

[39] محمد عبد الله شاهين محمد، المرجع السابق، ص50.

[40] بلهاتف رحمة، **قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، 2020 ص299.

[41]وليد خالد الربيعي، **عقد المزارعة في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، 2001م، ص40-43.

3-المساقاة

وهي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف الثمار، مقابل جزء من الثمار، حيث يجمع هذا العقد مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه حيث يقوم الأخير بالعناية بالشجر أو الزرع خلال مدة معلومة مقابل جزء من الثمر.[42]

4-المغارسة

هي عقد يجمع بين طرفين أحدهما مالك للأرض وآخر صاحب الشجر، حيث يقوم الأخير بزراعة الشجر، حتى إذا أصبح الشجر منتجا أخذ العامل جزء منه عبارة عن أجرة مقابل العمل الذي قدمه له، ويمكن للبنك تطبيقها من خلال شراء أراضي ثم تقديمها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة ويتم تقاسم المنتج بالاتفاق بينهما.[43]

المبحث الثالث: التمويل بالمشاركة وشروطه

إنّ التمويل بالمشاركة يعد من أنواع التمويل التي تتيح الفرصة أمام البنوك الإسلامية بجذب العملاء وتوفير القدر الكافي من تلبية الحاجات التي يطلبونها، وفق ما تنص عليه مبادئ التمويل الإسلامي.

المطلب الاول: ماهية التمويل بالمشاركة

يَلقى التمويل بالمشاركة اهتماما كبيرا من قبل الباحثين وأيضا المختصين، نظرا لأنّ صيغة المشاركة تميز عمل البنوك الإسلامية، حيث يقوم التمويل بالمشاركة على تقاسم الربح والخسارة بين الشركاء ما يحقق العدل بين أطراف العلاقة، ويلعب هذا التمويل دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في مجال دعم عمل المؤسسات المالية سواء من جانب الاستغلال (تمويل قصير الاجل) أو التمويل الاستثماري من خلال الدخول في صفقات تجارية عن طريق المشاركة الدائمة وسيتم في هذا المبحث التطرق الى مفهوم التمويل بالمشاركة وأهم الشركات القائمة على مثل هذا النوع.

الفرع الأول: مفهوم التمويل بالمشاركة

أولا: تعريف التمويل بالمشاركة

---

[42] بلحوصي مجذوب عريس عمار، **رأس المال الجريء الإسلامي نموذج للتوفيق بين التمويل برأس المال الجزيء والتمويل التشاركي الإسلامي**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد 8، ديسمبر 2018، ص451.

[43] بلحوصي مجدوب، عريس عمار، المرجع السابق، ص 452.

تعد كلمة المشاركة في اللغة من الفعل شارك، بمعنى الاختلاط والامتزاج والتفاعل بين طرفين في رأس المال، ويقال اشتراكا فلان مع آخر، أي شاركا في شيء معين، أمّا في الاصطلاح فلقد أُشير اليها في الفقه الإسلامي بأنّها تمثل عقد بين طرفين أو أكثر على أن يشترك كلا منهما في رأس المال أو الجهد الفكري(العمل) من أجل تحقيق الربح بنسب متفق عليها، وليس بالضرورة التساوي في الحصص والمسؤولية، أمّا الخسارة فتكون وفق نسب متساوي مع حصص رأس المال[44]

ثانيا: مشروعية المشاركة

لقد جاءت مشروعية المشاركة في كل من الكتاب والسنة، في قوله تعالى "فَهُم شركاءُ في الثُلثُ."[45]

وأيضا في حديث رسول الله الذي جاء على لسان أبا هريرة في قوله " أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال (أنا ثالث الشركين إن لم يخون أحدهما الآخر، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما) *والمقصود هنا هو جواز المشاركة، حيث أنّ الله ثالث الطرفين إذا لم يخن أحدهما الآخر.

ولقد أجمع الفقهاء على جواز الشركة بالمعنى واختلفوا في أنواعها، حيث أجمع أغلبهم على جواز شركة الأموال (مشاركة كل الأطراف برأس المال).

الفرع الثاني: أنواع الشركات

إن المشاركة تربط ارتباطا وثيقا مع مفهوم الشركة الذي هو عقد يجمع بين طرفين أو أكثر من خلال مشاركتهم برأس المال،[46] أو الجهد، حيث يتمتع فيه جميع الشركاء بالحقوق وتقع عليهم أيضا التزامات في حالة الخسارة، فيتشارك كل الأطراف في دفع هذه الخسارة حسب نسبة رأس مال كل طرف وتنقسم الشركات الى:

أولا: شركة العقد

هي شركة تجمع بين طرفين أو أكثر على خلط ماليهما أو التزامهما في الذمة قصد الاسترباح وهي أنواع منها ما يعرف في كتب الفقه وهي:[47]

---

[44] أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار لسلام للطباعة والنشر والترجمة، ط1، 2007، ص18.

[45] سورة النساء الآية 12.

[46] قويدر محمد، سبع فاطمة الزهراء، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة التراث، العدد 01، 2018، ص 286.

[47] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، المرجع السابق، ص326.

- **شركة العنان:** حيث يشترك فيها إثنين أو أكثر بمال معلوم من كل شريك ويحق لكل منهما التصرف في مال الشركة ويكون الربح بينهما بحسب الاتفاق والخسارة بقدر حصص رأس المال،[48] ويشترط في هذا النوع من الشركات أهلية العاقدان من أجل التوكل والتوكيل، ويمكن لأحد الشريكين توكيل ولي في حالة أن أحد المتعاقدين محجور عليه لصغر سنه، ويشترط أيضا أن يكون رأس مال الشركة معلوما، حتى لابد من الرجوع به عند المفاضلة، ويجب أن يكون حاضرا لا دينا، وأن يكون الربح معلوم القدر لا مجهولا، وإلا فسدت الشركة.[49]
- **شركة الوجوه:** هي اتفاق بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في شراء موجودات بالأجل والالتزام بضمان أداء ثمنها بحسب النسب التي يتم تحديدها بين الشركاء مع تحديد نسب الربح المتفق عليها، أمّا الخسارة فيتم تحملها بنسب التزام كل شريك بضمانها من ثمن الموجودات المشتراة بالأجل، وليس لشركة الوجوه رأسمال نقدي، فهي مبنية على الضمان المبني غالب على السمعة.
- **شركة الاعمال:** وهي اتفاق بين طرفين على أساس القيام بالمشاركة في الأعمال الفكرية أو البدنية، أو القيام بالصنع أو تقديم الخدمة أو الخبرة مع تحديد نسب الربح بينهم حسب الاتفاق، ويجوز أن يقدم كل طرف ما يحتاجه من آلات ومعدات مع بقاء ما يقدمه مملوكا له.[50]

ثانيا: شركة الملك

هي اختلاط ملك إثنين أو أكثر، فينتج عنه الاشتراك في الربح المتحقق أو الارتفاع في القيمة، ويكون كذلك في تحمل الخسارة إن وقعت،[51] وتنقسم شركة الملك الى نوعين:[52]

- الشركة الاختيارية: هي الاشتراك الحاصل بين إثنين أو أكثر وذلك لرغبتهم في الاشتراك وخلط أموالهم من أجل تحقيق الربح، وتتعامل بعض البنوك الإسلامية فهذه الصيغة خاصة في التمويل العقاري للافراد.

---

[48] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، المرجع السابق، ص326.

[49] هاني بن البرك بن عبيد باصلعة، **حقيقة شركة العنان وشروط صحتها في الفقه الإسلامي**، مجلة بحوث كلية الادب العربي جامعة الجوف، بدون تاريخ، ص1625-1627

[50] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، المرجع السابق، ص 336

[51] المرجع نفسه، ص 363.

[52] https://www.afiflaw..com بتاريخ 03-05-2021.

- الشركة الجبرية: هي الاشتراك الحاصل بين إثنين أو أكثر بغير فعل المتشاركين، كالاشتراك الحاصل في الإرث، أو تملك شيء نتيجة لهبة مع شخص آخر

- **احكام شركة الملك**

تخضع شركة الملك الى مجموعة من الأحكام أهمها:[53]

-يجوز لأحد الشركين التصرف مستقلا في الملك المشترك بإذن الشريك الآخر، لكن لا يجوز أن يتصرف تصرفا مضرا بالشريك.

-لا يحق لأحد الشريكين أن يجبر الاخر ببيع حصته، غير أنّه يمكن أن يطلب قسمة الملك إذا كان قابلا للقسمة.

-يتم تحصيل الأموال المشتركة في شركة الملك، بقدر حصص أصحابها.

-يعد كل شريك أجنبي على حصة الأخر، ولا يعتبر وكيلا عن الآخر دون إذن.

الفرع الثالث: خصائص التمويل بالمشاركة

تتميز عقود المشاركة بمجموعة من الخصائص منها:

أولا: المشاركة كبديل لنظام الفوائد

تعد المشاركة إحدى وسائل التمويل حيث تحل محل الفائدة في البنوك التقليدية، وتقوم البنوك الإسلامية بتوظيفها من أجل تلبية كافة المتطلبات الخاصة بالعمليات التجارية والمالية.

ثانيا: دراسة دقيقة للمشروع

تدفع المشاركة كل المساهمين كالبنك والشركاء الآخرين لدراسة المشروع دراسة دقيقة لتقدير ربحيته مستخدمين في ذلك ما يتوفرون عليه من خبرات فنية وتقنية، وهذه الدراسة وإن كانت تُمارس في البنوك التقليدية لكن ليست بنفس الأهمية مادامت لا تشارك الممولين، وبالتالي لا تهمها نتائج المشاريع.

ثالثا: جذب أصحاب الفائض المالي يسمح تطبيق عقود المشاركة في البنوك الإسلامية بجذب أصحاب المال لاستثمار أموالهم في مشاريع استثمارية طويلة الاجل، ما يسمح بتحقيق الربح وأيضا دعم التنمية الاقتصادية.[54]

---

[53] http://www.islamweb.net، بتاريخ 3-03-2021، 14.30.

[54] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008، ص 227.

رابعا: تحقيق التوازن بين النشاط الحقيقي والنشاط النقدي

إنّ عقود المشاركة تسمح بخلق نوع من العدل والتوازن بين النشاط الحقيقي والنشاط المالي، حيث تدعم البنوك الإسلامية المشاريع الإنتاجية.[55]

خامسا: التوازن بين العائد والمخاطر

تعمل المشاركة على خلق نوع من التوازن بين العائد والمخاطر، وذلك من خلال المبدأ القائم على تقاسم الربح والخسارة.

سادسا: تحقيق مبدأ التعاون

يظهر مبدأ التعاون في مساهمة البنك بأمواله الذاتية مع أموال المودعين في تمويل المشاريع التي تحتاج الى أطراف عديدة لتمويلها،[56] ومساهمته أيضا من خلال المشاركة في تمويل الأفراد والمؤسسات.

الفرع الرابع: أنواع المشاركة

تعتبر صيغة المشاركة من بين أهم الصيغ التي يمكن للبنك توظيف أمواله فيها والتي تقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، وتنقسم المشاركة حسب الملكية:[57]

1.المشاركة الثابتة:

تتمثل المشاركة الثابتة في مساهمة البنك بجزء من رأس مال المشروع، بحيث يصبح شريكا في ملكية المشروع والالتزام بمتطلباته، وشريكا أيضا فيما ينتج عن المشروع من ربحٍ وخسارة، كما يحق للبنك المساهمة في الإدارة والرقابة وذلك بحسب الاتفاق[58] ويتم توزيع نتائج المشروع حسب الاتفاق وذلك في حالة الربح، أمّا في حالة الخسارة فهي حسب حصص رأس المال، ولها وجهين:[59]

---

[55] محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص 228.

[56] المرجع نفسه، ص228.

[57] فاطمة بن الناصر، **إشكالية التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقه**، المرجع السابق، ص 110.

[58] زقاري آمال، **التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية**، مجلة دائرة البحوث ودراسات القانونية والسياسية 2018، العدد الرابع، ص 35.

[59] فاطمة بن الناصر، المرجع السابق، ص109.

1.1 **المشاركة الثابتة المستمرة** يستخدم هذا النوع من المشاركات في تمويل مشاريع طويلة الأجل عن طريق المساهمة في شراء أصول ثابتة أو المساهمة في توسيع المشاريع[60] عن طريق فتح فروع جديدة، ويتم الاتفاق بين الطرفين على العائد والإدارة.

2.1. **المشاركة الثابتة المؤقتة:** يشارك البنك في مثل هذا النوع من المشاركة في تمويل صفقة واحدة، وذلك بعد أن يتقدم طالب التمويل بمشاركة البنك له في استيراد سلعة معينة،[61] وأيضا عمل تجاري، ويتم الاتفاق على الربح مسبقا، أمّا الخسارة فهي حسب حصص رأس المال.

2. **المشاركة المنتهية بالتمليك**

المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك هي نوع من أنواع المشاركة التي يحق فيها للشريك أن يملك حصة المصرف إمّا دفعة واحدة أو عن طريق دفع أقساط بحسب الشروط المتفق عليها في العقد ولها عدة أشكال من بينها:[62]

–أن يتفق البنك مع الشريك بإبرام عقد مستقل عن عقد المشاركة حيث يتم فيه إحلال الشريك محل البنك، وللبنك كل الحرية سوآءا ببيع الحصة للشريك أو أحد أخر

–ويتفق كلاهما على تحديد نصيب كل شريك حصص أم أسهم، بحيث تعادل القيمة الكلية للمشروع.

–يمكن للشريك شراء الأسهم المملوكة للبنك بحيث تتضاءل ملكية البنك.

3.**المشاركة المتغيرة:** يقوم البنك في مثل هذه المشاركات بتقديم دفعات من الأموال للشريك بالمقدار الذي يحتاجه،[63] ويتم احتساب العائد من التمويل وفق المعادلة التالية (عائد التمويل = المبلغ المستخدم في التمويل* المدة الفعلية للتمويل* نسبة أرباح المشروع الفعلية).

المطلب الثاني: شروط عقد المشاركة

يتطلب إبرام عقود المشاركة العديد من القواعد والشروط التي لابد من توفرها، حيث أن هذه الشروط تُظهرُ العديد من المزايا والصعوبات التي تواجه تطبيقها على أرض الواقع.

---

[60] زقاري آمال المرجع السابق، ص36.

[61] فاطمة بن الناصر، المرجع السابق، ص 110.

[62] محمد ندا محمد لبدا، **الاستثمار التمويلي ودوره في تنمية الاقتصاد العالمي والحد من حدوث الازمات المالية** دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص175.

[63] محمد البلتاجي، **المشاركة المتغيرة صيغة مقترحة لتمويل رأس المال العامل**، الندوة الفقهية الثالثة أبو ظبي، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي،2011.

الفرع الأول: العناصر الأساسية لعقد المشاركة

يتميز عقد المشاركة بالعديد من الشروط والعناصر أهمها:[64]

- يتم إبرام عقد المشاركة بين طرفين أو أكثر، وغالبا ما تكون المشاركة على أساس شركة العنان (شركة الأموال) أي أن يقدم كل شريك حصة معلومة من المال أو الأصل القابل للتحويل النقدي من أجل استثماره وتحقيق الربح ولكن هذا النوع من المشاركة، يحمل العديد من الشروط الواجب توفرها والتي تنفرد بها عقود المشاركة عن غيرها من العقود، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: شروط إبرام العقد

-لابد من توفر الايجاب والقبول بين أطراف المشاركة

يحق مشاركة غير المسلمين والبنوك التقليدية في العقد، لكن مع المحافظة على مبادئ التمويل الإسلامي والاستثمار في مشروعات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتم الرقابة على تطبيق هذه المبادئ من قبل هيئة الرقابة الشرعية.[65]

ثانيا: شروط رأس المال

يُشترط في رأس المال أن يكون نقدا، أو أصلا قابلا للتحويل النقدي (تحويله الى نقود)[66]

ولا بد أن يكون معلوم النوع والجنس والمقدار.

لكن إذا اختلفت حصص كل شريك من حيث نوع العملة لابد من تحديد عملة واحدة من أجل تقدير حصة كل طرف في الشركة.[67]

لا يشترط تساوي الحصص في رأس المال كما لا يشترط المساواة في العمل والمسؤولية.

ثالثا: شروط الربح

لقد أجمع الفقهاء على وجوب تحديد نسبة الربح قبل إبرام العقد، فهو يمثل الجزء الأهم من العقد.

---

[64] سماحة المفتي تقي الدين العثماني، **مقدمة في التمويل الإسلامي**، دار الرواد للنشر والتوزيع، ط1 ، 2019م ص33.

[65] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المرجع السابق، ص327.

[66] محمد العجلوني، **البنوك الإسلامية**، المرجع السابق، ص226.

[67] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص328.

أمّا نسبته فلقد أشارا اليها العديد على تناسبها مع رأس المال المستثمر، لكن يجوز أن تزيد نسبة ربح أحد الشركاء عن حصته في رأس المال في حالة ما إذا كان الشريك عاملا في الشركة، وبالتالي نسبة الربح المقدمة له تكون نتيجة لمجهوده المقدم في العمل.[68]

مثلا (حصة أحد الشركاء 40% من رأس المال، في حالة ما إذا لم يكن عاملا تكون نسبة الربح 40%، امّا إذا كان عاملا في الشركة ويقدم مجهود، يكون أن تكون نسبة الربح 50%)

رابعا: شروط الخسارة

يتم تقسيم الخسارة بين الشركاء حسب نسبة رأس المال المستثمر أي إذا استثمر الشريك 20%عليه أن يتحمل20% من الخسارة.

خامسا: شروط الإدارة:

يحق لكل شريك الإدارة، ولكن يمكن أن تقع على عاتق واحد منهم بعد التفويض له بالقيام بالإدارة.

يمكن تحديد شخص خارج عن دائرة الشركاء، للقيام بجميع أعمال الشركة، مقابل أجر يتلقاه، ويمكن أيضا تخصيص نسبة من الربح له إضافة للأجر، وذلك للتحفيز.[69]

سادسا: شروط فسخ عقد المشاركة

يحق لكل شريك فسخ عقد المشاركة بعد إشعار شركاءه، وبالتالي إذا كانت الأصول نقودا يتم توزيع النقود حسب النسب المتفق عليها، أما إذا كانت الأصول غير النقود، وجب قسمة هذه الأصول حسب حصة كل شريك. ويمكن أيضا فسخ عقد المشاركة في الحالات التالية:[70]

-إذا توفي أحد الشريكين، وأراد أصحاب الإرث فسخه.

-تبطل أيضا المشاركة في حالة تعرض الشريك الى مشاكل نفسية لا يستطيع من خلالها اتخاذ القرارات " الجنون مثلا".

الفرع الثاني: المراحل العملية لتطبيق عقد المشاركة

---

[68] محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص226.

[69] هيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات الإسلامية، المرجع السابق، ص329.

[70] سماحة المفتي تقي الدين، المرجع السابق، ص36-37

تتبع البنوك الإسلامية مجموعة من المراحل والخطوات من أجل تجسيد التمويل بعقد المشاركة في أرض الواقع:[71]

المرحلة الأولى: يتقدم العميل الى البنك مرفقا بكافة المعلومات الشخصية وكذا المعلومات المتعلقة بالمشروع ميزانيات، نتائج حسابات متوقعة، حيث يتم مناقشة كافة هذه المعلومات رفقة مستشار التمويل في البنوك الإسلامية، وفي الأخير يقوم العميل بملئ استمارة تثبت طلبه للتمويل مدرجا فيها جميع المعلومات الشخصية وكذا معلومات المشروع.

المرحلة الثانية: يتم تحويل طلب العميل الى الإدارة المختصة تسمى قسم البحث والدراسة، حيث يقوم هذا القسم بدراسة المشروع وتحليله وتقديم التقييم والتوصيات اللازمة وذلك من خلال مجموعة من الخطوات أهمها:

- التدقيق في خبرة العميل بالمشروع وأيضا ملاءته الأدبية والتزامه تجاه المشروع، ويتم ذلك عن طريق دراسة حسن أخلاقه مع الموردين والعملاء، ومدى الالتزام بدفع المستحقات.
- دراسة الحالة المالية للعميل وذلك من خلال التعرف على دقة التدفقات النقدية التي يحصل عليها العميل كنتائج لعملياته الاستثمارية مع البنك، وتتم عبر الاطلاع على الميزانية الختامية وحساب النتائج للسنوات الاخيرة، في حالة عدم وجود ميزانيات للاستدلال عليها، يعتمد البنك على مجموعة من الخطوات أهمها:

-التدقيق في تعاملات طالب التمويل وكذا التزاماته تجاه البنوك الأخرى.

-قيمة المشتريات وحجمها وأسعارها وشروط المتعلقة بدفعها.

-حجم المبيعات ونوعها وشروط دفعها ونسبة الأرباح المحققة

-الممتلكات التي يحوزها طالب التمويل.

ويتعلق هذا النوع من الإجراءات بالعمليات التجارية قصيرة الأجل (بيع – شراء)

- الضمانات حيث يجوز للبنك أخذ ضمانات في حالة تعدي أو تقصير الشريك تجاه أموال المشاركة، ويجب أن تكون متناسبة مع مبلغ المشاركة.
- دراسة المشروع دراسة عملية وذلك بتقييمه من جانب الضوابط الشرعية، حيث تحال كل ملفات التمويل الى هيئة الشريعة الإسلامية من أجل النظر في صحتها وتوافقها من مبادئ

[71]نوال بن عمارة، عطية العربي، المرجع السابق، ص105.

التمويل الإسلامي، ولا يقبل أي مشروع غير منضبط شرعا حتى وإن كانت الأرباح المتوقعة عالية، بعد التدقيق مع هيئة الشريعة الإسلامية يليها التدقيق في العائد الاجتماعي وأيضا الربحية المناسبة، حيث يختار المصرف المشاريع التي تحقق عائد اجتماعي قبل العائد الاقتصادي، من خلال دعم الافراد والمشاركة في بناء سكنات تساهم في حل مشكلة السكن التي تعاني منها دول العالم الثالث.

المرحلة الثالثة: اتخاذ قرار التمويل

وذلك بعد دراسة المشروع وتقديم التوصيات اللازمة ترسل جميع التوصيات الى المستوى الإداري المكلف باتخاذ قرار التمويل من أجل قبوله أو رفضه، أو طلب بيانات أخرى، ويتم إعلام العميل بالقرار.

تتمثل المرحلة الرابعة فإبرام عقد المشاركة، حيث يتم إحظار العميل لإعداد كافة المستندات اللازمة حيث يتم إبرام العقد بين العميل والمسؤول المكلف من طرف البنك (لجنة التسهيلات) والاتفاق على جميع شروط المشاركة المذكورة في الفرع الأول من المطلب، ويحتفظ كلا الطرفين بنسخة من العقد ويتم فتح حساب لعملية المشاركة من أجل تسجيل نتائج العملية.

المرحلة الرابعة: المتابعة ومراقبة العملية

حيث تتم عبر طريقتين هما المتابعة الميدانية من خلال الزيارات الشخصية للجنة تابعة للبنك من أجل التأكد من قيام المشروع، والاطلاع على كافة البيانات ودفاتر العملية، أمّا الطريقة الثانية فتتمثل في المراقبة المكتبية وتتم عن طريق الاطلاع على كافة البيانات الدورية والميزانيات من أجل متابعة تطور العملية.

المرحلة الخامسة: التصفية وتوزيع النتائج (الأرباح أو الخسائر)

حيث يتم تحديد عادة مدة معينة يتم من خلالها تصفية المشروع، في حالة الربح يتم تقاسم الربح وفق النسب المتفق عليها في بداية العقد، أمّا في حالة الخسارة دون إثبات التعدي أو التقصير فيتم تقاسمها وفق حصص كل شريك من رأس المال.

خلاصة

بعد التعرف على التمويل الإسلامي وكذا البنوك الإسلاميةّ والتمويل بالمشاركة وشروطه يسعنا القول أنّ التمويل الإسلامي يختلف عن التمويل التقليدي بتطبيقه مجموعة من المبادئ التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية في مجموعة من المعاملات المالية التي تقدمها البنوك من أجل تلبية حاجيات كافة أفراد المجتمع، حيث خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- يحدد عمل التمويل الإسلامي مجموعة من المبادئ التي تحدد الإطار العملي والتطبيقي له حيث تتماشى والشريعة الإسلامية، بهدف ربط النشاط الحقيقي بالنشاط النقدي، وهذا مالا يسعى الى تطبيقه التمويل التقليدي.
- تعد البنوك الإسلامية إحدى المؤسسات المالية التي تعمل وفق أهداف ذات أبعاد مختلفة حيث تسعى الى تقديم مجموعة من الخدمات أهمها التمويل، وفق عقود مالية ذات شقين القائمة على البيوع (المرابحة، الإستصناع، السلم، الاجارة)، والقائمة على المشاركات (المشاركة، المضاربة، المزارعة، المساقاة، المغارسة).
- يعمل التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة وفق جملة من الشروط والإجراءات التي تضبط تطبيقه على أرض الواقع، سواء المتعلقة بالربح، والخسارة، وإدارة المشروع.

الفصل الثاني: تقييم صيغة التمويل بالمشاركة

تمهيد

بعد التعرف في الفصل الأول على التمويل الإسلامي ومبادئه، وأهم مؤسسة مالية قائمة على تطبيقه وفق أهداف ذات أبعاد مختلفة، وأيضا التعرف على التمويل بالصيغة المشاركة كنوع من التمويلات التي تسعى البنوك الإسلامية الى تقدمه وفق مجموعة من الإجراءات والشروط.

يعترض التمويل بصيغة المشاركة مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تصادف تطبيقه على أرض الواقع، والتي تحد من الاعتماد عليه في تمويل الأفراد وكذا المؤسسات، حيث تلجأ البنوك الإسلامية الى تمويل الافراد والمؤسسات وفق عقود البيع نظرا الى بساطة تطبيقها وأيضا محدودية مخاطرها بالنسبة لعقود المشاركات.

يهدف هذا الفصل الى تقييم التمويل بصيغة المشاركة في البنوك الإسلامية عن طريق بيان مزايا التمويل بالمشاركة وأيضا اثار محدودية استخدامها على أرض الواقع، ولكن هذا كله بعد الإشارة الى أهم العراقيل الداخلية والخارجية وما ينتج عنها من مخاطر قد تصادف البنوك الإسلامية إثر تطبيقها لصيغ المشاركة، وأهم الإجراءات التي تم إيجادها من أجل تذليل المخاطر والتقليل من نسبة تأثيرها وسيتم عرض كل هذا وفق المخطط التالي:

المبحث الأول: المعوقات الداخلية وأهم الإجراءات للحد من تأثيرها

المبحث الثاني: المعوقات الخارجية وأهم الإجراءات للحد من تأثيره

المبحث الثالث: الأثار الإيجابية للتمويل بصيغة المشاركة

المبحث الأول: المعوقات الداخلية وأهم الإجراءات للحد من تأثيرها

تتميز البيئة الداخلية للبنك بالعديد من المعوقات الناتجة عن ضعف أنظمة الرقابية أو في عقلية الكوادر البشرية ما يؤدي الى خلق العديد من المخاطر التي قد تسبب في العديد من الخسائر والتي يمكن الحد منها من خلال مجموعة من الإجراءات.

المطلب الأول: معوقات البيئة الداخلية

سنتعرف في هذا المطلب على مفهوم وأهم المعوقات الداخلية التي تُحد من عمل البنوك الإسلامية في توظيف صيغة المشاركة.

الفرع الأول: المعوقات الداخلية

سنتناول في هذا الفرع مفهوم أهم المعوقات الداخلية التي تواجهها البنوك الإسلامية.

أولا: تعريف المعوقات الداخلية

يمكننا تعريف المعوقات الداخلية بأنها مجموعة العراقيل التي تصادف عمل البنوك الإسلامية والتي تنشأ من نظامها الداخلي وتحد من عملها، كما أنّ أسباب ظهورها عديدة منها نقص المعرفة فيما يتعلق بالكوادر البشرية، وأيضا أسباب تتعلق بطبيعة عقد المشاركة، وقد تتسبب هذه المعوقات في ظهور العديد من المخاطر، منها الفشل في تسيير العملية التمويلية وعدم المراقبة المستمرة لمشاريع المشاركة.

الفرع الثاني: أهم المعوقات الداخلية

إنّ البنوك الإسلامية تتعرض لمجموعة من المعوقات ناجمة عن بيئتها الداخلية ومتمثلة في:

أولا: معوقات متعلقة بالكوادر البشرية العاملة في البنوك الاسلامية

تعد الكوادر البشرية من أهم العناصر في نجاح عمل البنوك الإسلامية والقيام بأعمالها وتحقيق أهدافها، كما أن لها دور كبير في تعزيز مكانة البنوك الإسلامية، من خلال تمكّنها من مجال التكنولوجيا والاتصال ومعرفة مبادئ التمويل الإسلامي وذلك من أجل تلبية متطلبات جميع المتغيرات الحاصلة في مجال البنوك، فالبنوك الإسلامية لا تستطيع أن تكون في معزل على البنوك العالمية.

تعاني البنوك الإسلامية اليوم من كفاءة الكوادر البشرية من حيث المعاملات المالية [1] خاصة أنّ جلّ الموظفين ليس لديهم أي تكوين في مجال فقه المعاملات الإسلامية؛ فأغلبهم لا يميزون بين مفاهيم البنك الإسلامي والبنك التقليدي والأسس والمبادئ التي أُقيمت عليها البنوك الإسلامية، نتيجة لعدة أسباب منها عدم وجود أي تكوينات في مجال المصارف الإسلامية، وذلك لحداثة هذه المصارف وأيضا الى سنوات العمل الطويلة في البنوك التقليدية وتعاملهم بالفوائد، ما أدى الى افتقارهم للتكوينات في المعاملات الإسلامية، والتدريبات في مجال الاقتصاد الإسلامي، ويمكن أن يُنتج عن عائق الكوادر البشرية مجموعة من المخاطر منها:

– مخاطر متعلقة بتقييم العملاء طالبي التمويل وملاءمتهم مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية؛

–مخاطر متعلقة بعدم القدرة الكافية على متابعة سير العملية التمويلية؛[2]

–مخاطر عدم إلمام المسؤولين بالجانب التكنولوجي، هذا ما يسمح برفض بعض الاستثمارات جراء عدم القدرة على فهم طلب التمويل؛[3]

ويمكن أن ينتج عن الكوادر البشرية العديد من المخاطر التي قد تؤدي الى خسائر فادحة للبنك حيث أن جلّ البنوك تتعامل باللغة غير مقروءة الا بالحاسب، ما يمكن أن يتسبب في عدم القدرة على التدقيق بشكل كبير في تقديم المعلومات لنظم الرقابة الداخلية، ويمكن لموظفيّ البنوك ارتكاب الغش وذلك لسهولة تنفيذه مع عدم ترك أي أثر على ذلك، ويمكن أن تنتج إثر إحداث تغيرات في البرامج المحاسبية الالكترونية، حيث أنّ معظم حالات التلاعب في الحسابات ناتجة عن فساد في ذمم الموظفين، وذلك نتيجة لدراسة أجريت لمدة خمس سنوات على مجموعة من البنوك العالمية أكّدت

[1] علاش أحمد، طالب حميد، **التطبيقات الامنة للتمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، جامعة البليدة 2، المجلد9 (العدد3)، 2018، ص63–74.

[2] قومي حميد، زيد أيمن، **إدارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البويرة، المجلد 12(ال عدد3)،2020، ص435.

[3] إلياس أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة، رسالة دكتوراه 2007، الأردن، ص145.

أن أكبر نسبة اختلاسات ترجع الى موظفي البنوك بنسبة60%، ليليها المدراء بنسبة20%، وتكون نتيجة عدم صدق وأمانة الموظفين.[4]

ثانيا: معوقات متعلقة بالضمان

إنّ الضمان بمعناه الواسع هو" توثيق الحق بشغل ذمة أخرى به، وتخصيص عين أو دين لأدائه"[5] هذا يعني أنّ الضمان يمكن أن يكون شخصا ينوب عن شخصا أخر في حالة أنّ الشخص لا يستطيع السداد وتسمى "الكفالة"، ويمكن أن يكون على شكل سلعة أو أصل لأجل ضمان حق شخص آخر.

يعتبر الضمان في البنوك التقليدية أمر أساسي حيث تمثل الزيادة في الفائدة أكبر ضمانٍ لاستحقاق أموال البنك في كل الحالات التي يمكن أن تؤثر على المدين فيصبح عاجز عن السداد، لكن البنوك الإسلامية ليست كنظيرتها فهي مبنية على مبادئ إسلامية من بينها عدم جواز أخذ الضمانات على رأس المال، فيد الشركاء على المال يد أمانة، فلا ضمان على الشريك إلا في حال التعدي أو التقصير وبالتالي يحمل التمويل بالمشاركة مخاطر عدم ضمان رأس المال، وتتشكل حدة هذا العائق من عدم التدقيق الجيد في نوايا الشريك حيث عدم التحليل الدقيق والبحث عن الشريك بشكل واسع ومدى قدرته على تسديد التزامات يعد نقصا في كفاءة الكوادر البشرية على البحث والتقدير الجيد.[6]

في الأخير يمكننا أنّ نستخلص أنّ البيئة الداخلية للبنوك الإسلامية تسمح بنشأة جملة من المخاطر التي قد تتسبب وبشكل كبير في عدم استخدام صيغة المشاركة، فالنقص المعرفي للكوادر البشرية من حيث فقه المعاملات ينجر عنه العديد من المخاطر، وكذلك الخبرة حيث أغلب موظفي البنوك الإسلامية لديهم خبرة أزيد من ثلاث سنوات في البنوك التقليدية ما أدى الى تشبعهم بالعقلية التقليدية إضافة الى الضمانات التي تلعب دورا كبيرا في الحد من استخدام صيغة المشاركة.

---

[4] محبوب علي، سنوسي علي، **إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام أنموذجا** المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد11 (العدد4)، الجزائر، جامعة مسيلة ،2019 ص403.

[5] عبد الستار أبوغدة، **الضمانات في معاملات المصارف الإسلامية**، دون تاريخ أو دار النشر، ص11.

[6] فاطمة بن الناصر، **إشكالية التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقه**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة ثلجي الاغواط، 2016، ص 108.

المطلب الثاني: المخاطر الناجمة عن المعوقات الداخلية

تؤدي المعوقات التي ذكرنا أهمها في المطلب الأول الى العديد من المخاطر، التي تعيق تطبيق صيغة المشاركة على أرض الواقع، لذلك سنشير في هذا المطلب الى أهم المخاطر الناجمة عن البيئة الداخلية للبنك وذلك بعد التطرق الى مفهوم الخطر والمخاطرة.

الفرع الأول: مفهوم الخطر

من المعروف أنّ الأرباح لا تتأتى من دون مخاطر، فالخطر يرتبط بالعائد، لهذا فالبنوك الإسلامية تسعى جاهدة الى فهم وتحليل المخاطر التي تتعرض لها ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها لهذا وجب التعرف على هذه المخاطر.

أولا: تعريف الخطر

الخطر لغة: هو القرب من الوقوع في الخسارة والتلف ويعد الغرر أيضا خطر فهو يرمز لعدم اليقين والمخاطرة.

الخطر اصطلاحا: يتمثل في إمكانية حدوث شيء معين بالصدفة، يكون احتمال مآله غير محبوب[7] ويتمثل الخطر باليقين الغير مطلق، فيصبح أي قرار يخضع لاحتمالين وكلاهما قابل للوقوع لكن الدقة في وقوعهما ليست قياسية.

الفرع الثاني: تعريف المخاطرة

تنشأ المخاطرة من احتمال وقوع حادث أو امر معين مستقبلا، بحيث يؤثر على الأهداف المخطط لها مسبقا، فالتنبؤات العالية بحدوث الخسارة، تجعل معدلات المخاطرة مرتفعة، أمّا إذا كانت التنبؤات بالربح عالية فإنّ معدلات المخاطرة تبقى منخفضة.[8]

ترتبط المخاطر المصرفية بحالة عدم اليقين في القرارات المتخذة سواء المتعلقة بالتمويل، أو بكيفية التعامل مع الودائع، وينتج عن هذه القرارات العديد من المخاطر.

---

[7] غالب عوض الرفاعي، خديجة خالدي، **مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها**، ص03.

[8] يوسفي إيمان، جرودي رندة، **إدارة المخاطر السوقية في المصارف الاسلامية**، أبحاث إدارية، العدد26 الجزائر –جامعة محمد خيضر بسكرة– 2017، ص83.

ويمكننا تعريف المخاطرة على أنّها حالة عدم اليقين بحدوث أمر في المستقبل يؤثر على النتائج المتوقع حدوثها، ويمكن لدرجة المخاطرة أن تختلف من صيغة الى أخرى نتيجةً للقرارات المُتخذة فالتمويل يؤدي الى العديد من المخاطر مثل السيولة ومخاطر الائتمان، امّا القرارات المتعلقة بالتشغيل والانظمة، فيمكن أن ينجم عنها العديد من المخاطر.

الفرع الثالث: أهم المخاطر الناتجة عن البيئة الداخلية.

سنتعرف في هذا الفرع على أهم المخاطر الناتجة عن البيئة الداخلية

أولا: ضعف دراسة العملية التمويلية وعدم تقييمها بشكل دقيق

إنّ ضعف دراسة العملية التمويلية وعدم تقييمها بشكل دقيق يمثل مصدرا للخطر وذلك نتيجة لمجموعة من المعوقات الداخلية المتمثلة في نقص الكوادر والاطارات ذات الكفاءة العلمية والعملية في مجال دراسة العملية التمويلية من كافة الجوانب، فنقص الكوادر البشرية المختصة في دراسة الجانب الإنتاجي والتسويقي، أيضا المالي، قد يؤدي الى نتائج غير متوقعة وخسائر تؤثر على مردودية البنك.[9]

ثانيا: ضعف مستوى المتابعة من بداية العملية حتى التصفية

يعتبر التمويل بالمشاركة من بين أنواع التمويل التي تحتاج الى متابعة ومراقبة لكافة العملية التمويلية، وذلك من أجل المحافظة على أموال البنك، وتفادي أي عارض غير متوقع والتعامل معه قبل تكبد البنك أي خسائر فادحة[10]، فإهمال عنصر المراقبة يلحق العديد من الأضرار والخسائر كفقدان رأس المال.

ثالثا: مصادر الأموال المستثمرة

ينتج عن تمويل صيغة المشاركة بودائع قصيرة الأجل انسحاب البنك قبل تحقيق الأرباح على الرغم من نسب الربح المغرية، وذلك راجع لعدم الدراسة الكافية لكيفية توظيف الأموال.[11]

---

[9] هناء محمد أحمد يوسف، **المخاطر التشغيلية لصيغ المشاركة وسبل التحوط منها**، رسالة دكتوراه2016، جامعة السودان، ص67.

[10] الغالي بن إبراهيم، محمد رشدي سلطاني، **تشخيص التعثر المالي في عمل البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصادية البنكية وإدارة الاعمال، العدد 1، 2016، ص62.

[11] هناء محمد أحمد يوسف، المرجع السابق، ص68.

رابعا: مخاطر متعلقة بالمخالفات الشرعية

تنتج هذه المخاطر نتيجة إخفاق آلية الضوابط الشرعية الخاصة بالمصرف سواء كانت أنظمة أو موظفين في ضمان الالتزام بالمبادئ على النحو التي تحدده هيئة الرقابة الشرعية[12]، حيث نقص كفاءة الكوادر البشرية من حيث فقه المعاملات، يؤدي الى مخاطر شرعية قد تقع أثناء إبرام عقود المشاركة.

المطلب الثالث: أهم الإجراءات المتخذة للتقليل من مخاطر البيئة الداخلية

بعد التعرف على أهم المخاطر التي تنجر عن البيئة الداخلية للبنك، يسعنا الان تقديم بعض الأدوات التي تم إيجادها من أجل الحد من هذه المخاطر:

الفرع الأول: تدريب وتأهيل الموارد البشرية في البنوك الاسلامية

تسعى البنوك الإسلامية من خلال إقامة إدارة متخصصة في دراسة عمليات اختيار وتدريب وتعيين الأفراد العاملين بها، حيث يتطلب إعدادهم كلاً من التأهيل الفني الذي يشمل على العمل المصرفي التقليدي، بإضافة الى استبعاد كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، والتأهيل الشرعي وذلك عن طريق المعرفة التامة لصيغ التمويل والاستثمار الشرعية وطرق القيام بها، فموظفو البنوك الإسلامية دائما بحاجة الى تنمية وتطوير المهارات والقدرات اللازمة من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة في المعاملات المالية الإسلامية، حيث يخضع الموظفين الجدد للبنك الى مجموعة من الشروط والمواصفات التي تضعها الهيئات الشرعية من أجل استكمال الكفاءة الوظيفية بالخلق والسلوك والثقافة المصرفية، ويخضع أيضا العاملون في البنوك الإسلامية الى مجموعة من الدورات التدريبية المخصصة لتنمية الجانب الشرعي وكذا الجانب الفني (التسويقي وأيضا الإنتاجي والرقابي)، حيث يحتاج التمويل بصيغة المشاركة الى دراية معرفية وعملية بكافة الجوانب المتعلقة بالمشروع، ليس فقط الجانب المالي بل حتى الجانب الإنتاجي والتسويقي والتوزيعي، ومعرفة أهم الموردين لهذا المشروع، وأيضا دراسة الحالة المالية للعميل[13]، حيث لابد من توفر أنظمة معلوماتية فعالة للعودة

---

[12] ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد(2020)، **إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية السودانية** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 7، (العدد 2)، ص71.

[13] هناء أحمد محمد يوسف، المخاطر التشغيلية لصيغ المشاركة، المرجع السابق، ص69.

اليها من أجل جمع البيانات اللازمة، ويتم من خلال تطوير نظم ومعايير دقيقة من أجل التقييم الدقيق للمشروع.

ويمكن للبنوك الإسلامية متابعة ومراقبة العملية التمويلية المرتبطة بصيغة المشاركة من خلال نوعين من المتابعة:[14]

- ✓ المتابعة المكتبية: من خلال الاطلاع على التقارير والمستندات والبيانات المالية والدورية دون الاضطرار الى التنقل الى مقر الشركة، وتهدف هذه المتابعة الى مراقبة حركات حسابات العميل وحركات المبيعات والبضائع ومتابعة ديون العميل تجاه البنوك الأخرى.
- ✓ المتابعة الميدانية: وتتم من طرف أعضاء المتابعة التابعة لقسم إدارة التمويل والاستثمار رفقة أحد أعضاء التفتيش والمراقبة من أجل معرفة مدى كفاءة المسؤولين في الإدارة وأيضا متابعة كافة الإجراءات المتخذة ضد الحوادث....

الفرع الثاني: تجاوز المخالفات الشرعية

تعد المخالفات الشرعية التي تقع في عقود المشاركة من أهم العناصر التي يجب الحذر منها، فأي خطأ على مستوى العقود قد يؤثر على جوازه في الشريعة، وتعد من المخاطر التي تقع فيها البنوك الإسلامية نتيجة لضعف الكوادر البشرية في جانب المعاملات، لذلك تم التطرق الى آلية يتم من خلالها تقليص مخاطر المخالفات الشرعية وذلك من خلال عرض عقد المشاركة على هيئة الرقابة الشرعية،[15] حيث تقوم هذه الهيئة بإظهار أهم النقاط المتعارضة مع الشريعة، من أجل إعادة صياغة العقد بطريقة صحيحة ومتوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي، ويمكن للبنك الإسلامي الاستعادة بمكتب مختص في إعداد العقود لكن مع الاخذ بعين الاعتبار المعايير الشرعية حيث يتم بعدها تعميم نماذج جاهزة للعقود على الإدارات المتخصصة في التمويل والنشاط التجاري حتى يتم تقليص الأخطاء في العقود.

الفرع الثالث: الضمانات

---

[14] الغالي بن إبراهيم، محمد رشدي سلطاني، المرجع السابق، ص63.

[15] ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد، **إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية السودانية**، المرجع السابق، ص 71.

لقد أسلفنا الذكر في المطلب الأول أنّ من بين الأسباب التي تمنع البنوك الإسلامية من تطبيق صيغة المشاركة هي مخاطر الضمان، حيث لا ضمان لرأس مال البنك الا في حالة التعدي والتقصير لهذا فلقد تم إيجاد آلية يتم من خلالها طلب ضمانات عند التعاقد لتعويض الخسائر في حالة حدوثها[16] وذلك لانّ صيغة المشاركة من بين الصيغ التمويلية طويلة الاجل، حيث تتميز بوجود مخاطر، ما يضطر البنك الى وضع أموال تحسبا لما يمكن أن يكون مستقبلا، ويشترط أن تكون هذه الضمانات أصولا سهلة التسييل، وتحسب الضمانات على أساس تقييم موجودات المشروع الثابتة والمنقولة، ويجوز أيضا للبنك أن يطلب ضمانات في حالة تدهور قيمة الضمانات الاصلية ويشترط أيضا أن تكون معقولة ومتناسبة مع حجم ومدة العملية.[17]

المبحث الثاني: المعوقات الخارجية وأهم الإجراءات للحد من تأثيرها

تصادف البنوك الإسلامية العديد من المعوقات الناتجة عن البيئة الخارجية للبنك، حيث تتعلق هذه المعوقات بالأنظمة السادة في البيئة المحيطة بالبنك سواء السياسية أو الاقتصادية وحتى الاجتماعية، وتلعب دور كبير في بروز العديد من المخاطر التي تصادف عملية التمويل بالمشاركة.

بعد التعرف على المعوقات الداخلية والمخاطر الناجمة عنها وأهم الإجراءات للتخفيف من حدتها يجدر بنا الإشارة الى النوع الثاني من المعوقات وأهم المخاطر الناتجة عنها وأيضا أهم الإجراءات المتبعة من أجل التقليل من تأثيرها.

المطلب الأول: معوقات البيئة الخارجية

يمكننا تعريف المعوقات الخارجية على أنها مجموعة من العقبات والعراقيل نابعة من المحيط الخارجي للبنك، حيث تؤثر في عمل البنك في حالة الاصطدام بها ما تؤدي الى نتائج المتوقعة ومن بين هذه المخاطر ما سيتم ذكره.

الفرع الأول: العراقيل الناجمة عن المتعاملين مع البنك الاسلامي

---

[16] نوال بن عمارة، العربي عطية، **التمويل بالمشاركة ودوره في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي**، المرجع السابق ص103.

[17] موسى دحماني، بن إبراهيم الغالي، **القرار التمويلي في البنوك الإسلامية**، جامع الكتب الإسلامية، المجلد1 ص8.

إنّ العلاقة التي تربط البنك التقليدي مع المتعاملين علاقة قائمة على الفائدة، حيث يتم جمع الأموال وتوظيفها وفق مبدأ الفائدة، وهذا النوع من العلاقات دام لفترات طويلة، ما سمح بترسخ هذا الفكر لدى المتعاملين، حتى بعد قدوم البنوك الإسلامية وتعاملها بالمعاملات المالية في تحصيلها للأموال وتوظيفها بحيث تمنع التعامل بالفائدة ظل فكر المتعاملين راسخا بتحصيل عائد أو مبلغ من خلال تقديم الأموال للبنوك على شكل ودائع ما صعب الامر على البنوك الإسلامية بالأخص أنها تتعامل وفق عقود المضاربة في تحصيل الودائع الاستثمارية، أي أن الخسارة يتحملها رب المال (صاحب الوديعة)، وهذا الذي لا يتقبله المتعامل البتة،[18] أمّا من جانب المستفيدين من التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية فقد ينشأ جراء التمويل بالمشاركة العديد من المخاطر التي تجعل البنوك الإسلامية تتخلى عن فكرة تطبيق التمويل بالمشاركة، و تعتمد فقط على عقود المداينة (مرابحة، إجارة، سلم ،إستصناع).

الفرع الثاني: معوقات متعلقة بالأسواق المالية الاسلامية.

يعد تعريف السوق المالية الإسلامية مشابهاً لتعريف الأسواق المالية بشكل عام، فغايتها تكمن في ربط أصحاب الفائض مع أصحاب العجز عن طريق إصدار أدوات كالسندات التقليدية لكن يتم إصدارها وفق ما ينص عليه التمويل الإسلامي.[19]

وتسعى السوق المالية الاسلامية من تحقيق مبدأ المشاركة، من خلال المساهمة في ملكية رأس المال أو من خلال المشاركة في الربح والخسارة من خلال تبادل هذه الأدوات المالية، فبالتالي الأسواق المالية الإسلامية توفر العديد من المزايا لأصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض وفق ما تقره الشريعة الإسلامية.

تعاني البنوك الإسلامية اليوم من العدد القليل والمحدود للأسواق وأيضا عدم وجود أدوات في يد البنوك من أجل تحويل الاستثمارات قصيرة الاجل الى استثمارات طويلة الاجل، لهذا وجب على البنوك البحث عن أدوات من أجل استثمار أموالها في مشاريع إنتاجية وطويلة الاجل.

---

[18] الياس أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص130.

[19] بوزمارن وسيلة، ناصري المهدي، **تقويم تجربة ماليزيا في الأسواق المالية الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 1، (العدد 16)، الجزائر –جامعة خميس مليانة– 2016، ص41–50.

في الأخير يمكن أن نقول أنّ عائق الأسواق المالية الإسلامية يعتبر عائق أساسي في عدم توظيف البنوك الإسلامية لصيغة المشاركة، وخاصة في الدول التي لا تحظى بوجودها كالجزائر، فوجوده يتيح العديد من الفرص أمام أصحاب المال وطالبيّ التمويل لتلبية جميع متطلباتهم، ويعد فرصة أمام البنوك الإسلامية لخلق أدوات جديدة من أجل تمويل المشاريع طويلة الاجل.

الفرع الثالث: معوقات متعلقة بالأنظمة الرقابية

تخضع البنوك الإسلامية في أغلب الأحيان الى رقابة مصرفية متمثلة في البنوك المركزية فبالرغم من طبيعة عمل البنوك الإسلامية التي تختلف عن عمل البنوك التقليدية، إلا أنّها تخضع لقوانين ومعايير مخالفة لضوابط وقواعد التمويل الإسلامي.

يكمن عمل البنوك الإسلامية في جمع الودائع الاستثمارية وفق عقود المضاربة، أي انّ صاحب الوديعة يتحمل كافة المخاطر التي قد تنشأ من استثمار الوديعة، وفي المقابل يكون الربح بالاتفاق بينهما، ويقوم البنك بتوظيف هذه الودائع في استثمارات تقوم على أساس صيغة المشاركة، الامر الذي لا يتلاءم مع بعض القوانين أهمها: الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة.

المطلب الثاني: المخاطر الناتجة عن البيئة الخارجية

تعمل المعوقات الخارجية على خلق بيئة غير مواتية للعمل بصيغة المشاركة عن طريق خلق مجموعة من المخاطر سوءا المتعلقة بالمتعاملين، أو أنظمة الرقابة الخارجية، سنتعرف في هذا المطلب على أهم المخاطر التي تؤثر على عمل البنوك الإسلامية، وتُصعب تطبيق صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مخاطر مرتبطة بالسوق

تنتج مخاطر السوق عادة من تغيرات في قيمة الأصول (عقارات، أراضي) نتيجة لتغيرات في الأوضاع السياسية والاقتصادية، أو تغيرات أوضاع المؤسسات الاقتصادية،[20] وتعد مخاطر السوق من التحديات التي تواجه النشاطات الاستثمارية للبنوك، حيث تعمل التغييرات في قيمة الأصول على تغييرات في العائد المتوقع على التمويل بالمشاركة، حيث يمكن أن تتغير حالة الشركة

[20] هناء أحمد يوسف، المرجع السابق، ص23.

القائمة على المشاركة من حالة الربح المؤكد الى حالة الخسارة المؤكدة،[21] ومن بين أهم المخاطر التي تؤثر على صيغة المشاركة هي:

-مخاطر السعر المرجعي

قد يبدو للبعض أنّ البنوك الإسلامية لا تتعرض لمثل هذه المخاطر لأنها لا تتعامل بالفائدة، لكن في الحقيقة تؤثر تغيرات السعر المرجعي على إيرادات البنوك الإسلامية من خلال تأثيرها على بعض صيغ التمويل فمثلا في عقد المرابحة يتم تحديد الربح بالرجوع الى السعر المرجعي (LIBOR) الذي يحدده البنك المركزي، فأي تغيرات تطرأ على أسعار الفائدة في السوق تؤثر على السعر المرجعي وبالتالي تتأثر إيرادات البنك الإسلامي.[22]

ويتم تحديد نسبة ربح أصحاب الودائع الاستثمارية الموظفة في عقود المشاركة بالنظر الى سعر الفائدة المرجعي، فالبنوك الاسلامية مجبرة على ألا تقل نسب ربح الودائع الاستثمارية على أسعار الفائدة المطبقة في البنوك التقليدية هذا ما يكلّفها العديد من الخسائر الممكنة في حالة تغير سعر الفائدة،[23] وذلك راجع لطبيعة عقود المشاركة، حيث يتم في العقد الاتفاق على نسبة معينة من الربح لا يمكن أن تتغير كلما تغيرت أسعار الفائدة.

الفرع الثاني: مخاطر مرتبطة بالائتمان

تتعرض كافة أنواع البنوك لهذا النوع من المخاطر مهما كانت العلاقة القائمة بين العميل والبنك، وهي ترتبط بالطرف الاخر (العميل) وقدرته على سداد الأقساط أو الديون المترتبة على عاتقه حيث أنّ الديون الناشئة من التمويل بالمشاركة عبارة عن حقوق البنك بعد إثباته لتعدي أو تقصير الشريك في تسيير أموال الشركة ومماطلته في دفعها سواء لعدم توفره على المبلغ أو لمماطلته عن السداد بدون أسباب تذكر.

الفرع الثالث: مخاطر مصدرها المتعاملون

---

[21] عبد الوهاب أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، **الأصول المصرفية في الأسواق المالية**، علم الكتب للنشر والتوزيع 2014، ص125.

[22] مسعودي عبد الباسط، قويدر عياش، **أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1(العدد 2)، 2020، ص502.

[23] يوسفي إيمان، جرودي رندة، إدارة المخاطر السوقية المرجع السابق، ص85.

تجمع البنوك الإسلامية والمستثمرين علاقة مبنية على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وهذا النوع من العلاقة جعل البنوك الإسلامية تتحمل العديد من المخاطر الصادرة من المستثمر وأهمها:[24]

أولا: نقص خبرة المستثمر بالنشاط محل التمويل

تعد خبرة الشريك في النشاط المراد تمويله سواء خبرته الفنية وكذا التقنية من أهم أسباب نجاح المشروع، والعكس في حالة عدم توفر الكفاءة اللازمة للشريك في النشاط المراد تمويله قد يتسبب في الوقوع في العديد من الخسائر.

ثانيا: عدم سلامة المركز المالي للعميل المستثمر

تربط صيغة التمويل بالمشاركة بالعديد من المخاطر المرتبطة بالشريك نظرا لطبيعة العلاقة التي تجمع كل من البنك والعميل، حيث ينتج عن عدم استقرار المركز المالي للعميل بعد التمويل وتغيره من حالة دائن الى مدين، عدم دفعه للالتزامات المترتبة عليه في المستقبل تجاه البنك، ما قد يكلف البنك العديد من الخسائر.[25]

ثالثا: مخاطر عدم الالتزام الأخلاقي للشريك

يمكن للشريك أن يشكل خطرا كبيرا على رأس مال المشاركة، وذلك في حال عدم التزامه بالأخلاق والأمانة والصدق، فمن شروط العقد أن يلتزم الشريك بالنشاط (محل العقد)، حيث يظهر عدم التزام الشريك في حالة استغلال أموال مساهمة البنك في نشاطات غير مشروعة وغير مصرح بها في العقد ما قد ينجر عنه فقدان رأس مال البنك.

حيث عدم الالتزام الأخلاقي للشريك وعدم مراعاته للشروط المذكورة في العقد وذلك من خلال عدم التزامه بالنشاط المتفق عليه في العقد، أو استغلاله للأموال في نشاطات لا تمد بصلة للنشاط الاستثماري، أو سوء إدارته للمشروع وتقصيره في أداء التزاماته تجاه المشروع.

رابعا: مخاطر خسارة رأس المال

---

[24] هناء أحمد يوسف، المرجع السابق،24.

[25] سمير الشاعر، **التدقيق الشرعي ومساهمته في التقليل من مخاطر الاستثمار**، مجلة الاقتصاد الإسلامي 2014، http://www.aliqtisadlislami.net/ بتاريخ 14-05-2021، 12:00.

يمكن أن ينشأ عن التمويل بصيغة المشاركة خطر خسارة رأس المال، حيث في عقد المضاربة يعتبر البنك (رب المال) وبالتالي إذا حدثت خسارة فإنها تقع على عاتق البنك في حالة عدم تعدي أو تقصيرالشريك، ويصعب أيضا إثبات مسؤولية المضارب بالتعدي والتقصير نتيجة لانفراد المضارب بالعمل دون تدخل رب المال، وينتج أيضا بسبب إخفاء الشريك لنتائج الصفقة أو ادعاء الخسارة وتأييد ذلك بمجموعة من المستندات والميزانيات المزورة، مما يؤدي الى التقليل من الربح المستحق للبنك من المضاربة، وهو ما يرتبط بالالتزام الأخلاقي للشريك.[26]

خامسا: مخاطر السحب والثقة

تنتج مخاطر الثقة نتيجة لسببين:

الأول: أنّ البنوك الإسلامية تقوم بتقديم عائد منخفض مقارنة بما تقدمه البنوك الأخرى لأصحاب الودائع الاستثمارية، فيتم سحب الودائع الاستثمارية ما يسمح بتقليل استخدام صيغة المشاركة، لأن المشاركة تحتاج الى مصادر طويل الأجل نوعا ما من أجل تطبيقها.

الثاني: يعد عدم ثقة العملاء في قدرة أداء البنك على تحقيق الأرباح، عاملا لتقليل التعامل بالتمويل بالمشاركة من أجل ضمان الأرباح لأصحاب الودائع الاستثمارية

سادسا: مخاطر الازاحة التجارية

تتعلق الازاحة التجارية بتخلي البنك على جزء من أرباح المساهمين وتقديمها لصالح أصحاب الودائع الاستثمارية في حال عدم تتحقق العوائق المتوقعة من استثمار أموالها وذلك لأنه يمكن أن يتم سحب الودائع الاستثمارية إذا تم تحميل العميل جزء من الخسارة.

الفرع الرابع: المخاطر الناتجة عن الأنظمة الرقابية.

أولا: الاحتياط القانوني

يفرض البنك المركزي العديد من الشروط والقواعد على جلّ البنوك سواء التقليدية وحتى الإسلامية، ومن بين هذه القواعد ما يعرف بالاحتياطي القانوني المتمثل في ايداع نسبة من الودائع

[26] الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، المصارف الإسلامية بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، ندوة تحت السجل العلمي للأبحاث وأوراق العمل، فاس المغرب، افريل 2014.

(الجارية، والاستثمارية) لدى البنك المركزي مقابل نسبة معينة من الفوائد، هذا النوع من الاجراء تستحسنه أغلب البنوك ماعدا البنوك الإسلامية فهي لا تتعامل بالفوائد، و يكمن تأثير مخاطر الاحتياط القانوني على البنوك الإسلامية في عدم استفادة البنوك الإسلامية من تقديم الاحتياطي للبنوك المركزية، وفي حين يتوقع أًصحاب الودائع الاستثمارية نسب الربح على كامل مبلغ الوديعة ما ينجر عنه خسارة كبيرة في إيرادات البنك.

ثانيا: نسبة السيولة

جل البنوك التقليدية والإسلامية تحتفظ بجزء من أصولها على شكل أصول سائلة من أجل مواجهة كافة المخاطر الممكنة الوقوع، ويقع على عاتق البنوك المركزية تحديد نسبة هذه السيولة وبالرغم من أنّ نسبة السيولة تسمح للبنوك بعدم الوقوع في المخاطر، لكن تعتبر عائق بنسبة للبنوك الإسلامية نظرا لطبيعة عملها فهي تحتاج الى موارد كلية ودائمة من أجل تمويل الاستثمارات، وهذا ما يدفعها الى الابتعاد عن التمويل طويل الاجل.

الفرع السادس: ضعف حصة العملاء في مشاريع الشركات

إنّ مساهمة الشريك في رأس المال لها عدة أبعاد، فهي توضح للبنك نوايا الشريك في المحافظة على المال وتنميته، فكلما كانت نسبة مساهمة الشريك كبيرة كلما كانت نواياه في المحافظة على المال أكبر، أمّا قلة المساهمة قد تؤدي الى ضعف حافز العميل على تنمية المال والحصول على أرباح، وعدم خوفه من خسارة رأس مال الذي ساهم به في البداية، حيث يمكن أن تصل حصة البنك في صيغة المشاركة 90% من إجمالي التمويل، وتظهر مخاطر انخفاض نسبة مساهمة الشريك في المشاركة بضعف الحافز لديه للتجويد وعدم اهتمامه بتطبيق القواعد ومعايير الجودة في العمل، بل وقد يدفع الشريك الى عدم الاكتراث حتى بنجاح المشروع، فهو لا يخشى من الخسارة لأنه يتحمل منها إلاّ جزءا يسير.[27]

المطلب الثالث: أهم الإجراءات للحد من مخاطر البيئة الخارجية

تعتبر المخاطر الخارجية التي تعاني منها البنوك الإسلامية من أهم العناصر المؤثرة في قرار تمويل العملاء بصيغة المشاركة، نظرا لتأثيرها الكبير، حيث تلعب القوانين والأنظمة المتعلقة

[27] علاش أحمد، المرجع السابق، ص67.

بالبنوك المركزية دورا كبيرا في تقليص حجم الاستثمار، لأن القوانين التي تطرحها البنوك في غالب الأحيان لا تتلاءم مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب الى أهم الإجراءات من أجل الحد من هذه المخاطر.

الفرع الأول: التقليل من حدة مخاطر المتعاملين

إنّ المخاطر التي تنشأ من البيئة الخارجية للبنك، والتي لا يستطيع البنك التحكم فيها هي من أكثر المخاطر تأثيرا على ربحية البنك. فنوايا الشريك شيء معنوي لا يمكن التنبؤ به، فعدم الالتزام الأخلاقي للشريك تجاه الاستثمار، أي عدم الالتزام بشروط العقد، او عدم القيام بالنشاطات المنصوص عليها قد يكلف البنك خسارة أمواله المستثمرة في المشروع، لذلك يمكن أن نحد من هذا التصرف عن طريق إنشاء حساب لرأس مال المشاركة، حيث يضع كل شريك حصته من رأس المال وبالتالي يتم مراقبة كل التدفقات النقدية للحساب، ويتم تمويل الشريك عن طريق دفعات وحسب حاجياته، وذلك بعد النظر في كافة السندات والوثائق المؤيدة لتمويل المشروع ويتم أيضا فتح حساب للإيرادات المتعلقة بالمشروع وذلك للوقوف على الأرباح الفعلية للمشروع[28].أمّا مخاطر عدم الالتزام الأخلاقي فيمكن الحد منها عن طريق وضع آليات وضوابط خاصة للعملاء للذين سيتم تمويلهم بالمشاركة وذلك من خلال: [29]

-تمويل أصحاب السمعة الحسنة والخبرة الكافية (الأسماء الناجحة)، ويجب الاعتماد على المصادر المباشرة وغير المباشرة للحصول على المعلومات اللازمة عند إعداد نموذج الاستعلام للتأكد من سمعة العميل.

-أن يتم التعامل بصيغة المشاركة مع المؤسسات الحكومية التي تقوم بمشروعات اقتصادية كبيرة مثل مشروعات التنموية المختلفة.

-أن تدخل في مشاريع تشاركية ذات ربحية عالية.

وهناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تنتج عن الشريك، حيث يمكن للشريك إخفاء الحقائق المالية عن طريق تقديم ميزانيات مغلوطة وكاذبة، من أجل تضخيم الخسارة والتهرب من الضربة، من أجل

[28] هناء محمد أحمد يوسف، المرجع السابق، ص60.

[29] سليمان أحمد شوقي، **المخاطر المحيطة بصيغة المشاركة وكيفية الحد منها**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية 2017، ص120.

ذلك تم الحد من كل هذه المخاطر عن طريق شروط تتقدم بها البنوك الإسلامية في عقود المشاركة مفادها أن شروط توزيع الأرباح تكون وفق كمية الأرباح المحققة أي انّه إذا تحقق الربح 30% فتكون طريقة توزيع الربح 5/3 أي ان نسبة البنك 18 % والشريك 12%، فكلما قلت نسبة الربح، قلت نسبة الشريك في الربح، وهذا ما يجعل حافز تحقيق الربح كبير من أجل الحصول على نسبة ربح عالية أمّا بالنسبة لضعف حصة الشريك التي تعتبر من الأسباب التي تجعل البنوك الإسلامية تبتعد عن تطبيق صيغة المشاركة على أرض الواقع، ويمكن التصدي لها من خلال وضع شروط خاصة بنسبة المشاركة حيث لا تقل عن 40-50%، حيث أنّ نسبة المشاركة العالية في رأس المال بالنسبة للشريك تعتبر حافز لديه لتحقيق الأرباح ومن جهة أخرى تقل نسبة تحمل البنك للخسائر.[30]

وتعد مماطلة الشريك في دفع الديون المترتبة عليه نتيجة تعديه أو تقصيره تجاه رأس مال الشركة من أهم الأسباب التي تؤدي الى مخاطر الائتمان، لهذا سعت البنوك الإسلامية لإيجاد طرق وأساليب لمعالجة مشكلة المماطلة في سداد الديون، ومن أهم هذه الأساليب هي:[31]

1- **توثيق الديون:** حيث تعد هذه الطريقة من أهم السبل لردع ذريعة المماطلة في سداد الديون حيث يتم توثيق الديون عن طريق الضمانات الشخصية أو العينية كالعقارات، فيصبح في يد البنك ما يمكن التنفيذ عليه في حالة التأخر عن السداد.

2- فرض غرامات على المماطل وتوجيهها للخير (حقوق الملكية)

من المعالجات التي انتشر العمل بها في المؤسسات المالية فرض غرامات مالية على المدين في حالة عدم تسديده للمبالغ التي في ذمته نتيجة لتقصيره أو تعديه على أموال المشاركة ثم توجيهها لحساب الخير، وينص هذا الامر في العقد المبرم بين الطرفين في بداية العملية، حيث يتم موافقة المدين على هذا الامر، ولا ينتفع البنك بهذه الغرامات بل يقوم بتوجيهها الى الجمعيات الخيرية والمؤسسات التي تساعد بالفقراء.

الفرع الثاني: التخفيف من مخاطر السوق

تتعرض البنوك الإسلامية ناهيك عن مخاطر السيولة وأيضا السعر المرجعي الى مخاطر أخرى كفقدان رأس المال، إذ أنّ البنوك الإسلامية تدخل كشريك أو مساهم يقدم حصته في رأس

---

[30] هناء محمد أحمد يوسف، مرجع سابق، ص60.

[31] عبد الحفيظ بلعربي، خديجة خالدي، **إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية**، ص10.

المال مقابل عدد معين من الأسهم،[32] ويقتصر حق البنوك الإسلامية في نصيب من الربح أو الخسارة، حيث يكون مُعرضا للخسارة في حالة إخفاق المشروع، لذلك وجب على البنوك الإسلامية التأكد من أن النشاط الذي يتم تمويله بالمشاركة يحقق عائد حاليا أو مستقبليا، وتشترط بعض قوانين الدول أن يكون رأس مال الشركة بالعملة الوطنية، أي أن البنوك الإسلامية تتعرض الى تقلبات سعر الصرف إذا كان سعر صرف هذه العملة غير ثابت، ما قد ينجر عنه تغيير في قيمة رأس المال وأيضا العوائد[33] فقد حدث في أكثر من بلد، بمجرد تغير القوانين والسياسات تتغير نتائج الاستثمار من ربح الى خسارة مؤكدة.

ومن أجل التخفيف من حدة كل هذه المخاطر وجب على البنوك الإسلامية قبل الدخول في المشاركة برأس المال لابد لها من دراسة المشروع بشكل دقيق والمساهمة بمبالغ صغيرة، حيث يتم تقسيم حصتها الى أسهم[34]، وعرضها للبيع على أصحاب الحسابات الاستثمارية، هذا يعني أن كُلاً من البنك الإسلامي وأصحاب الحسابات الاستثمارية والمساهمين سيتشاركون في الأرباح والخسائر المحققة وفق عقد المشاركة، فبهذه الطريقة تساعد البنوك الإسلامية أصحاب المشاريع الابتكارية الناشئة على تمويل مشاريعها وفق مبادئ إسلامية، وتخفيف من حدة الشروط التي تفرضها البنوك التقليدية.

الفرع الثالث: تعديل الادوات الرقابية على البنوك الإسلامية

إنّ الحاجة لتنظيم العلاقة هي حاجة متبادلة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، حيث تحتاج البنوك الإسلامية ثقة العملاء بانّ البنك المركزي مراقب مشرف على كل الاعمال التي تقوم بها وأيضا البنك المركزي فبإشرافه ومراقبته للبنوك الإسلامية يحمي القطاع المالي واستقراره مما يستوجب قيام البنك المركزي بإدارة البنوك الإسلامية والتقليل من انعكاساتها السلبية وفقا لأساليب وأدوات إشرافية تتماشى مع مبادىء الشريعة الإسلامية ولابد أن تكون هذه القوانين ذات قوة قانونية.[35]

---

[32] ضيف سعيدة، **إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث العلمية، المجلد3 (العدد2)، الجزائر، جامعة الجلفة، 2019، ص 38.

[33] ضيف سعيدة، المرجع السابق، ص41.

[34] المرجع نفسه، ص 41.

[35] حدو علي، عبد المجيد قدي، **نحو تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية في الجزائر في ظل العولمة"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، بدون تاريخ، ص138.

أولا: نسبة احتياطي القانوني

يؤدي تطبيق الاحتياط القانوني على البنوك الإسلامية الى عدم الاستغلال الكامل لموارد البنك الإسلامي، فلقد أكد الكثيرون أن الاحتياطي القانوني الأنسب للتطبيق مكون من شقين:

الشق الأول: تخضع الودائع الجارية الى نسبة احتياطي قانوني قدره 100%

الشق الثاني: أمّا بالنسبة للودائع الاستثمارية فهي تخضع لنسبة احتياطي قدره5%، لأنّ جلّ عقود الودائع الاستثمارية يتم إبرامها على أساس تحمل صاحب الوديعة كافة المخاطر التي يمكن أن تحصل للوديعة، وتعد 5 % من الاحتياط القانوني ضامنا في حالة السحب المفاجئ للودائع الاستثمارية.[36]

الملجأ الأخير:

يمكن للبنوك التقليدية الاقتراض من البنوك المركزية في حالة تعرضها لأزمات السيولة، أي في حال لم يستطيع البنك التقليدي الالتزام بدفع حقوقه، ما يجعله في الأخير أمام خيار الاقتراض من المقرض الأخير (البنك المركزي) مقابل فائدة، هذا النوع من التطبيق تجده البنوك التقليدية حلا فعالا للخروج من أزمات السيولة، لكن في المقابل لا تستطيع البنوك الإسلامية القيام به نظرا لعدم توافق هذا التطبيق مع مبادئ التمويل الإسلامي فأوّل خاصية من خصائص التمويل الإسلامية منع التعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، ما يجعل البنوك الإسلامية قد تخسر الكثير في حالة تعرضها لمخاطر السيولة حيث لا تستطيع تسيل بعض من أصولها وقت الحاجة، ولابد (أن يتم اعتبار البنوك الإسلامية بنوكا تقليدية ذات طبيعة خاصة)،[37] ويتم وضع قواعد وضوابط تتماشى مع عملها، حيث من الأجد أن يتم إنشاء صندوق خاص في البنوك المركزية يهدف الى تقديم قروض بدون فوائد للبنوك الإسلامية مقابل التخلي عن نسبة فوائد احتياطي القانوني، ولا يتم تقديم هذا النوع من القروض الا في حالة التأكد من وجود ثغرة السيولة ويتم إرجاع القرض فور الانتهاء منه، ويرجع سبب هذا النوع من التعديل هو أنّ جل القروض المقدمة من طرف البنك المركزي هي قروض ربوية، تتعارض

---

[36] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام ص315.

[37] سليمان ناصر، لمرجع السابق، ص315.

مع الشريعة الإسلامية، حيث يمكن أن تؤدي الى تأثيرات عديدة أهمها: المساس بسمعة البنك، وقد تصل أيضا الى مخاطر التشكيك في عمل البنوك الإسلامية.[38]

الفرع الرابع: إجراءات لتطوير التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة

تحتاج البنوك الإسلامية اليوم الى آليات جديدة والى استراتيجيات أكثر فاعلية لمواجهة كافة المخاطر التي يحملها التمويل بالمشاركة، فعقد المشاركة يحمل نوعين من المخاطر الناجمة عن البيئة الداخلية والخارجية، وتمكنت العديد من البنوك من تطبيق الاليات التي تم إيجادها، لكن ظل تطبيق صيغة المشاركة ضئيلا جدا مقارنة ببعض الصيغ الأخرى، لذلك سنتطرق في هذا المطلب الى أهم الآليات الجديدة وأيضا الواجب تواجدها في البيئة المحيطة بالبنك من أجل سلامة مركزه المالي وأيضا تجنيبه العديد من الخسائر.

سنتعرف على أهم الاليات التي تم استحداثها لتطبيق صيغة المشاركة على أرض الواقع

- ✓ **المشاركة المتغيرة في الأرباح والخسائر**

تقوم البنوك الإسلامية بتمويل الشركات والشركاء عن طريق عقد المشاركة بعد دراسة دقيقة للمركز المالي للعميل ومدى صدق العميل طالب التمويل، حيث تقوم البنوك الإسلامية بتطبيق صيغة المشاركة المتغيرة كأحد البدائل لتوفير السيولة النقدية للشركات عبر تقديم دفعات متغيرة من رأس المال حسب احتياجاته، ثم يتم احتساب الأرباح الفعلية في نهاية السنة عن طريق المركز المالي للشريك وفق النتائج الفعلية، حيث يقوم البنك بفتح حساب تحت اسم الشركة يسجل فيه مساهمته في رأس المال على أن تسحب الشركة من الحساب وفق حاجياتها الفعلية، ويكون للشركة الحق في رد مساهمة البنك في حال عدم الحاجة اليها، ويستخدم نظام خاص لتحديد الفترة الزمنية التي أمضتها البنوك الإسلامية في المشاركة.[39]

- ✓ **إنشاء صناديق استثمار متخصصة**

تعمل هذه الآلية على قيام البنك الإسلامي بخلق مجموعة من الصناديق المتخصصة بحيث كل صندوق مخصص لقطاع معين، مثلا صندوق الصناعات، صندوق الفلاحة، صندوق

[38] قدي عبد المجيد، حدو علي، المرجع السابق، ص138.

[39] علاش أحمد، التطبيقات الامنة للتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09(العدد3)، 2018، ص70.

الابتكار، و يتم عرض هذه الصناديق على أصحاب الودائع الاستثمارية مع تقديم شرح مفصل لكل صندوق، من أجل أن يختار أصحاب الودائع الصناديق التي تتماشى مع رغباتهم، فهناك من يبحث عن عائد أعلى ومخاطرة مرتفعة، وهناك من يختار العكس صناديق ذات عائد منخفض مع مخاطرة منخفضة، وتسمح هذه الآلية بتلبية رغبات وميولات أصحاب الودائع الاستثمارية ، وتسمح أيضا بجذب أصحاب الودائع الاستثمارية نتيجة للمميزات المقدمة، ما يؤدي الى تحسين تنافسية البنك.[40]

- ✓ **التأمين التكافلي**

يقوم التأمين التعاوني الإسلامي على أسس ومبادئ التأمين التعاوني أو التكافلي، التي يهدف الى التعاون والتكافل بين المؤمنين لهم، فهو لا يقوم على أساس الربح بقدر ما يقوم على مواجهة الأخطار وتحمل الأثار لأي خطر يلحق بالمؤمن له، ويتعاون المشتركون فيما بينهم وفق مبدأ تعويض أي فرد منهم يتعرض الى الضرر الفعلي[41]، ويعتبر التأمين التعاوني مختلف عن التأمين التجاري في العديد من النقاط، أهمها أن الأخير يعمل وفق مبدأ الغرر والمقامرة لكونه قائما على تأمين حياة الأشخاص مستبعدا تأمين المال والأعمال، تقوم شركات التأمين التعاوني بإنشاء محافظ تأمينية تصنف هذه المحافظ حسب طبيعة المخاطر، ثم تقوم البنوك الإسلامية بالاشتراك في هذه المحافظ حسب طبيعة المخاطر، وبالتالي يتم تحديد نسبة الاقساط التي يدفعها المشتركين والتي تكون متناسبة مع طبيعة المخاطر، و تقوم شركة التأمين بجمع الأموال واستثمارها لصالح أصحابها، بحيث تبقى هذه الأموال ملكا للمشاركين(أي البنوك الإسلامية) أمّا في حال وقوع الخطر فإنّ الشركة تقوم بالاقتطاع من تلك الأموال وتقديمها للمتضرر، على أن يعيد المبلغ بالقدر المتفق عليه، ويتم التعرف على وضعية المحافظ من خلال إجراء حسابات تصفية ختامية في نهاية كل سنة، فإذا وجد فائض في المحفظة تقوم بتوزيعه على المشاركين في المحافظ، أمّا إذا وجد نقص في تلك الأموال بحيث تصبح غير كافية لتعويض جلّ المشاركين، تتطلب شركة التأمين من المشاركين مبلغ إضافي، لكن في الواقع تلجأ شركات التأمين الى تقديم قروض بدون فوائد الى المحافظ التي احتاجت الى زيادة، ثم تسديده في الفترة

---

[40] علاش أحمد، المرجع السابق، ص70.

[41] أوكيل نسمة، درار عياش، التأمين التعاوني الإسلامي كبديل عن التمويل التجاري التقليدي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 2012، ص 118.

التالية[42] ويمكن الاستفادة من هذه الالية عن طريق التأمين ضد مخاطر التمويل بالمشاركات عن طريق إنشاء صندوق خاص بالعملاء الراغبين في الحصول على التمويل بالمشاركة، ويغذى هذا الصندوق بإسهام العملاء بدفع أقساط أو مبلغ معين يُحمّل على المصروفات التشغيلية للمشروع، والغرض من إنشاء هذه المحفظة هو تعويض الخسارة والضرر في حال حدوثه.[43]ويمكن تلخيص هذه الآلية في الشكل التالي:

الشكل (1): آلية التأمين التكافلي الإسلامي لعملاء التمويل بالمشاركة

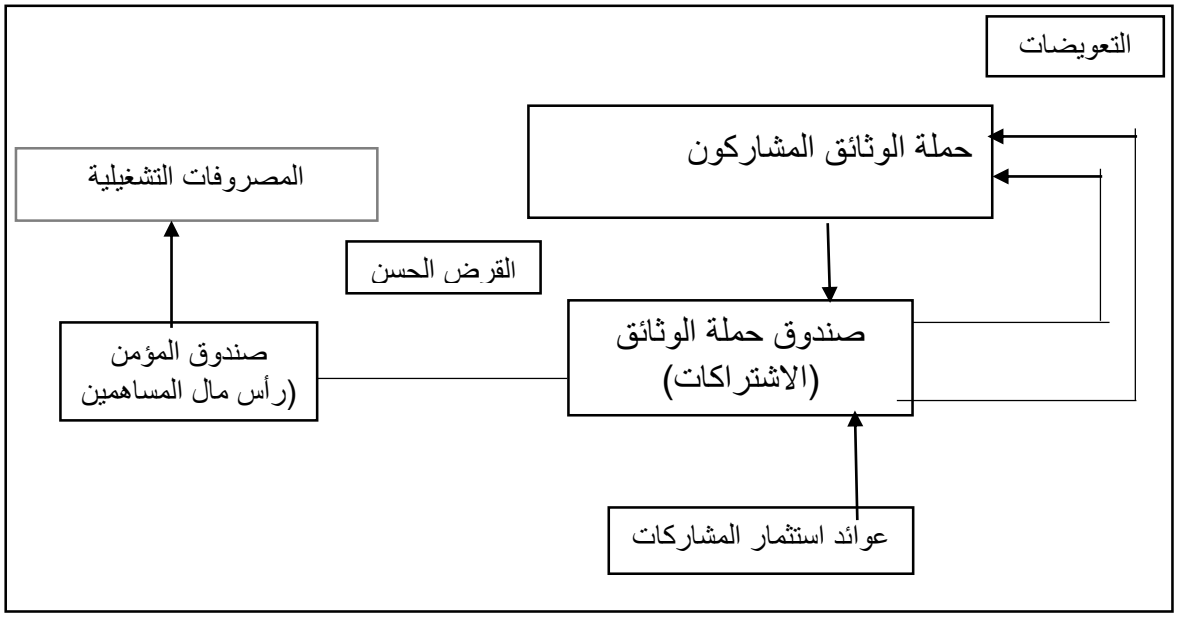

المصدر: الملتقى الدولي السابع بعنوان الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير يومي3-4 ديسمبر 2012

- ✓ **تكوين الاحتياطات النظامية**

إن فكرة إنشاء نظام احتياطي داخلي تقوم البنوك الإسلامية بالتحكم فيه، حيث يقوم البنك الإسلامي باقتطاع جزء من أرباح المشاريع الممولة عن طريق المشاركات، وتحدد نسبة الاحتياطي النظام في بند العقد يفيد بأنه إذا تجاوزت الأرباح نسبة معينة فإنها تعود الى الاحتياط النظامي، وذلك من أجل تغطية الخسائر الممكنة الحدوث والتي يمكن أن تؤثر على نتائج المشروع وهذا يعني إذا

[42] عبد الباري مشعل، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص9.

[43] علاش أحمد، المرجع السابق، ص 71.

شهدت البنوك الإسلامية ارتفاعا في هذا الاحتياطي، يصبح لديها الحافز من أجل الزيادة في الاستثمار.[44]

- ✓ **العقود المركبة (شركة ملك –إجارة منتهية بالتمليك)**

توفر العقود المركبة ضمانا كبيرا للبنوك الإسلامية، بالإضافة الى الأرباح التي تحصل عليها من عوائد رأس المال المستثمر، فإنها تحتفظ بنسبة من ملكية الأصل طوال مدة العقد، حيث يشكل ذلك أكبر ضمان يمكنها الحصول عليه من المستفيد،[45] وتعد مثل هذه العقود هندسة مالية معاصرة تتم عن طريق مشاركة البنك في ملكية أصل معين ثم يتم تأجير العميل حصة البنك إجارة منتهية بالتمليك، وهذا يعد جائز عند أغلب الفقهاء، ويقوم الشريك بدفع أقساط إيجارية تتضمن أجرة انتفاعه بحصة البنك ، وعند تحصيل كافة الأقساط يقوم البنك بإصدار عقد بيع يتم من خلاله بنقل ملكية الأصل الى الشريك بمبلغ رمزي.

المبحث الثالث: مزايا التمويل بالمشاركة

يعمل العلماء والباحثون على إيجاد أدوات جديدة من أجل تذليل المخاطر التي تصادف البنوك الإسلامية خلال تطبيقها لعقود المشاركة، حيث يدل هذا الاجتهاد على المزايا والآثار التي تتمتع بها هذه الصيغة بالمقارنة مع الصيغ الأخرى، وسنتناول في هذا المبحث أهم مزايا التمويل بالمشاركة وأيضا الآثار المترتبة عن محدودية تطبيقها على أرض الواقع.

المطلب الأول: مزايا التمويل بالمشاركة

تتميز صيغة المشاركة بالعديد من المزايا والآثار التي تعود بالتنمية على الاقتصاد وكذلك المجتمع ويتسم التمويل بالمشاركة بالعديد من المزايا أهمها:

- مشاركة البنوك الإسلامية لشركائها في الإنتاج، يؤدي الى الربط بين النشاط الحقيقي والنشاط النقدي.

---

[44] إلياس أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص 196.

[45] عمر عمور، **العقود المركبة حقيقة فرضها الواقع الاقتصادي**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد4 (العدد2) 2018/12/11، ص176.

- يحقق التمويل بالمشاركة عدالة في توزيع العائد، حيث كل شريك يحصل على الربح الذي يقابل الدور الفعلي الذي أداه ماله في التنمية الاقتصادية.[46]
- يتسم أسلوب التمويل بالمشاركة باستخدامه في كافة أنواع المشاريع، صناعية تجارية فلاحية وهذا يسمح بالرفع من مستوى الدخل الوطني للبلاد، واحتمال نقله من بلد مستورد الى بلد مصدّر، إذا تم تمويل المشاريع الكبيرة والتي لها قدرة على رفع مستوى الإنتاج المحلي.
- يجعل التمويل بالمشاركة الشريك حريصا على ماله، وبالأخص إذا كانت المساهمات كبيرة للشريك، حيث لا يرضى بالخسارة مدامة مشاركته في رأس المال كبيرة.
- التمويل بالمشاركة يُمكنُ البنك من الحصول على أرباح غير متوقعة.
- يساهم التمويل بالمشاركة خاصة المتعلق بالمشاريع الانتاجية في خفض تكلفة الإنتاج وذلك لعدم وجود الفائدة، وبالتالي تقل أسعار المنتجات ويرتفع الطلب عليها، فتظهر المنافسة بين المنتجين، ما يسمح برفع من القدرة الإنتاجية إضافة الى جودة المنتوجات.
- يعمل التمويل بالمشاركة على الحد من التضخم الذي يعاني منه العالم، من خلال ربطه للجانب الحقيقي والنقدي معا، وبالتالي يقدم قيمة مضافة للمجتمع، سواء كانت هذه القيمة عبارة عن سلع ملموسة أو خدمات.
- يعمل التمويل بالمشاركة (عقود المضاربة) على تخفيض نسبة البطالة وذلك من خلال مزجها لرأس المال والعمل.
- الاستفادة من أصحاب الكفاءات والخبرات العملية في مجال العمل.

- تحقيق التوازن والاستقرار من خلال الحد من التقلبات الاقتصادية، حيث تعالج المضاربة والمشاركة التي تضمن المعادلة بين الاستثمار والادخار.

المطلب الثاني: آثار محدودية التمويل بالمشاركة في البنوك الاسلامية

تتمثل محدودية تطبيق المشاركة فيما يلي:[47]

---

[46] نوال بن عمارة، العربي عطية، **التمويل بالمشاركة ودوره في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي**، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد 5، 2013، ص 105.

[47] الياس أبو الهيجاء، المرجع السابق، ص 56.

- إنّ عدم استعمال صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية يشكل خطرا عليها، حيث لابد من تنويع المحفظة الاستثمارية وذلك من أجل التقليل من المخاطر التي يمكن أن تصادف البنوك كمخاطر السوق.
- عدم توظيف صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية يجعل الكثيرين يشككون في مصداقية عملها، ويفقدون الثقة في المعاملات التي تقدمها، حيث عدم تحملها للمخاطر بالأخص مخاطر الملكية، يجعلها تفقد خاصيتها الأساسية المتمثلة في الشمولية.
- اتجهت البنوك الإسلامية الى صيغ مبنية على ضمانات أكثر، وبالتالي تخلت على العديد من العملاء أصحاب المشاريع الإنتاجية الهادفة لعدم توفرهم على ضمانات لرأس المال خاصة فيما يخص أصحاب المشاريع الناشئة والهادفة الى تحقيق التنمية.

خلاصة

بعد التعرف في هذا الفصل على تقيم التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية من خلال التعرف على كافة المخاطر والعراقيل التي تصادف البنوك جراء تطبيقها لصيغة المشاركة وأهم الإجراءات التي من شأنها التقليل من تأثير هذه المخاطر، وفي الأخير تم الإشارة الى مزايا التمويل بالمشاركة والآثار التي تترتب على محدودية تطبيقه على أرض الواقع، وتم التوصل الى النتائج التالية:

- تصادف البنوك الإسلامية مخاطر صادرة من بيئتها ونظامها الداخلي، حيث يمكنها التحكم في هذه المخاطر من خلال بعض المجهودات التي تبذلها من أجل تحسين الأداء الفني والشرعي لموظفي البنك وذلك يتأتى من خلال برمجة بعض الدورات التدريبية الداخلية والخارجية.
- تشكل المخاطر الخارجية النسبة الأكبر من إجمالي المخاطر المؤثرة على التمويل بالمشاركة فنوايا الشريك والتزامه أمر معنوي لا يمكن للبنك التأكد منه ولكن مع هذا تم ايجاد إجراءات تمنع مثل هذه السلوكيات كتوثيق الممتلكات وأيضا الكفالات الشخصية.
- للمشاركة مجموعة من المزايا التي بفضلها تجتهد البنوك الإسلامية وتسعى جاهدة للتطبيق هذه الصيغة على أرض الواقع.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك السلام

تمهيد

بعد التعرف على جلّ المفاهيم والاطار النظري للدراسة، وعرض تقييم التمويل بصيغة المشاركة من خلال تقديم كافة المخاطر المحيطة بها وطرح أهم الإجراءات للحد منها، وبالتالي سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تمت دراسته في الفصلين الأول والثاني من خلال دراسة حالة بنك السلام –الجزائر بمنهج تحليلي وصفي، من خلال التعرف على البنك، وأهم صيغ التمويل بالمشاركة المستخدمة من قبله، وسيتم تقديم أهم الإجراءات المتبعة سواء بالإدارات أو بنص العقود من أجل التقليل من مخاطر التمويل بالمشاركة والتعرف على أهم الآليات المستحدثة للتمويل بالمشاركة في البنك ، وسيتم أيضا تحليل البيانات المتعلقة بالسنوات الأخيرة، لتقييم تطبيقها على أرض الواقع، وسيهدف هذا الفصل الى معرفة مدى تطبيق صيغ المشاركة بالإجراءات المنصوص عليها في الجانب النظري.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مصرف السلام الجزائري

من خلال على المبحث سنتعرف على بنك السلام وهيكله التنظيمي إضافة الى أهدافه.

المطلب الأول: نشأة مصرف السلام

تأسس بنك السلام الجزائري في جوان 2006م، وانطلق عمله في أكتوبر 2008م، وكان ذلك برأس مال قدره 100 مليون دولار من أجل إنشاء مجموعة بنوك السلام في بلدان العربية وأيضا الإسلامية، وبعد نجاح الصيرفة الإسلامية الجزائرية تم اختيار الجزائر لتحتضن أحد مقراته، حيث تعد الجزائر بيئة خصبة حيث ساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان في الجزائر على الدول العربية ، كما عززه التقارب الجزائر الاماراتي ، كون جل رأس مال بنك السلام إماراتي ،ولقد اجتهد مؤسسو البنك في بناء منهج مصرفي لعمل البنك ومنذ ذلك الحين وبنك السلام يجتهد بكفاءاته من أجل تمثيل الصيرفة الإسلامية أحسن تمثيل[1].

تعريف بنك السلام

شهدت الجزائر في فترة معينة تطورات اقتصادية عميقة من شأنها اجتذاب العديد من رؤوس الأموال والمستثمرين، حيث جاء بنك السلام في ظل العديد من المتغيرات، كمصرف ثاني بعد مصرف البركة من أجل مواكبة كافة متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر من خلال تقديم أرقى الخدمات والمنتجات المصرفية وفقا لأعلى معايير الجودة العالمية.

و يعتبر بنك شمولي يعمل وفق القوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الاماراتي، تم تقديم الاعتماد لبنك السلام من قبل البنك الجزائري سنة 2008 لمزاولة نشاطاته المصرفية والخدماتية، ويتواجد حاليا لدى البنك حوالي 18 فرعا موزعة على الولايات التالية، حيث تستحوذ الجزائر العاصمة على أكبر عدد من الفروع (دالي إبراهيم، القبة، شارع حسيبة، باب الزوار سيدي يحي)، أمّا باقي الولايات فهي سطيف؛ البليدة؛ ورقلة؛ قسنطينة؛ بجاية، عنابة، باتنة، ادرار، بسكرة ، عين وسارة(الجلفة) المسيلة، بالإضافة الى فرعين في وهران، وتتواجد المديرية العامة للبنك في دالي إبراهيم.

و يعمل بنك السلام الجزائري اليوم على تجسيد الفرص الاستثمارية الكبيرة من خلال تمويل أكبر شريحة في المجتمع، وتقديم خدمات مصرفية جديدة تحقق من خلالها التنمية في كافة مرافق الاقتصاد، وتقوم هيئة شرعية مكونة من كبار المتخصصين في الشريعة الإسلامية من أجل مراقبة كافة المعاملات المالية[2]، ويقدم بنك السلام

[1] هشام محمد الحسني القاسمي، . http://iefpediacom.، بتاريخ 2021/04/20. 17.30.
[2] https://www.asalamalgeria.com. بتاريخ 2021/04/24 18.33.

العديد من الخدمات التمويلية في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها، المشاركة المضاربة؛ الاجارة؛ السلم؛ الإستصناع؛ البيع بالتقسيط؛ البيع بالأجل، وف يتضمن كل من الجدول وأيضا المنحنى أدناه أهم التغيرات الحاصلة في أصول و إيرادات وصافي النتيجة لبنك السلام من سنة2013 الى غاية2019.

الشكل(2): أصول بنك السلام الجزائري 2013-2019(مليون دينار جزائري)

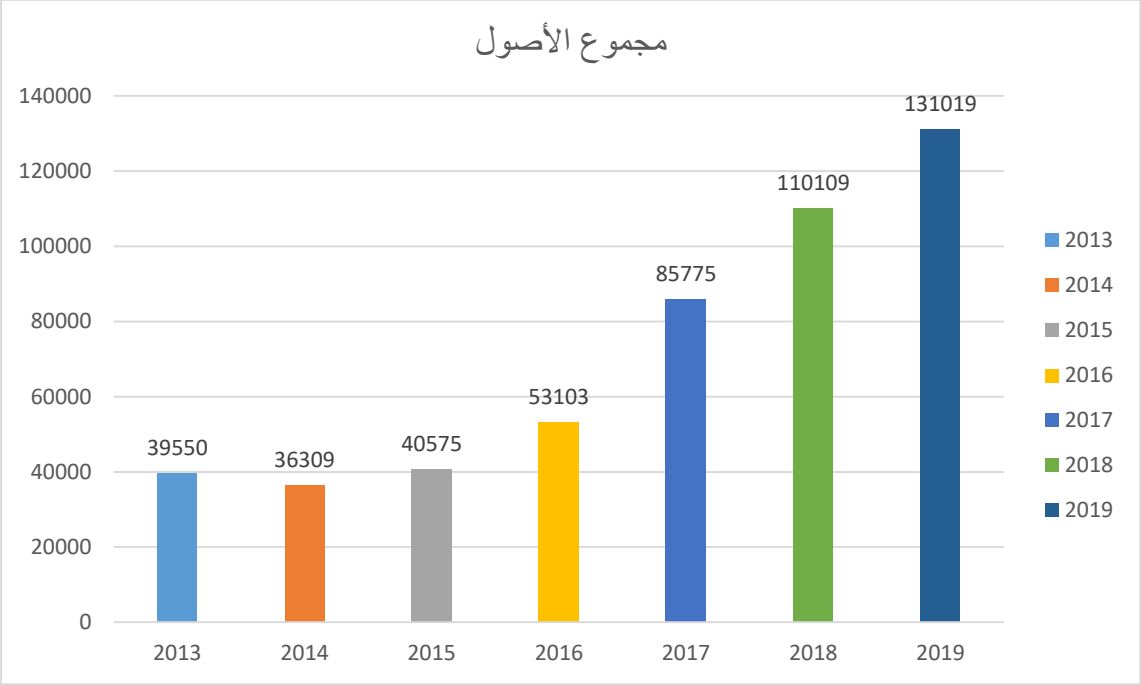

المصدر: التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري 2013-2019.

الجدول (1): تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام الجزائري في الفترة الممتدة من 2013-2019(مليون دينار جزائري)

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الأصول	39.550	36.309	40.575	53.103	85.775	110.109	131.019
نسبة التغيير	-	8.19%	11.74%	30.87%	61.5%	28.37%	18.99%
المداخيل الصافية	4.022	2.859	2.214	2.769	3.990	7.016	9.227

نسبة التغيير	-	-28.9%	-22.5%	25%	44%	75.84%	31.51%
النتيجة الصافية	1267	1383	301	1080	1181	2418	4.007
نسبة التغيير	-	9.15%	-78.3%	258.8%	9.35%	104.74%	65.71%

يمثل الجدول أعلاه تطور المؤشرات المالية لبنك السلام الجزائري في الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2019 حيث سجل البنك نتيجة صافية في الآونة الأخيرة قدرت بحوالي 40 مليار دينار جزائري، بتحسن قارب 65.71% مقارنة بسنة 2018، في حين سجل أقل نسبة ربح سنة 2015 بقيمة قدرها 301 حيث شهدت انخفاضا حاد بقيمة 78.3% مقارنة بسنة 2014، وهذا راجع للعديد من الأسباب التي حالت دون تحقيق النتيجة المتوقعة أهمها، تراجع نتيجة العوائد على تمويل المشاريع الاستثمارية، والزيادة في الخسائر القيمة، وقد شهدت النتيجة الصافية(الأرباح) تحسن ملحوظ بين سنتي 2016 و2019 وقدر هذا التحسن بقرابة 271.01%، حيث ساهم التنويع في المحفظة الاستثمارية في خلق تحسن في الارباح من خلال إدراج المشاركات وأيضا المضاربات التي شهدت ارتفاعا في سنة 2017و2018، وكل هذه التغيرات في أصول و النتائج الصافية راجع الى مجموعة من الأهداف التي تسعى الى تحقيقها وأهمها:

- قبول الودائع بمختلف أنواعها (الجارية، الاستثمارية).
- القيام بمختلف الاعمال التجارية والمالية وأيضا تمويل المشاريع عن طريق صيغ التمويل المتاحة في البنك، سواء المشاريع تمويلية، أو مشاريع عقارية، إنتاجية، وأيضا مشاريع استراد أصول منقولة. وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والعمرانية في أي إقليم وأي رقعة جغرافية في الجزائر.
- التعامل بكل الطرق مع الكمبيالات سواء الدفع، السحب، التظهير، والتعامل مع هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي
- التعامل مع البنوك التقليدية شريطة عدم التعامل بما يخالف مبادئ التمويل الإسلامي
- القيام بتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الفرد وحتى المؤسسات وأيضا تمويل المشاريع الناشئة عن طريق شركة خاصة تسمى الشركات الحاضنة، حيث تعمل هذه الشركات على تدريب أصحاب

المشاريع الابتكارية من الجوانب الفنية وأيضا التسويقية والإدارية، حتى يصبح العميل أو طالب التمويل ذو خبرة في مجال العمل؛

- إنشاء مؤسسات أو شركات معاونة من أجل تسهيل تلبية طلبات المتعاملين
- امتلاك واستثمار العقارات المنقولة

ويتمتع بنك السلام بأرفع المستويات الأخلاقية القائمة على أسس ومبادئ أصيلة، إضافة الى اعتماده على أحدث التقنيات من أجل توفير تشكيلة من المنتجات والخدمات التي تضاهي أفضل المستويات العالمية، كفرصة للوصول الى أي مكان في العالم، من بين هذه الخدمات

- صناديق الامانات
- أجهزة الصراف الالي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية.
- خدمات مصرفية عبر الهاتف.
- خدمات مصرفية عبر الانترنيت.
- خدمات مصرفية عبر الرسائل القصيرة الهاتفية(SMS).

إضافة الى خدمات أخرى متمثلة في مجموعة من الحسابات، أهمها:

حسابات التوفير: موجه هذا النوع من الحسابات الى العائلات بشروط ملائمة.

حسابات الودائع الاستثمارية:

يتيح هذا النوع من الحساب فرصة استثمار رأس المال في عمليات استثمارية آمنة ومريحة، ويكافئ هذا الحساب في آخر فترة وفقا للأرباح التي تحققها الاستثمارات المنجزة.

ويعمل بنك السلام على تقديم خدمات التمويل الإسلامي عن طريق تمويل العقارات، أي من أجل حيازة مسكن جديد يتيح بنك السلام فرصة أمام الراغبين في ذلك من خلال تمويلهم عن طريق المرابحة أو الاجارة أو الإستصناع حيث يمكن أن تصل مدة التمويل الى 20 سنة إضافة الى تمويل 80% من العقار، ويعمل بنك السلام على تقديم تمويل شراء السيارات من خلال حيازة سيارات جديدة عن طريق عقد المرابحة، من أجل معالجة سريعة للمتطلبات التمويل، ويمكن أن تصل مدة التمويل الى 5 سنوات، ويتم تمويل ما يقارب 80% من كلفة الحيازة.

يضع بنك السلام في متناول الجميع، خزنات لحفظ الممتلكات الثمينة والمستندات السرية بكل أمان، مع مجموعة من الشروط التي يتم الموافقة عليها من الجهات المعنية.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري

الشكل (3): الهيكل التنظيمي لبنك السلام

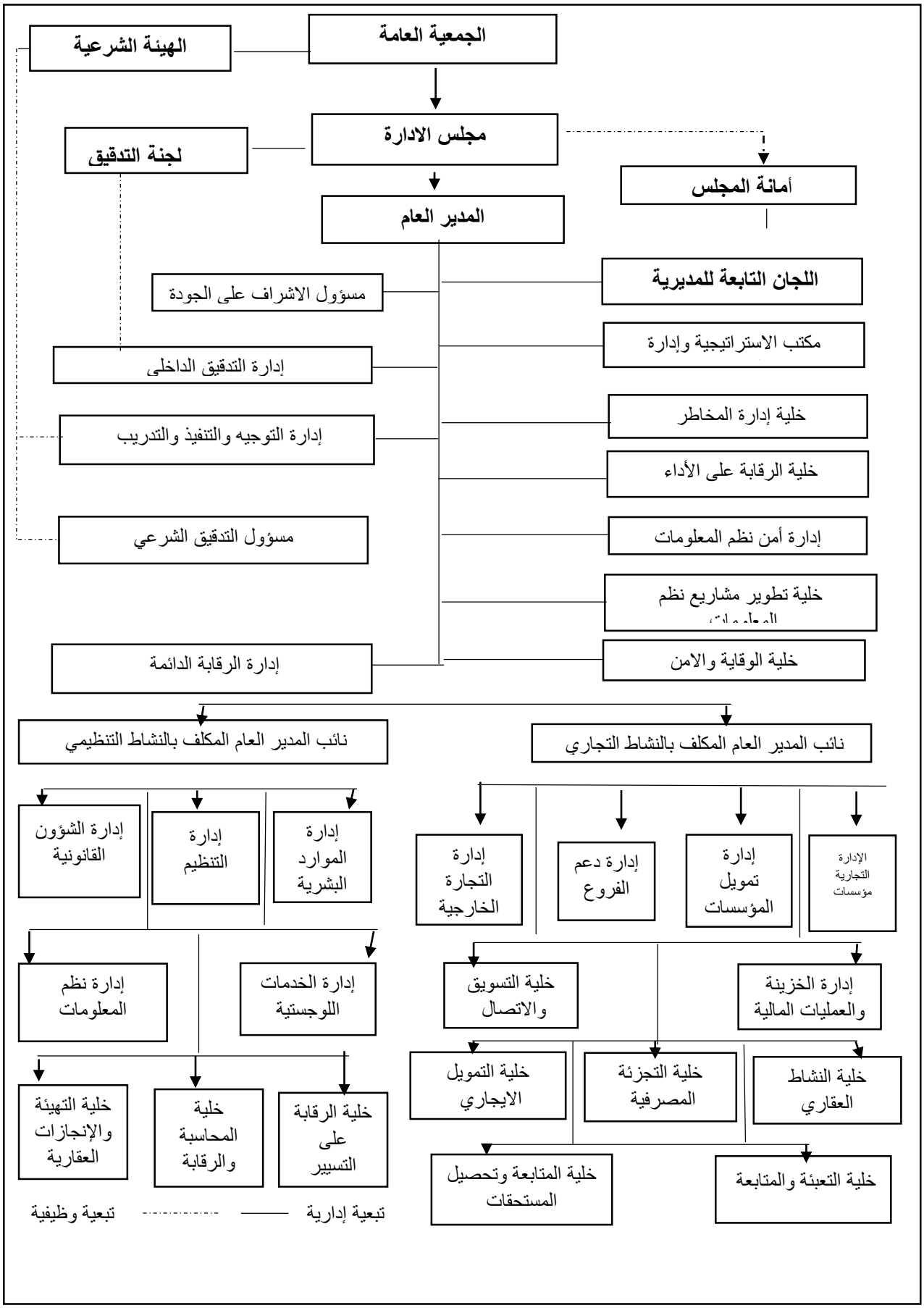

يعتبر إيجاد البنوك الإسلامية لهيكل تنظيمي خاص بها أمرا في غاية الأهمية، حيث تختلف اختلافا جوهريا عن باقية البنوك.

يعمل تقسيم الوظائف والأداء الى تحقيق الأهداف في وقت وجيز، حيث يتم تنظيم الإدارات والاقسام في وضوء العلاقات التي تربط بين كل إدارة سواء علاقة إدارية أو علاقة تبعية.

مجلس الإدارة يعتبر الهيئة العليا في البنك التي تسهر على تحقيق الأهداف والسياسات العامة واتخاذ القرارات الرئيسية واتخاذ استراتيجية البنك.

الإدارة العامة: تتكفل الإدارة العامة بنوعين من المهام، أولهما الشؤون المالية، حيث تهتم بكافة الحسابات والخزينة ناهيك أيضا الى الاشراف على جميع الإدارات.

المدير العام: تتمثل مهام المدير العام في إعطاء تعليمات وتوجيهات بصفة منتظمة، واستقبال الزبائن في حال وجود مشاكل، السهر على تطبيق القوانين والأهداف التي وضعتها الإدارة العامة.

نائب المدير: يكون خاضعا لسلطة المدير العام، يقوم مقام المدير العام في غيابه، وتتمثل مهامه الأساسية في تحقيق النشاطات والاهداف التي يسعى البنك الى تحقيقها، وكذلك تسيير الوسائل البشرية وبعض الإدارات والعتاد بإضافة الى الجانب المتعلق بالميزانية وأمن المصرف.

الإدارة الخزينة والعمليات المالية: والتي تقوم بالتنسيق بين قطاعي الاعمال المصرفية والاستثمارية وجميع العمليات المحاسبية، كإعداد الميزانية وجميع الكشوف.

إدارة التجارة ودعم الفروع: تشرف هذه الإدارة على الفروع، وتطوير المحفظة المالية.

إدارة التسويق: تهتم بكافة عمليات التسويق والتخطيط المنتظم لإنشاء برامج فعالة تتمثل في مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها البنك لمعرفة حاجيات عملائه.

إدارة التدقيق الداخلي: تهدف الى الرقابة الذاتية والمحاسبية بصفة دورية على عمليات المصرف، وتكون مسؤولة عن:

تسجيل ومراجعة العمليات المحاسبية.

التعرف على الحسابات الغير ناشطة والاعلان عنها لدي المصلحة المخصصة.

التأكد من أنّ كل العمليات تم إدراجها في الحسابات الخاصة بها.

إدارة الرقابة الدائمة: تعمل على:

الرقابة على كافة نشاطات البنك.

التأكد من سلامة العمليات المحاسبية.

مراقبة السجلات المالية.

مراقبة كل العمليات التي تؤدى في المصرف يوميا.

إدارة امن نظم المعلومات: تساعد هذه المديرية في إعداد واستخدام البرامج المتطورة فيما يخص العمليات المصرفية كما تسعى الى حسن تسيير البرامج ومعالجة المعلومات بطريقة جديدة.

إدارة الموارد البشرية: تتكفل بكافة قضايا العمال، تكوين متابعة الموظفين، ورعاية شؤونهم مثل التعيين، الترقية التأهيل، العطل، الغياب التأمين....

إدارة التجارة الخارجية: هي المسؤولة عن معالجة كل المعاملات المالية المتعلقة بالتجارة الخارجية من توطين عمليات الاستيراد والتصدير، تسيير ومتابعة حساب العملة الصعبة، والتبادل النقدي وكذلك قبض السجلات القانونية وغيرها من المعاملات.

إدارة الشؤون القانونية: تهتم هذه الإدارة بكافة العقود والمتعاملات بين البنك والمتعاملين، حيث تكون مسؤولة عن دراسة الملفات التي وقع فيها نزاع ومحاولة حله، وكذلك باللجوء الى الهيئات المختصة في ذلك، كما تقوم بالإجابة على جميع الاستفسارات القانونية التي تطرحها باقي الأقسام.

إدارة التنظيم: تقوم هذه الإدارة بإصدار القوانين والنظم الداخلية للبنك، والاشراف كذلك على إصدار تعليمات متعلقة بالعمليات المصرفية، من أجل تحقيق أهداف المصرف.

المطلب الثالث: أهم صيغ المشاركة المعتمدة في بنك السلام

يعرض بنك السلام العديد من المنتجات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية والتي تلبي رغبات جميع الافراد وحتى المؤسسات العامة والخاصة، عن طريق مجموعة من العقود، منها عقود الدين المتمثلة في المرابحة المحلية وحتى الخارجية وأيضا السلم والاستصناع والاجارة العقارية وإجارة الأصول المنقولة، وأيضا البيع بالتقسيط والبيع الاجل، ويطبق أيضا عقود الملكية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة وأهمها المضاربة وأيضا المشاركة ويسعى أيضا بنك السلام الى تقديم القرض الحسن من أجل التعاون وأيضا التكافل في المجتمع.

الفرع الأول: أهم صيغ المشاركات في رأس المال ببنك السلام الجزائري

أولا: شركة الملك

تتميز هذه الشركة بتملك إثنين أو أكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل واحد منهما أجنبيا على نصيب صاحبه، ولا يحق لأحدهما التصرف في نصيب الاخر دون علمه، وتنقسم المشاركات على أساس العقد الى نوعين[3]:

- ✓ **شركة الملك المتبوعة ببيع حصة البنك بأجل**

تعد شركة الملك المتبوعة ببيع حصة المصرف بالأجل من الصيغ التي من خلالها يقوم البنك بناء على طلب العميل بمشاركته في شراء أصول منقولة، بحيث يكون لكلاهما حصة شائعة في ملكيتها، وعلى هذا الأساس يقوم البنك ببيعها له بالأجل، ويُعنى هذا النوع من المشاركات بفئة المؤسسات، ويتم توزيع الارباح بين طرفين من خلال قرار لجنة التمويل المؤهلة ووفق الشروط المصرفية السائدة[4]

ويمكن تلخيص صيغة المشاركة على أساس شركة الملك المتبوعة ببيع حصة شائعة على النحو التالي:

يتقدم العميل الى البنك مصحوبا بملف العملية، سوآءا استيراد أم تصدير، وبعدها يتم التحقق من ملف العملية حسب إجراءات الاستيراد والتصدير، بعد قبول الملف يتم إبرام عقد شركة الملك، ويبدأ بعدها مباشرة فتح الاعتماد أو التحصيل المستندي حسبما تفتضيه الإجراءات المعالجة للعملية، ويتم أيضا مساهمة العميل في تأمين المبيع بحسب حصته (تأمين نقل المبيع)، وفي الأخير يتم إبرام عقد البيع بعد استدعاء الشريك من أجل توقيع عقد البيع الاجل لحصة المصرف في ملكية المبيع.[5]سواء دفعة واحدة مؤجلا أو بالتقسيط.

- ✓ **شركة الملك المتبوعة بإيجار الحصة الشائعة**

تعتبر هذه الصيغة من بين الصيغ التي يعتمد بنك السلام على توظيف الأموال فيها، حيث بناء على طلب العميل في مشاركة البنك له في شراء أصول عقارية، يكون لكلا الطرفين حصة شائعة من الملكية وعلى هذا الأساس يقوم البنك بإيجار الحصة الى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك، ويُعنى هذا النوع من المشاركة بالمؤسسات وأيضا الافراد، ويوزع الربح على أساس قرار لجنة التمويل المؤهلة وحسب الشروط السائدة المصرفية[6].

المخطط الوصفي لشركة الملك المتبوعة برأس مال الشركة.

---

[3] من بيانات غير مصرح بنشرها.
[4] من بيانات غير المنشورة لبنك السلام، وغير المصرح بنشرها.
[5] بالاعتماد على البيانات غير مصرح بنشرها.
[6] بناء على (عقد شركة الملك المتبوع بإيجار حصة المصرف إجارة منتهية بالتمليك ببنك السلام)، غير المصرح بنشره.

الشكل (4): مراحل شركة الملك لتمويل الافراد.

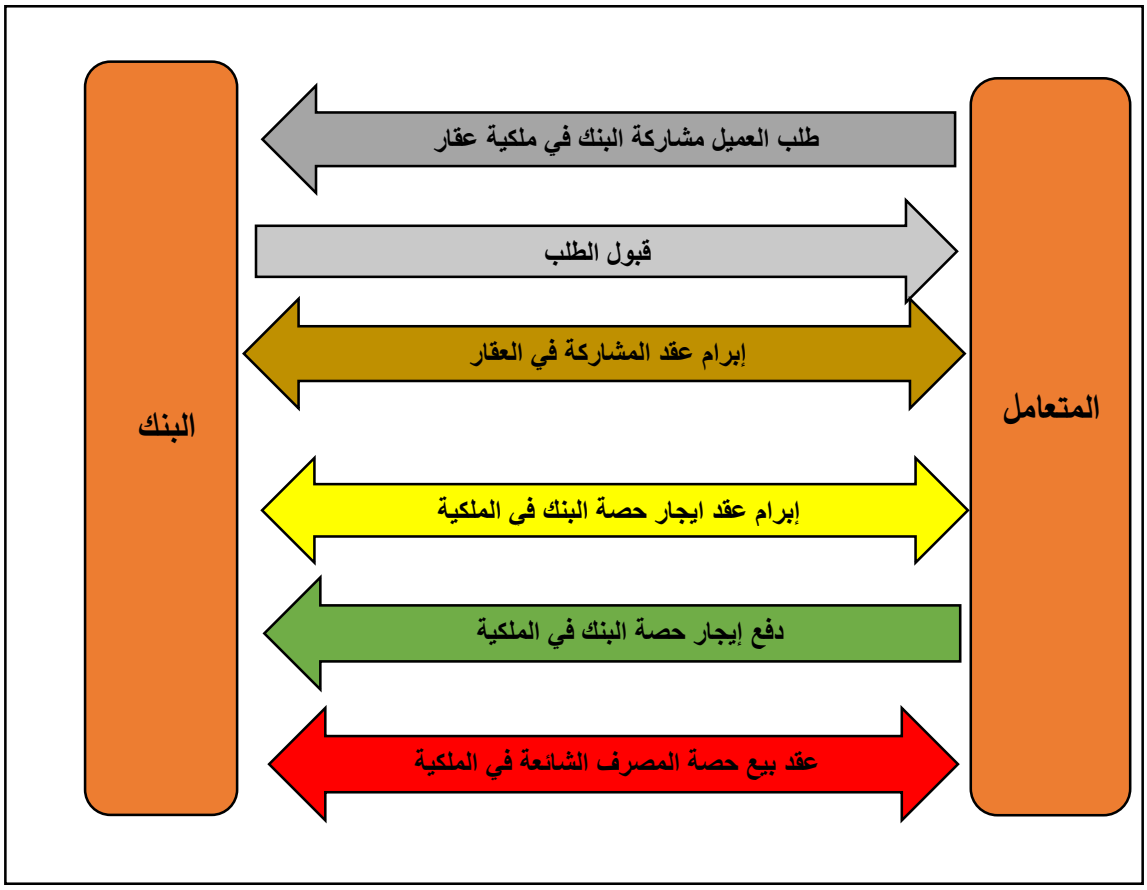

المصدر: بيانات غير منشورة لبنك السلام.

تتميز شركة الملك المتبوعة بإيجار الحصة الشائعة سواء للأفراد والمؤسسات بثلاث أنواع من الملاحق:

1- **الملحق الأول:** عبارة عن عقد شركة ملك في العقار، حيث يتكون من **تمهيد وثمانية مواد** و يتم من خلالها بيان كافة الإجراءات.

المادة الأولى: تحتوي على اتفاق كلا الطرفين في المشاركة بالملك في عقار محدد مواصفاته من قبل الشريك

المادة الثانية فهي عبارة عن ثمن العقار بالدينار الجزائري، ويتم تحديد حصص الملكية عن طريق المبالغ المقدمة من كلا الطرفين.

المادة الثالثة: نسبة مساهمة كلا الطرفين في ثمن العقار.

المادة الرابعة: فهي عبارة عن توكيل يتقدم به الطرف الأول وهو البنك الى الشريك من أجل شراء العقار كما يرخص له تسجيل العقار باسمه على أن يقدم الطرف الثاني سند ضد يثبت فيه انّ العقار سجل باسمه على سبيل الأمانة وانه لن يتصرف فيه إلاّ بإذن الشريك الاخر، وإذا بيع العقار يوزع الثمن بين الطرفين على أساس

نسبة كل منهما في الملكية، ولا يحق بيع العقار إلاّ بموافقة كلا الشركين، وإذا هلك أو تلف فإنّ الخسارة تقع على كلاهما بنسبة مساهمة كلا منهما في الملكية.

المادة الخامسة: تتعلق بالصيانة والتأمين حيث يوكل الطرف الأول الطرف الثاني بكافة إجراءات الصيانة والتأمين التي يتطلبها العقار ويتحمل كلا الشركين هذه النفقات بنسبة مساهمة كلا منهما في ملكية العقار والأخير يتم توقيع الشريك على هذا العقد بعد أن يقر بقراءة كافة العقد واستيعابه استيعابا تاما وأنه وافق على كل محتوياته ويلتزم بكافة ما ورد في العقد.

2-الملحق الثاني: فهو عبارة عن سند ضد يتعهد الشريك فيه أن العقار المحدد صفاته مملوك بصفة مشتركة بين المصرف والشريك ويتم تحديد نسبة مساهمة كلا منهما في العقار، ويصرح أيضا أنه قام بتسجيل العقار باسمه بناء على ترخيص من البنك على سبيل الأمانة حيث يظل مملوكا لكليهما بحسب الحصص المحددة في العقد ويتعهد أيضا بعدم التصرف في العقار دون أخذ موافقة الطرف الاخر.

3- الملحق الأخير فهو عبارة عن عقد إيجار الحصة الشائعة في عقار ويتكون هذا العقد من تمهيد وأربع مواد تحدد شروط وقواعد والتزامات الشريك تجاه العقار، حيث تحوي المادة الأولى على المدة و الأجرة الشهرية للعقد، أمّا المادة الثانية فهي عبارة عن تصريح يقر الطرف الثاني به، حيث أنّه عاين العقار وقبله بحاله وأنه قابل للاستعمال لتحقيق المنفعة المقصودة من العقد أمّا المادة الأخيرة فهي تتعلق بحالة التعدي والتقصير من جانب المستأجر، حيث يحق للطرف الأول(البنك) فسخ العقد ومطالبة الطرف الثاني بكافة التعويضات إذا تم إخلال المستأجر بالالتزامات التي يترتب عليها عقد الايجار.

كما يُفسخ العقد من تلقاء ذاته إذا هلك العقار هلاكا كليا، ويحق للبنك المطالبة بضمان قيمة العقار السوقية عند هلاك العقار نتيجة التعدي او التقصير، وفي هذه الحالة تتوقف الأجرة، أمّا إذا هلكت العين جزئيا أو تلفت فإنّ العقد يبقى وعلى المؤجر(البنك) أن يقوم بأعمال الصيانة والتصليح حتى تعود كما كانت على نفقته ويُعفى المستأجر من الأجرة طول مدة التي لم تكن العين فيها صالحة للاستعمال.

ثانيا: شركة العقد

تعرف شركة العقد على أنها اتفاق بين إثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عملهما أو التزاماتهما من أجل تحقيق الربح، وهي تنقسم الى نوعين:

صيغة المشاركة على أساس شركة العقد مشاركة دائمة

هي شركة يعقدها البنك مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال الصفقة أو المشروع، على أن يتقاسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة الى انقضاء مدتها أو موضوعها والفئة المعنية بهذا النوع من الشركات هي المؤسسات، ويتم توزيع الربح حسب قرار لجنة التمويل المؤهلة.

تمر صيغة المشاركة على أساس شركة العقد مشاركة دائمة بمجموعة من المراحل الإجرائية من بينها:

- تسلم طلب المتعامل مصحوبا بجدول الاستغلال التقديري، بعد الموافقة على طلب المتعامل يتم استدعاءه من أجل إبرام عقد المشاركة والسند لأمر وتسليمه نسخة من عقد المشاركة.
- متابعة تنفيذ المتعامل للمشاركة ومطالبته بتقديم جدول النتائج النهائية عند انقضاء أجل المشاركة.
- متابعة وتحليل جدول النتائج النهائية والتحقق منها ومطابقتها مع جدول الاستغلال التقديري.
- في حال تسوية نتائج المشاركة يتم تبليغ المتعامل بما يترتب على عملية التسوية واستعراضها معه والمبادرة في التسوية على أساسه.

✓ **صيغة المشاركة المتناقصة**

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة العميل في مشروع قائم أو بصدد الإنتاج على أن يتقاسما الأرباح المحققة وفق نسب متفق عليها، ويقوم البنك بوعد منفصل للعميل على أن يبيعه حصته تدريجيا أو دفعة واحدة بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة عن عقد المشاركة ومتعاقبة بالثمن المتفق علي

الفرع الثاني: التمويل بالمشاركات (عقود المضاربة)

عقد المضاربة هو من عقود المشاركة حيث يشترك البنك وكذا المتعامل في صفقة أو مشروع، يقوم البنك بتمويله ويتكلف الشريك بإدارته وتنفيذه، على أن يتم الاتفاق على توزيع الأرباح.[7]

ويمكن تلخيص أهم الشركات المطبقة في مصرف السلام الجزائري:

[7] بيانات منشورة في الموقع الرسمي للمصرف / www.alsalamalgeria.com

الشكل (5): صيغ المشاركة المطبقة في بنك السلام

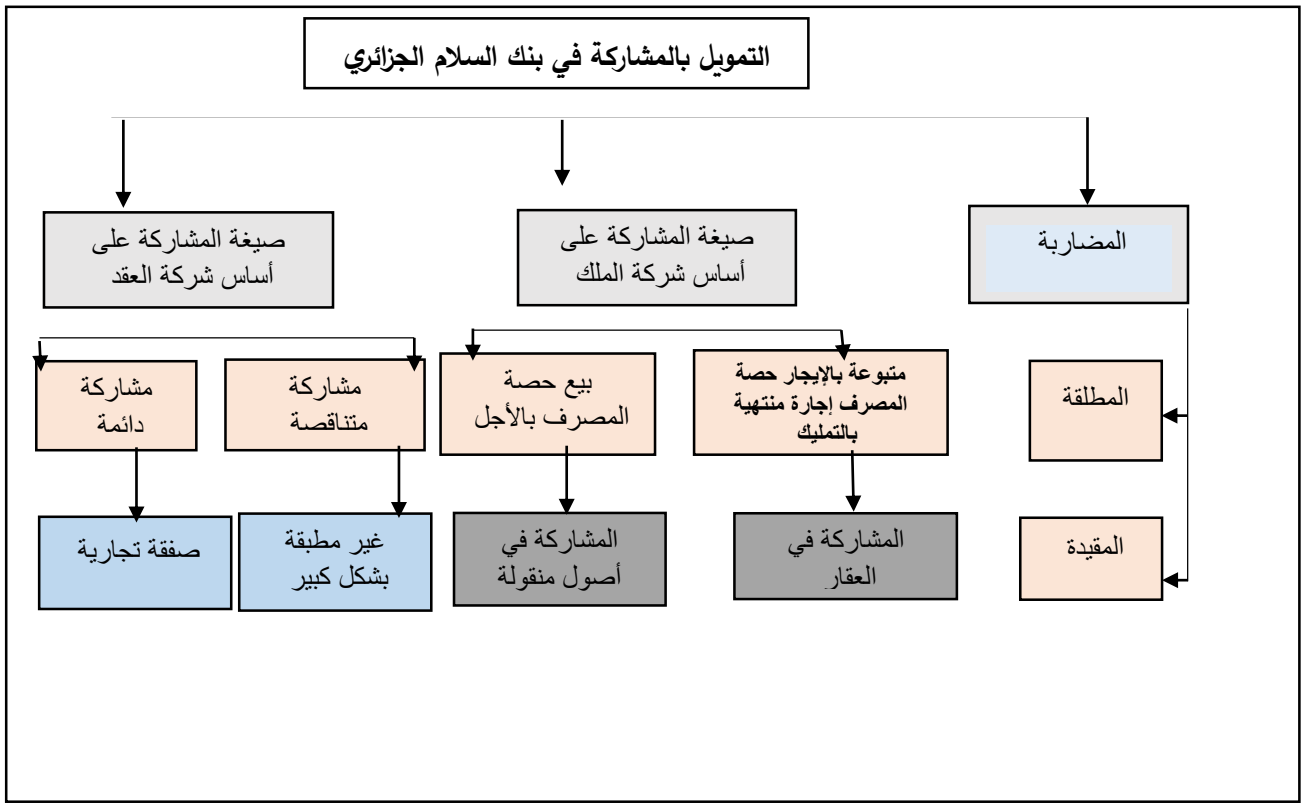

من إعداد الطالبة: بيانات غير منشورة لبنك السلام.

الفرع الثالث: أهم الإجراءات المتخذة من طرف بنك السلام للتخفيف من حدة مخاطر المشاركة

تمكن بنك السلام من إدراج العديد من إجراءات التحوط ضد العديد من المخاطر وذلك في عقود المشاركة والتقارير السنوية المنشورة في موقعه الرسمي، سواء في شركة الملك أو شركة العقد، وتم تلخيصها في هذا الجدول

الجدول (2): أهم إجراءات لإدارة مخاطر صيغة التمويل بالمشاركة

مخاطر التمويل بالمشاركة	أهم إجراءات بنك السلام
مخاطر البيئة الداخلية	أهم الإجراءات
ضعف دراسة العملية التمويلية وعدم تقييمها بشكل دقيق.	يسعى مصرف السلام الى تحسين أداء موظفي المصرف من خلال إقامة دورات تدريبية وتكوينية خارجية وداخلية، في الجوانب الفنية وكذا الشرعية والتكنولوجية من أجل تطوير المهارات، حيث حسب

	التقرير 2019 بلغت عدد الموظفين المستفيدين من الدورات التدريبية قرابة 1096، وحوالي 92 دورة بينها 79 خارجية، 13 داخلية، وشملت هذه التدريبات جل المواضيع ذات الاهتمام العام والمختص لمهن المصرف المختلفة.
ضعف مستوى المتابعة من بداية التصفية حتى نهايتها	–
المخالفات الشرعية	–يعمل بنك السلام على توزيع العقود وسندات ضد جاهزة على موظفي الإدارات المسؤولة على التمويل من أجل منع أي مخالفات شرعية في العقود، وتخضع جميع العقود قبل وبعد إبرامها لهيئة الرقابة الشرعية من أجل التأكد من سلامتها.[8]
مخاطر البيئة الخارجية	أهم الإجراءات المتخذة
مماطلة الشريك عن دفع حصة البنك في حالة التعدي او التقصير	يعمل مصرف السلام على توثيق بعض العقود من خلال: الكفالات، وأيضا سندات لأمر والرهون بحيث تكون متناسبة مع مبلغ المشاركة، يعود اليها في حال مماطلة الشريك عن الدفع في حالة التقصير.
مخاطر عدم الإفصاح وإخفاق الحقائق	قام بنك السلام سنة 2019 من إنشاء خلية تعنى بالرقابة على التسيير والإفصاحات، تعمل على التأكد من صحة التقارير المقدمة لها حول نتائج العمليات.[9] –فتح حساب مشاركة والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من عقد المشاركة[10]

8 المقابلات الشخصية لأحد الإطارات بإدارة التمويل ببنك السلام.
9 التقرير السنوي لبنك السلام 2019.
10 من بيانات عقد المشاركة غير المصرح بنشره.

مخاطر فقدان رأس المال	يعمل بنك السلام في حالة فقدان رأس المال، على نقل عبئ الاثبات على الشريك، حيث إذا لم يتم إثبات تقصيره أو تعديه، يصبح ضامنا لرأس امال، والربح المتوقع.[11]
الآليات المتطورة التي تم إدراجها من أجل التخفيف من مخاطر صيغة المشاركة	أهم الإجراءات
إنشاط احتياطات نظامية (اختيارية)	يعمل بنك السلام على المحافظة على السيولة في البنك من خلال وضع احتياطات اختيارية لتجنب الوقوف أمام الملجأ الأخير (البنك المركزي)
التأمين التعاوني (التكافلي)	يعمل مصرف السلام على تامين الاضرار الناجمة عن المخاطر من خلال التأمين لدى شركة سلامة التي تعد الشركة الوحيدة في الجزائر التي تتعامل وفق مبادئ إسلامية.[12] كما تم إبرام اتفاقية بين الشركة (سلامة) ومصرف السلام بغية تطبيق تخفيضات تحفيزية لفائدة زبائن مصرف السلام الجزائر من أفراد وشركات تخص جميع صيغ التمويل (تأمين السيارات العتاد، العقار التأمين الشامل لجميع المخاطر[13].
العقود المركبة	شركة الملك في عقار متنوعة بإيجار الحصة الشائعة في العقار. شركة الملك في أصول منقولة متبوعة بعقد بيع آجل.

[11] بناء على نص عقد المشاركة، غير المصرح بنشره.
[12] مقبلة أحد الإداريين في المصرف.
[13] تقرير السنوي لمصرف السلام.

نلاحظ من خلال الإجراءات التي يتبعها مصرف السلام، أنه يسعى الى تطبيق إجراءات تذليل المخاطر سواء بإنشاء خلايا وإدارات متخصصة بمتابعة سير عمليات الرقابة على المشاريع، أو خلايا متخصصة في تدقيق المعلومات وأيضا النتائج المقدمة في نهاية الصفقات

المبحث الثاني: تحليل التقارير السنوية المتعلقة بالمشاركة في مصرف السلام الجزائري

بعد التعرف على كافة صيغ التمويل بالمشاركة في بنك السلام الجزائري، يسعنا الان تحليل التقارير السنوية لصيغ المشاركة للسنوات الأربع الأخيرة 2019/2018/2016/2017، وإبراز أهم المخاطر التي ترتبط بتطبيق هذه الصيغ، واقتراح أهم الاليات التي قد تساعد بنك السلام من أجل الحد من هذه المخاطر.

المطلب الأول: أنواع التمويلات ببنك السلام

يمكن تلخيص أهم أنواع التمويلات المقدمة من طرف بنك السلام في أخر أربع سنوات الأخيرة.

الجدول (3): أنواع التمويلات المقدمة من طرف بنك السلام وفق المتعامل الاقتصادي.

السنوات	2016	2017	2018	2019
تمويل المؤسسات الخاصة	30304461	42408890	63983779	78798958
نسبة النمو	-	%39.9	%50.87	%23.15
تمويل المؤسسات العمومية	------	-------	9368	14352
نسبة النمو	--	---	---	%53.20
تمويل الافراد	541526	5030143	13786184	19741765
نسبة النمو	-	%828.88	%174.07	%43.19
إجمالي التمويل	35334604	4750416	77779331	98555075

المصدر من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تمويل المؤسسات الخاصة عرف ارتفاعا بقيمة 23.15% مقارنة بسنة 2018 نتيجة الى النشاط المكثف لمعالجة ملفات التمويل والشركات الناشطة في جميع الميادين الاقتصادية، حيث وصل عدد الملفات الى مايقارب467 ملف بين الاستغلال والاستثمار، أي بمعدل نمو يقدر ب 6% مقارنة ب سنة2018.

وشهدت تمويل المؤسسات العمومية ارتفاعا ب قيمة53.20 % مقارنة بسنة 2018، ويعتبر هذا التمويل وليد سنة2018، حيث لم يتم تمويل المؤسسات العمومية من قبل، ولوحظ سنة 2017 انّ تمويل الافراد شهد نمو معتبر بنسبة 828.8% مقارنة بسنة 2016، وذلك بسبب التمويل الاستهلاكي، الذي عرف طفرة نوعية في نشاط المصرف ابتداء من الثلاثي الأخير من سنة2017، نتيجة لتزايد وتيرة تركيب السيارات، حيث بلغت قيمة التمويلات الممنوحة 5 مليار دينار جزائري وزعت بين تمويل السيارات 3.5 مليار دينار جزائري و1.5 تمويل عقاري.

نستنج أن المؤسسات الخاصة والعمومية تستحوذ على ما يقارب 79.96% من إجمالي التمويل المقدم للزبائن 2019، حيث تؤخذ المؤسسات الصغيرة حصة الأسد بقيمة 59% من إجمالي الشركات، تليها الشركات المتوسطة بقيمة 35%، وفي الأخير الشركات الكبيرة بقيمة 6%.

نسبة النمو= (تمويل 2017–تمويل2016/تمويل2016) *100

أمّا الجدول التالي فهو يلخص جلّ صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك السلام للسنتين الأخيرتين

الجدول (4): صيغ التمويل المعتمدة لسنتي 2018 –2019

السنوات	2018	2019	نسبة النمو
المرابحة	323303373.12	79308977.35	%75.46
استصناع	1859521685.48	3511445451.97	%178.8
السلم	25966589106.49	26620814657.25	2.45%
إجارة	13001682741	16569720936	27.44%
مضاربة	4284352747.91	5446514018.25	27.13%
البيع بكل أنواعه	25885831334	37400494956	4.45%
المشاركة	1377282475.66	1885346395.49	37%
القرض الحسن	6961167.03	4434120.82	3.63%

المجموع	72705524631	91518079513	-------

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائري.

تشير البيانات المستخرجة للسنتين الأخيرتين 2018-2019 من مصرف السلام محل الدراسة الى حالة متماثلة في هيكله التمويلي، حيث يعتمد بنسبة كبيرة على عقود البيع فبالنظر الى الجدول نلاحظ أن نسبة النمو في عقد السلم تقارب 179% مقارنة بسنة 2018م، ونلاحظ أيضا أن نسبة تغير الاجارة تقدر ب 27% مقارنة بسنة 2018م، لكن لا تكاد تظهر نسبة المشاركة مقارنة بإجمالي التمويل، هذا يعني أنّ صيغ التمويل بالمشاركة سنة 2019 لم تلحظ أي زيادة مقارنة بعقود البيع(الدين).

لكن هذا لا ينفي مساعي البنك في تطبيقها، حيث نلاحظ أنّ نسبة النمو مقارنة ب سنة2018م هي37% بالنسبة للتمويل بالمشاركة وأيضا التمويل بالمضاربة، وهذا مؤشر أن بنك السلام يحاول إدراج صيغة المشاركة سواء بتمويل المؤسسات أو الافراد بها، حيث أنّ التقارير السنوية لسنة 2018م أسفرت على أنّ هناك زيادة في تمويل الزبائن بنسبة66% مقارنة بسنة2017، وهذا ما سمح بتنويع أشكال التمويل لضمان التحكم في المخاطر، و تم تمويل المؤسسات بما يقارب56% كاستغلال و28% كتمويل بالاستثمار، 16% كإيجار عقارات، أمّا بالنسبة للأفراد فتمثلت الزيادة في التمويلات العقارية بنسبة63% مقارنة بسنة2017، ولاحظنا أيضا أنّ هناك زيادة في الودائع الاستثمارية بمايقارب13.2%مقارنة بسنة2019 هذا ما سمح للبنك السلام باستخدام صيغة المشاركة.

الجدول (5): أهم القطاعات الممولة من طرف بنك السلام الجزائري

السنوات	2018	2019
التجارة	%42	25%
الصناعة التحويلية	%19	%7
الانشاءات	%9	%7
الصحة والعمل الاجتماعي	%2	%1
تأجير والخدمات العقارية	%6	%5
النقل والمواصلات	%1	%0
الزراعة والصيد	%1	%2

الفنادق والمطاعم	%4	%2
الافراد	%14	%50

المصدر: من اعداد الطالب بناء على التقارير السنوية 2019/2018

و تفصيلا للنتائج أعلاه، ومن خلال جدول القطاعات الممولة من طرف بنك السلام لسنتي 2018-2019 وذلك حسب نسبة كل قطاع من إجمالي التمويل، نلاحظ أنّ قطاع التجارة شهد انخفاضا بنسبة 17% مقارنة بسنة2018 م، وهذا راجع الى أنّ جل القطاع يتم تمويله عن طريق عقود المرابحة سواء المحلية وحتى الخارجية، حيث يشير جدول العقود أن نسبة المرابحة انخفضت بحوالي (75%) سنة2019م مقارنة بسنة2018، ناهيك أيضا أنّ قطاع الصناعة والانشاءات والصحة والفنادق شهد سنة2019م انخفاضا بنسب متفاوتة مقارنة بسنة2018م، ونلاحظ كذلك أنّ التمويل عن طريق المشاركات (المشاركة والمضاربة) شهد ارتفاعا كبيرا سنة2019م بنسبة37% للمشاركات، وأيضا27% للمضاربات، حيث ساهمت هذه الزيادة في تمويل الافراد، حيث شهد تمويل الافراد ارتفاعا ملحوظا بنسبة36% مقارنة بسنة 2018، ويرجع سبب هذه الزيادة الى تزايد نسبة الودائع الاستثمارية 14% سنة 2019 مقارنة بسنة2018،و شكلت نسبة رهون سندات الاستثمار 37% كزيادة مقارنة بسنة2018م، وأيضا تم إدراج الكفالات الشخصية بمبلغ قدره 25717786 ألف دينار جزائري حيث لم يشهد لهذا النوع من الكفالات سنة2018م، نستنتج مما سبق تحليله أن مصرف السلام لايزال يعتمد على عقود الدين بسنة تفوق91% سنتي2019.2018 على التوالي.

الشكل(6): نسب صيغ التمويل لسنة 2019.

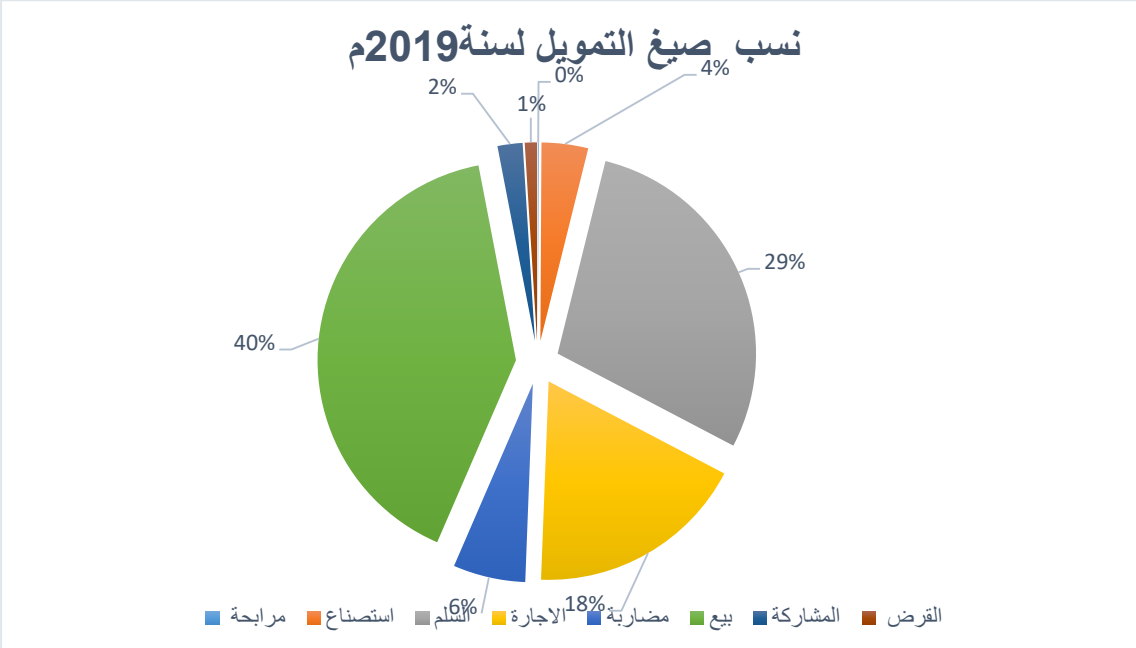

الشكل (7): تطور قيمة التمويل المشاركة بين 2016-2019

السنوات	2016	2017	2018	2019
التمويلات بالمشاركة	9744152	12702439	1377728475.66	1885346395.49

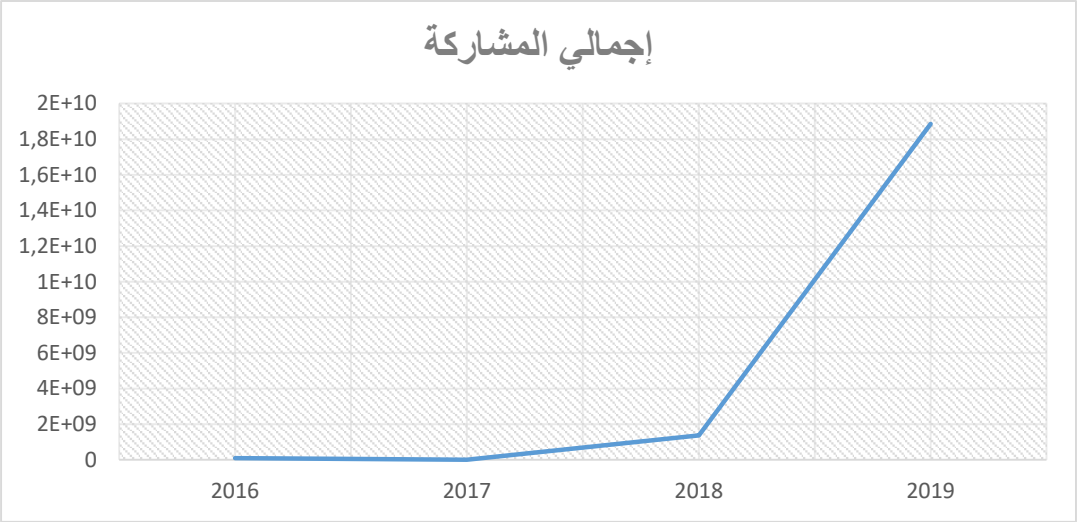

المصدر: إعداد الطالبة بناء على بيانات غير منشورة

المطلب الثاني: تأثيرات البيئة الخارجية

الجدول(6): أهم تأثرات البيئة الخارجية على التمويل بالمشاركة

السنوات	2016	2017	2018	2019
الاحتياطي القانوني والاختياري	4301347	5381433	4820009	904791 (-81 %)
نسبة التعثر عن السداد.	3.3%	% 3	1.8	%2
نسبة نمو الحسابات الاستثمارية	-----	23%	890%	%49
الرهون العقارية	24636778	26808978	38708272	58162961

نسبة نمو الرهون العقارية	--------	9%	%44	50%
نسبة تأمينات ضد خطر عدم التسديد	--------	-------	2028043	%383

نلاحظ في الأربع سنوات الأخيرة أنّ مصرف السلام قد شهد تغيرا ملحوظا في استخدام عقد المشاركة، حيث نلاحظ نمو وتحسن في قيمة المشاركة مقارنة بالسنوات الفارطة (الشكل أعلاه)، وهذا راجع الى جملة من الأسباب منها الاحتياطيات (الاختيارية، القانونية) حيث نلاحظ أنه في سنة2019 انخفاض إجمالي الاحتياطات ب 81 %مقارنة بسنة2018، ونلاحظ كذلك أن نسبة التعثر في السداد متفاوتة أي لم تشهد نسبة مرتفعة أو غير مسبوقة، وهذا ما دفع البنك الى الزيادة في التمويل بعقود المشاركة، ناهيك الى اجتهادات البنك ومساعيه في بلورت قوانين تحفظ حقوقه بالأخص أموال المشاركة، حيث يتم ضمان أموال المشاركة في حالة التعدي والتقصير، منها الضمانات والكفالات والرهون العقارية حيث نلاحظ في سنة 2019 نسبة نمو الرهون العقارية ب 50% مقارنة بسنة2018، وسنة 2018 قام البنك بتأمين خطر عدم التسديد وذلك لمخاطر عدم الالتزام الأخلاقي للشريك ، حيث ينتج عن تطبيق عقود المشاركة خاصة في شركة العقد العديد من المخاطر أهمها عدم تحقيق الأرباح، ويمكن أن يكون نتيجة وضعية حقيقية للعملية أو الصفقة أو نتيجة إخفاء الوضعية المالية للعملية لعدم خضوع الشريك للضريبة، وفي هذه الحالة قام بنك السلام بإدراج مادة كاملة تسمى الاحكام العامة، يتم بموجبها نقل عبئ اثبات الخسارة على الشريك ويعد في حالة تعدي وتقصير الى أن يثبت العكس، حيث إن عجز عن الاثبات أصبح ضامنا لحصة رأس المال والربح المحقق للبنك.

يرجح أنّ التمويل بالمشاركة سيلحظ نمو كبيرا في الفترة المقبلة، نتيجة إدراج آليات جديدة وعقود مركبة (شركة الملك + إجارة منتهية بالتمليك)، من خلال مساهمة البنك في المشاركة في تمويل العقارات (LOGEMENT PROMOTIONNEL PUPLIC) و(LOGEMENT SOCIAL PROMOTIONNEL)، أين يتم تلبية كافة طلبات التمويل وفق مجموعة من الشروط التي تقرها هيئة التمويل، وتتم عن طريق عقود عرفية تقام بين البنك والشريك، وذلك لعدم وجود قوانين تقر بالملكية المشتركة لمثل هذه العقارات.

المبحث الثالث: دراسة حالة مشاركة ببنك السلام

المطلب الأول: طلب مشاركة دائمة (شركة عقد)

1-تقديم الشريك لطلب المشاركة

بتاريخ 22 جانفي2018 تقدم الزبون (س) عمره(58) سنة الى مصرف السلام بالعاصمة بدالي إبراهيم بملف طلب مشاركة من أجل إنتاج خدمات نشر وتوزيع المنتجات السمعية البصرية بالجزائر العاصمة لمدة 15 شهر حيث تعد هذه الشركة ناشئة، ذات الشكل القانوني (شركة ذات مسؤولية محدودة)، ومرفق بملف تفصيلي للشركة حيث قام بمليء استمارة تحوي جميع بياناته الشخصية وبيانات تفصيلية عن العملية، كحجم التمويل المقدر ب 120 مليون دج، وقيمة المشاركة فيها 120 مليون دج، حيث صحة المصرف 80 % أي حوالي 96 مليون دينار، وحصة الشريك 24%،

-ملف المشاركة

يتمثل طلب المتعامل في إنجاز عقد إنتاج تنفيذي مبرم مع المؤسسة .... للأعلام والنشر وتفاصيله كالتالي:

البيانات الشخصية للشريك

الجدول(7): البيانات الشخصية لطالب المشاركة

العناصر	نبذة عن العميل
الاسم الكامل	س ، ي
تاريخ الميلاد	1958-05-13
العنوان	الجزائر العاصمة
الإقامة	.....
البريد الالكتروني	.....
المستوى التعليمي	ليسانس، وهو الان بصدد التحضير للدكتوراه
الخبرة	أكثر من 31 في مجال الاعلام والتلفزيون.
النشاط الحالي للعميل	مدير ومسير شركة
عدد عمال الشركة	5(4 تقنيين، و1 إداري)

البيانات المتعلقة بالشركة

الجدول (8): بيانات الشركة

العناصر	البيانات
رأس مال الشركة	100ألف دينار جزائري.
بداية النشاط	2017/03/14
الشكل القانوني	شركة ذات مسؤولية محدودة
العنوان	ولاية الجزائر
قطاع النشاط	خدمات نشر وتوزيع المنتجات السمعية البصرية.
تكلفة الإنتاج	120 مليون دج (خارج الضريبة)
الربح التقديري	36 مليون دج (خارج الضريبة)
بداية الإنتاج	جانفي 2018
نهاية الإنتاج	ديسمبر 2018.
المحاسبة النهائية بين الطرفين	2019/3/31
طريقة التسديد	قسط واحد يسدد في 31/مارس 2019.
مصادر التسديد	إيرادات الاشهارات، والسبونسور المرتبطة ببرامج العقد.
نسبة الربح البنك	%65
نسبة ربح الشركة	%45

-دراسة المشروع:

يتم دراسة المشروع من قبل إدارة التمويل التابعة لإدارة النشاط التجاري وذلك من خلال:

دراسة الملاءة الأدبية للشريك:

من خلال التدقيق في وضعية الشركة والتزاماتها أمام البنوك الإسلامية وحتى البنوك الأخرى، تبين أن الشركة لم تأخذ تمويلا من بنوك أخرى ماعدا استفادتها من تمويل بالمشاركة من بنك السلام سنة2017، والذي كان وفق الجدول التالي:

الجدول (9): عناصر مشروع المشاركة 2017.

العناصر	المبلغ
موضوع مشاركة في إنتاج برامج تلفزيه	
راس مال الصفقة	75 مليون دج
مساهمة البنك	60 مليون دج
مساهمة الشركة	15 مليون دج
الأرباح المتوقعة	22.5مليون دينار
ربحية الشريك	12.375
ربحية البنك	10.125
تاريخ بداية المشروع	2017/03/14
تاريخ التصفية	2018/04/31
الموردون	مختلف تقني السمعي البصري.
الأرباح المحققة الفعلية (2017)	1.23مليون دينار جزائري.

تم التأكد أن قيمة الربحية المحققة منخفضة جدا على قيمة الربحية المتوقعة(22.5-1.23) والفرق كبير ب مقدار21.27مليون دينار جزائري.

❖ حجم مبيعات هذه البرامج خلال السنة السابقة

جدول(10) حركة حساب التمويل بالمشاركة 2017 (يتقدم بهاته البيانات طالب التمويل بالمشاركة)

2017	المبلغ بالدينار الجزائري

المبيعات	32.43(الرقم المحقق من خلال بيع البرامج التلفزية)
ايداعات	24.50

رقم الاعمال ونتائج 2017 والأرقام المتوقعة خلال 2018-2019 (يقوم بإنجازه طالب التمويل بالمشاركة) (حسب النسب التالية (مشاركة 2017 نسب الربح (45%للبنك،65%للشريك)، امّا بالنسبة 2018-2019 هي (65% للبنك، 45% للشريك (شركة الناشئة)).

السنة	2017(المحققة)	2018(المتوقعة)	2019(المتوقعة)
رقم الاعمال (مليون دينار جزائري)	32.43	156	160
النتيجة المالية (الربح المحقق) (مليون دينار جزائري)	1.20	26.64	27.60

الشرح:

-النتيجة المالية ل سنة2017:

1.20 مليون دينار جزائري، يتم توزيع النتيجة بين البنك والشركة من خلال نسب الربح المتفق عليها وهي: (45 %للبنك (0.54 مليون دينار جزائري)، 55% للشريك (0.66 مليون دينار جزائري)، حيث تعد قيمة الربح للبنك منخفضة مقارنة بالربح المتوقع خلال السنة (الربح المتوقع للبنك هو 10.125 والربح المحقق للبنك هو (0.54) مليون دينار جزائري) وتقدر قيمة الانخفاض ب (9.585مليون دينار جزائري) يتم إضافة قيمة الانخفاض بنسبة لربح البنك الى تكلفة الإنتاج في العام المقبل (2018).

-النتيجة المالية المتوقعة 2018:

نلاحظ ان رقم الاعمال هو (156) وهو عبارة عن (120 تكلفة الإنتاج بالإضافة الى الربح المتوقع(36)) ونلاحظ ان قيمة الربح هي(26.64 مليون دينار جزائري) أي (26.64=(9.585+120)-156)(مليون دينار جزائري)، نلاحظ كذلك أنه تم إضافة الربح غير المحقق لسنة2017 للبنك كتكلفة في سنة2018، حيث تم توزيع النتائج أولا (17.055=9.585-26.64)(مليون دينار جزائري)، حيث تعتبر(17 مليون دينار هي الربح المحقق لسنة2018، ويتم توزيعها كالتالي(65 % للبنك، و45% للشريك) وهي بالترتيب (11.05مليون دينار جزائري للبنك، 5.95 مليون دينار جزائري للشركة الناشئة)(ويعتبر الربح المتوقع للبنك بقيمة 23.4 أي نلاحظ انخفاض

بقيمة 12.40 (12.40= 11.05-23.4)، وبالتالي تعتبر (12.40 مليون دينار جزائري تكلفة تتحملها الشركة كتكلفة الإنتاج يتم إضافتها الى عام 2019).

النتيجة المالية المتوقعة 2019:

160 مليون دينار جزائري (رقم الاعمال)، النتيجة المالية المتوقعة (27.60 مليون دينار جزائري (27.60=(120+12.40)-160)، ويتم توزيع هذه النتيجة بعد خصم (12.40 مليون دينار جزائري كربح للبنك لسنة2018) فتصبح النتيجة المالية 15.20 مليون دينار جزائري (15.20=12.40-27.60)، ويتم توزيع (15.20 بين البنك والشريك من خلال النسب المتفق عليها(65% للبنك، 45 % للشريك)، وهي بالترتيب التالي (9.88 مليون دينار جزائري للبنك، 5.32 مليون دينار جزائري للشركة).

حجم الضمانات المقدمة:

عبارة عن كفالات، وأيضا سندات أمر بمبلغ كامل المشاركة، والتصريح بكافة الممتلكات.

خلص تقييم الإدارة المختصة بدراسة مشاريع طالبي التمويل الى أنّ السيد... يتميز ب:

الملاءة الأدبية للسيد:

والتي تعني الصدق والأمانة وأيضا الالتزام الأخلاقي، بعد التأكد من قبل المدقق الشرعي والهيئة الشرعية الداخلية على ان المشروع الشركة متطابق مع ضوابط الشريعة وكذلك لما هو عائد اجتماعي من خلال تثقيف الناس وإثراء زادهم المعرفي والديني كون البرامج المقدمة هي برامج دينية ثقافية.

التوصيات:

شمل اتخاذ القرار ثلاث إدارات:

إدارة النشاط التجاري

التي قامت بقبول منح المتعامل مشاركة بقيمة 120 مليون دج لمدة 15 شهرا من خلال مجموعة العناصر المتوفرة لديه:

-الملاءة الأدبية الكبيرة للسيد.....

-الرواج والنجاح الكبير الذي عرفته برامجه التلفزيونية، ناهيك أيضا الصفقة قصيرة المدى.

إدارة التمويلات:

كان راي إدارة التمويلات التريث في الموافقة على طلب العميل لغاية استحقاق المشاركة السابقة المتوقع استحقاقها في 2018/03/29.

إدارة المخاطر:

اقترحت إدارة المخاطر المتمثلة في **(مكلف بخلية مخاطر الائتمان، مديرة المخاطر ومراقبة الامتثال)** التريث في وإعادة النظر في الملف وذلك لعدم وجود بيانات مالية دقيقة، فقد يتعذر على إدارة المخاطر تصنيف الشركة ومنحها سقف مناسب.

اتخاذ قرار التمويل (2018/01/25)

تقرر لجنة التسهيلات منح المتعامل:

الجدول (11): قرار منح التمويل

منح المتعامل	المبلغ
مشاركة	120 مليون دج
نسبة مشاركة البنك	80%(96 مليون دج)
نسبة مشاركة المتعامل	20%(24 مليون دج)
نسبة المصرف من الربحية	65%(23.4 مليون دج)
تاريخ تسديد إجمالي المبلغ	2019/03/31
الربحية المتوقعة	36 مليون دج
مبلغ المشاركة	يسدد دفعة واحدة بعد انتهاء مدة العقد.
فتح حساب للشركة	تم تقديم المصرف لحصته ب 96 مليون دج.
الالتزام القائم في حساب الشركة من المشاركة السابقة	60 مليون دج مستحق بتاريخ 2018/03/29

المصدر: الوثائق الغير منشورة لمصرف السلام.

من خلال حالة تمويل البرامج التلفزيونية عن طريق عقد المشاركة، نلاحظ ان التمويل مر بالعديد من المراحل أهمها:

مرحلة طلب التمويل: حيث قام العميل بتقديم كافة البيانات اللازمة الشخصية وكذلك بيانات المشروع، مدته وتاريخ انتهاءه، ومردودية، ورأس مال المشروع.

مرحلة الدراسة والبحث: حيث تم دراسة مدى التزام العميل وأمانته من خلال النظر في التزاماته السابقة مع البنك ودراسة الحالة المالية للعميل عن طريق حساب النتائج السابقة وأيضا المتوقعة، ودراسة ربحية المشروع وأيضا الضوابط الشرعية والعائد الاجتماعي للمشروع، ودراسة الضمانات والكفالات المقدمة.

مرحلة اتخاذ القرار: بعد توصيات كل من إدارة النشاط التجاري والمدير التجاري وإدارة التمويلات وكذلك إدارة المخاطر، تم اتخاذ قرار التمويل ومنح التسهيلات للسيد صاحب المشروع بقيمة 120 مليون دج، حيث نسبة الربح ومتفق عليها وهي 65 بالمئة للبنك بعدما كانت 45 بالمئة، 35 بالمئة للعميل بعدما كانت 55 بالمئة قبل اتخاذ قرار التمويل، بعدها تم فتح حساب للمشاركة بقيمة 96 مليون دج يتقدم بها المصرف، و24 مليون دينار يتقدم بها الشريك.

التصفية وتوزيع الأرباح: بتاريخ 2019/03/31.

تمت التصفية وفق النتائج الحقيقية للعملية من بديتها حتى نهايتها، ولها ثلاث أنواع:

النوع الأول: إذا كانت الأرباح منخفضة على المتوقع مثلا: (65 مليون الربح المتوقع، أمّا الربح الحقيقي فهو23.4) يتم في هذه الحالة: توزيع الأرباح كالتالي (14.9523= (65/100)*23) أي تمثل ربح البنك ب (23-14.95=8.05)، أمّا الشريك الثاني فهو يأخذ (35/100*23=8.05) أي تَمثل ربح العميل في (12.6-8.05=4.55)، وبالتالي الربح المحقق للبنك منخفض ب8.05 مقارنة بالربح المتوقع42.25(65*0.65).

النوع الثاني: إذا لم تكن هناك أرباح بالإضافة الى خسارة رأس المال فيتم تقاسمها وفق حصص المساهمة في رأس المال، فإذا كانت الخسارة (32 مليون في رأس المال يتم تقاسمها (65% يتحملها البنك أي 20.8) أمّا العميل (35% يتحملها الشريك وهي 9.2)، وبالتالي يتحمل البنك أكثر من ضعف خسارة العميل، وهذا يمكن أن يؤثر على أرباح المساهمين، حيث يتم الخصم من حقوق المساهمين لدفع الأرباح لأصحاب الودائع الاستثمارية.

النوع الثالث: إذا تحقق أكثر من الربح المتوقع، في هذه الحالة يقوم الشريك والعميل بتقاسم الربح المحقق من خلال توزيع الأرباح المتوقعة، بالإضافة يمكن للبنك أن يتغاضى على الأرباح الزائدة الى الشريك من أجل تشجيعه على العميل وبذل الجهد والمساهمة بالمال أكثر.

المطلب الثاني: تقييم واقع تطبيق صيغة التمويل المشاركة في بنك السلام

الجدول(12): أهم نقاط تقييم صيغة التمويل بالمشاركة في بنك السلام

نقاط القوة	نقاط الضعف
تتجسد نقطة قوة بنك السلام في السعي الدائم الى تطبيق صيغة المشاركة في ظل بيئة غير ملائمة.	
السعي الجاد لتطبيق مبدأ الشمولية من خلال تطبيق كافة الصيغ التمويل القائمة على المداينات وأيضا القائمة على المشاركات	
تقييم تجسيد عقد المشاركة على أرض الواقع	
تغير استراتيجيات البنك وأهدافه من خلال ادخال صيغة التمويل بالمشاركة لتمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة وحتى الناشئة.	-تحمل البنك خسارة رأس المال بمقدار المساهمة وذلك في حالة عدم تعدي أو تقصير الشريك (حيث تكون خسارة البنك لرأس المال كبيرة نظرا لمساهمته في المشاركة بنسب تفوق 80%
تقييم الجانب الاداري لبنك السلام	
الدور الفعال الذي لعبه المدير العام في تغيير خطة البنك من بنك قائم فقط على تقديم عقود المداينات الى بنك يشارك في تمويل المشاريع بصيغ تشاركية، حيث قبل التحاق المدير العام الحالي لمنصبه 2015، كانت لا تكاد المشاركة تظهر في التقارير السنوية.	
قوة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر من أجل التنمية الاقتصادية	الاعتماد على خريجي الجامعات العادية التي لا تملك أي تكوين فيما يخص التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية.
يتم تطبيق عقود المشاركة وفق الإجراءات الواجب إتباعها والمذكورة في الجانب النظري.	----------
تقييم عقد المشاركة (شركة الملك)	

قيام بنك السلام بإدراج عقد شركة الملكية باعتباره مشاركة من أجل تحقيق التنمية في المجتمع ومساعدة الافراد أصحاب الدخل المحدود.	يمكن للبنك أن يقع في الخسارة في شركة الملك في حالة وفاة الشريك دون أن يؤمن حياته (تأمين الأشخاص)، حيث التأمين على الاشخاص ضروري من أجل دفع إجارة حصة البنك.
إدراج إجراءات من أجل الحد من مخاطر المتعلقة بصيغة المشاركة (كالضمانات، الكفالات، وإمضاء سندات أمر....)	تحمل البنك العديد من التكاليف في حالة اتخاذ إجراءات قانونية من أجل الحصول على تسييل الضمانات خاصة العقارية.
دعم المؤسسات الناشئة التي لها أبعاد متعددة، سواء اكانت إنتاجية أو ابتكارية إبداعية.	– عدم التركيز الدقيق للمركز المالي للعميل خاصة في الشركات الناشئة التي ليس لها أي ميزانيات سابقة، حيث تقوم فقط على ميزانيات متوقعة.
تقييم أنواع صيغ المشاركة المطبقة	
يعمل بنك السلام على تقديم التمويل بالمشاركة للأفراد وكذلك المؤسسات من خلال شركة العقد والملك، ما يتيح للمتعاملين الاستفادة أكثر من خدمات البنوك الإسلامية، وبالتالي يعمل على زيادة المنافسة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.	عدم استخدام عقد المزارعة والمساقاة والمغارسة التي تدعم الجانب الفلاحي، فالفلاح لا يلقى حظه من التمويل بالمشاركة.
تقييم واقع الصفقات المبرمة بين البنك والشريك	
– يعمل بنك السلام على تطبيق التمويل بالمشاركة في صفقات تجارية، من بينها صفقات استيراد المجوهرات، حيث تعرف هذا النوع من الصفقات ارتفاعا في قيمة الأرباح المحققة مقارنة بالمتوقعة نظرا الى ارتفاع سعرها في السوق الجزائر	قلة التسويق للمعاملات التي يتم تقديمها خاصة على الشاشات وأيضا على الإذاعات، والمواقع التواصل الاجتماعي.
تقييم دور الأسواق المالية لبنك السلام	
	بما أنّ الجزائر لم تقوم بتفعيل قانون خاص متعلق بتداول السندات الإسلامية في السوق المالي الجزائري، فبالتالي عدم وجود سوق مالي لتداول الأوراق المالية الإسلامية (صكوك) يعرض بنك السلام الى مخاطر تسييل حصتها في المشاركة من خلال إصدار صكوك بقيمة المشاركة وتداولها.
تقييم مصادر أموال بنك السلام باعتبارها المورد الرئيسي لتقديم التمويل الإسلامي	

قبول الودائع من خلال عقود المضاربة المطلقة ما يؤدي الى تنويع المحفظة الاستثمارية للبنك.	احتمال فشل بعض المشاريع التنموية وبالتالي يمكن أن يكلف البنك الازاحة التجارية وذلك من خلال تقديم الأرباح لأصحاب الودائع الاستثمارية على حساب أرباح المساهمين. وذلك أن بنك السلام يعتمد على تحصيل الأموال الاستثمارية وفق عقد المضاربة المطلقة لكن مع ضمان رأس المال.

اقتراحات من أجل تفعيل صيغة المشاركة في البنوك الإسلامية.

ولإنجاح التمويل بصيغة المشاركة في الجزائر لابد من:

-إنشاء لجنة متكونة من المختصين في الشريعة الإسلامية وأيضا الاقتصاد الإسلامي بحيث تكون تابعة لبنك الجزائر، من اجل مراقبة كافة عمل البنوك الإسلامية، وأيضا اعتبارها بنوك خاصة تخضع لقوانين خاصة، من خلال تخفيض الاحتياطي القانوني، وأيضا نسبة السيولة، حيث أن أموال المودعين يتم قبولها وفق عقود المضاربة أي أن صاحب المال يتحمل الخسارة الممكن حدوثها من خلال الاستثمار.

- تفعيل إصدار السندات والصكوك الإسلامية وتداولها في سوق الجزائرية باعتبارها أدوات تساعد البنوك الإسلامية في حال حاجتها للسيولة.

- فتح فروع عديد في كافة ربوع الوطن من أجل استفادة كافة المجتمع من خدمات البنوك الإسلامية.

-دعم الجانب الفلاحي، من خلال تزويد الفلاحين ذوي الخبرة والملاءة الأدبية بتمويلات قصيرة المدى، حيث أن قطاع الفلاحة في الجزائر يعاني ركود كبير وهو بحاجة الى تنمية.

-محاولة تفعيل المشاركة المتغيرة من خلال تقديم دفعات الى الشريك في كل مرة يحتاج فيها الى التمويل، حيث هذا النوع من المشاركة يتيح الفرصة أمام البنك بتفقد حقيقة حسابات الشريك ونتائجها، وفي حالة الخسارة تكون بمقدار اقل من المشاركة بكافة المبلغ.

خلاصة

بعد التعرف في هذا الفصل على تقييم واقع التمويل بصيغة المشاركة في بنك السلام وذلك من خلال التعرف على نشأة المصرف وكذا هيكله التنظيمي، كما تم تسليط الضوء على واقع التمويل بصيغة المشاركة من خلال التعرف على أهم صيغ المشاركات المتداولة في البنك، وأيضا أهم الاجراءات المتخذة من أجل التخفيف من حدة مخاطر صيغة المشاركة، وتحليل البيانات والتقارير السنوية لبنك السلام من الفترة 2016 الى 2019، حيث خلصت الدراسة الى:

- ✓ يعتمد بنك السلام في تقديمه للتمويلات على صيغة المشاركة سواء مضاربة ومشاركة، لكن بنسب ضئيلة مقارنة بالصيغ البيوع، التي تطغى على إجمالي التمويلات.
- ✓ بعض صيغ التمويل بالمشاركة لا يتم تطبيقها كالمغارسة والمزارعة والمساقاة.
- ✓ يعتمد بنك السلام على إجراءات جديدة ومستحدثة من أجل التخفيف من حدة مخاطر صيغة المشاركة.
- ✓ يعتمد بنك السلام على صيغ جديدة ومركبة (شركة الملك متبوعة بإيجار الحصة الشائعة، شركة الملك المتبوعة بيع الحصة الشائعة) من أجل تلبية كافة متطلبات المجتمع من مؤسسات وحتى أفراد.
- ✓ يقوم بنك السلام تمويل الشركات الناشئة ذات الابعاد الأخلاقية والدينية وكذا الإنتاجية والثقافية من خلال إتباع الإجراءات العملية والعلمية وشروط المشاركة المذكورة في الفصل الأول.

الخاتمة

خاتمة

من خلال ما تم عرضه في الدراسة، تبين أن البنوك الإسلامية لها دور فعال من خلال الصيغ التي تسعى الى تقديمها وذلك لتلبية كافة حاجيات المجتمع سواء مؤسسات أو أفراد وفق ما نص عليه التمويل الإسلامي، وتتميز صيغ التمويل بالمشاركة بمجموعة من المزايا التي تتيح لها أن تكون أفضل الصيغ من حيث تحقيق التنمية خاصة انها موجهة الى كل القطاعات (زراعة، تجارة، صناعة نجارة الخ....)، ولكن في ظل العديد من المزايا المصاحبة للهذه الصيغة الى أنها تتعرض الى العديد من العراقيل سواء من البيئة الداخلية من خلال متابعة ومراقبة التمويل بالمشاركة لأن هذا النوع من التمويل يحتاج الى كوادر بشرية متخصصة سواء في التأهيل الشرعي وكذا التأهيل الفني، بالإضافة الى تعرضها الى العديد من العراقيل الناجمة عن البيئة الخارجية، حيث أن كل من أنظمة الرقابة التي يطرحها البنك المركزي دون مراعاة خصوصية عمل البنوك الإسلامية واعتبارها بنوك خاصة وكذلك العراقيل الناجمة عن الشريك تؤثر سلبا على تطبيق التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية.

لقد تم طرح العديد من الإجراءات التي يمكن للبنوك الإسلامية تطبيقها لضمان تقليص المخاطر المصاحبة للتمويل بالمشاركة من خلال طلب ضمانات عينية وشخصية، تحميل الشريك عبئ إثبات عدم التقصير والتعدي في إدارة أموال المشاركة ... الخ من الحلول المقترحة، لكن في ظل كل هذه الحلول يظل واقع التمويل بالمشاركة في الجزائر تقريبا على حاله، بسبب البيئة الغير الملاءمة وأيضا عدم وعي الناس بالمنتجات المالية التي تقدمها البنوك الإسلامية عن طريق المشاركة.

اختبار الفرضيات

- ❖ يمكننا القول أنّ الفرضية الأولى تم إثبات صحتها فيما تم عرضه في الفصل الأول، وهي الفرضية المتعلقة بأنه في إمكان البنوك الإسلامية إيجاد وسائل لتمويل احتياجات المجتمع من خلال صيغ تشاركية تضبطها إجراءات وشروط تتماشى ومبادئ التمويل الإسلامي وذلك لما يتميز به التمويل بالمشاركة من مبادئ وشروط تتيح له المرونة في تطبيقه على أرض الواقع.
- ❖ تم إثبات عدم صحة الفرضية الثانية في الفصل الثاني من الدراسة والقائلة بأنّ أهم العراقيل المحيطة بصيغة المشاركة من المحيط الخارجي للبنك والمتعلقة بالبيئة القانونية وأيضا نوايا الشريك، حيث أن البيئة الداخلية تطرح العديد من العراقيل التي تحول دون تطبيق صيغة

المشاركة (ضعف متابعة ومراقبة سير العملية التمويلية، ضعف الكوادر البشرية في تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة ....).

- ❖ الفرضية الثالثة والقائلة إنه بإمكان تطبيق بنك السلام لصيغ المشاركة من خلال تطبيقه لجملة من الإجراءات العملية عند إبرامه للعقود، وتعتبر فرضية صحيحة من خلال ما درسناه في الجانب التطبيقي، الذي أخذناه في بنك السلام –دالي إبراهيم–وتضح من خلاله أن صيغ التمويل بالمشاركة تمر قبل تطبيقها الى مجموعة من الإجراءات لضمان حقوق كافة أطراف العملية التمويلية.

نتائج البحث

من خلال البحث تم التوصل الى:

- ❖ يقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ التي تحدد الإطار النظري والتطبيقي له بما يتماشى والشريعة الإسلامية.
- ❖ تعد البنوك الإسلامية إحدى المؤسسات المالية التي تعمل وفق أهداف ذات أبعاد مختلفة حيث يسعى الى تقييم مجموعة من الخدمات أهمها التمويل، وفق عقود مالية ذات شقين المعاملات المالية المتعلقة بالمداينات (المرابحة، المساومة، الاجارة، الإستصناع، السلم) والمعاملات المالية القائمة على المشاركات (المشاركة، المضاربة، المزارعة المغارسة)
- ❖ تنوعت صيغ التمويل الإسلامي بما يخدم مصالح المتعاملين ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ❖ تعمل البنوك الاسلامية على توفير التمويل بصيغة المشاركة وفق جملة من الشروط والإجراءات التي تضبط تطبيقه على أرض الواقع، سواء المتعلقة بالربح والخسارة، او إدارة المشروع وما الى ذلك.....
- ❖ إنّ أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية أثناء تطبيقها لصيغ المشاركة (مضاربة مشاركة) هو تعرضها للعديد من المخاطر التي تحول دون تطبيقها على أرض الواقع.
- ❖ يصادف البنوك الإسلامية العديد من المخاطر الناتجة عن البيئة الداخلية، والمتمثلة في التأهيل الفني عن طريق التدريب والعمل في البنوك التقليدية حيث أنّ أغلب موظفي البنوك ذوي خبرة تقليدية،
- ❖ تشكل المخاطر الخارجية النسبة الأكبر من إجمالي المخاطر المؤثرة على التمويل بالمشاركة فنوايا الشريك من الأمور المعنوية التي لا يستطيع البنك التأكد منها، وأيضا المخاطر المتعلقة

بنظم الرقابة من طرف البنك المركزي، ولكن تم إيجاد إجراءات لتذليل درجة تأثير المخاطر من خلال الامضاء على سندات لأمر، إضافة الى الكفالات والرهون.

- ❖ يتيح التمويل بصيغة المشاركة العديد من المزايا التي بفضلها تجتهد البنوك الإسلامية من أجل تطبيقه على أرض الواقع.
- ❖ نسبة تطبيق البنوك الإسلامية للتمويل بصيغة المشاركة تبقى ضئيلة، نتيجة استخدامها للتمويلات بصيغة البيوع، وذلك لما توفره من ربح شبه مؤكد.

اقتراحات البحث

-ضرورة تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة من أجل ضمان شمولية البنك الإسلامي.

-لابد للتسويق لمثل هذا التمويلات، حيث أن المجتمع لا يعي بجلّ المعاملات المالية التي تقدمها البنوك الإسلامية.

-إنشاء معاهد ومراكز تدريب محلية للموظفين المقبلين للعمل في البنوك الإسلامية، فالبنوك تحتاج الى الجانب الفني والجانب الشرعي معا.

-إنشاء قوانين وقواعد متناسبة مع عمل البنوك الإسلامية، كونها بنوك تعمل بنظام خاص مختلف عن البنوك التقليدية، وبالتالي فخضوعها الى قوانين البنوك التقليدية لا يسمح لها بالعمل بأريحية أكثر بالأخص في جانب العقود.

-إنشاء شركات تامين من أجل الحماية من الاضرار وكذلك الأشخاص، حيث أن بعض العقود كعقود الملكية، حيث موت الشريك في عقد العقار قد يسفر على خسارة رأس المال.

- الاستفادة من خبرات بعض الدول التي تستخدم التمويل بالمشاركة.

ثالثا: آفاق البحث

يمكن للبحث أن يتسع ليشمل:

-دراسة تقييمية لصيغ التمويل الإسلامي ومدى تأثيرها على مردودية البنوك الإسلامية.

-إشكالية التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية.

- تطوير أدوات الرقابة الشرعية المتعلقة بصيغ المشاركة.

– دور التأمين التكافلي كألية للحد من مخاطر صيغ التمويل الإسلامي.

المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر:

القرآن الكريم

كتاب السنة النبوية

قائمة الكتب:

1. أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط01 2007.
2. حسن المحمودي، **المؤسسات الاقتصادية**، دار النهضة، لبنان، 1980.
3. رفيق يونس المصري، **إدارة المصارف الإسلامية، دار القلم دمشق**، الطبعة الأولى، **2012**.
4. **عبد الوهاب أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، الأصول المصرفية في الأسواق المالية، علم الكتب للنشر والتوزيع.**
5. سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مكتبة الريام.**
6. سماحة المفتي تقي الدين العثماني، **مقدمة في التمويل الإسلامي، دار الرواد للنشر والتوزيع ط1، 2019.**
7. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008.
8. محمد عبد الله شاهين محمد، **أهمية التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، درا الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
9. محمد ندا محمد لبدا، **الاستثمار التمويلي ودوره في تنمية الاقتصاد العالمي والحد من حدوث الازمات المالية**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
10. هشام كامل قشوط، **المدخل الى إدارة الاستثمار من منظور إسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1.
11. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، **المعايير الشرعية**، AAIOFI

المجلات:

12. الغالي بن إبراهيم، محمد رشيد سلطاني، **تشخيص التعثر المالي في عمل البنوك الإسلامية وإجراءات المعالجة**، المجلة الاقتصادية البنكية وإدارة الاعمال، العدد1، الجزائر جامعة بسكرة.
13. إيمان، جرودي رندة، **إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية**، مجلة أبحاث إدارية العدد 22، 2017.
14. بوزمارن وسيلة، ناصري مهدي، **تقويم تجربة ماليزيا في الأسواق المالية الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد1، العدد16، 2017.
15. بلهاتف رحمة، **قراءة واقع وآفاق التمويل الإسلامي**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6 (العدد1)، الجزائر، جامعة مستغانم، 2020.
16. بلحوص مجدوب عريس عمار، **رأس المال الجريء الإسلامي نموذج للتوفيق بين التمويل برأس المال الجريء والتمويل التشاركي الإسلامي**، مجلة اقتصاديات المالJFBE العدد 8 2018.
17. جمال عطية، **الجوانب القانونية لتطبيق عقد المرابحة**، مجلة عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي)، 1990.
18. حدو علي2018، قدي عبد المجيد، **نحو تعزيز إدارة مخاطر المصارف الإسلامية في الجزائر في ظل العولمة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، المجلد3 (العدد9)، الجزائر–جامعة الوادي– 2018.
19. زقاري آمال، **التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية**، مجلة دائرة البحوث ودراسات القانونية والسياسية، العدد 4، الجزائر–المركز الجامعي تيبازة.
20. سليمان أحمد شوقي، **المخاطر المحيطة بصيغة المشاركة وكيفية الحد منها**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد58، 2017.
21. ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد، **إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية في المصارف السودانية** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد7 (العدد2)، المملكة العربية السعودية، جامعة الشقراء.
22. ضيف سعيدة 2019، **إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**، مجلة المنتدى للدراسات والبحوث العالمية، المجلد3(العدد2) الجزائر، جامعة الجلفة، ص 26–47.
23. عبد الباري مشعل، **تقييم تطبيق وتجارب التأمين التعاوني**، الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل، ندوة التأمين التعاوني، 2009.

24. عبد الحفيظ بلعربي، خديجة خالدي، **إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية** موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2010.
25. علاش أحمد، مدور أحمد، التطبيقات **الآمنة للتمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد9، العدد3، 2019.
26. عمر عمور، **العقود المركبة حقيقة فرضها الواقع الاقتصادي**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة المجلد 4(العدد2)، 2018.
27. غالب عوض الرافعي، خديجة خالدي، **مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009.
28. قويدر محمد، **أساسيات التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة التراث المجلد8 العدد(1)، الجزائر، جامعة الجلفة، 2018.
29. قومي حميد، زين أيمن، **إدارة مصادر مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 2 العدد3، 2020.
30. هاني بن البرك، عبيد باصلعة، **حقيقة شركة العنان وشروط صحتها في الفقه الإسلامي**، مجلة بحوث كلية الادب العربي جامعة الجوف.
31. محمد عبد الحميد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة**، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية 2003.
32. محمد سليمان الأشقر، **السلم والاستصناع**.
33. محمد البلتاجي، **المشاركة المتغيرة صيغة مقترحة لتمويل رأس المال العامل**، الندوة الفقهية الثالثة أبو ظبي، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
34. مسعودي عبد الباسط، قويدر عياش، **أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية** مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد2.
35. محبوب علي، سنوسي علي، **إدارة مخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية مصرف السلام أنموذجا**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11 (العدد4) الجزائر، جامعة المسيلة، 2019.
36. مفيض الرحمان، **رؤية شرعية حول المرابحة وصياغتها المصرفية**، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع.

37. موسى دحماني، بن إبراهيم الغالي، **القرار التمويلي في البنوك الإسلامية**، جامع الكتب الإسلامي المجلد1، جامعة بسكرة.
38. نوال بن عمارة، العربي عطية، **التمويل بالمشاركة ودوره في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي**، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد5، 2013.
39. وكيل نسيمة، درار عياش، **(2012)، التأمين التعاوني الاسلامي كبديل عن التمويل التجاري التقليدي**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد (العدد3)، 2012.

رسائل دكتوراه:

40. إلياس أبو الهيجاء، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية**، دراسة حالة الأردن رسالة دكتوراه، الأردن، جامعة اليرموك،2007.
41. هناء محمد أحمد يوسف، المخاطر التشغيلية لصيغ المشاركة وسبل التحوط منها، رسالة دكتوراه جامعة السودان، 2016.
42. فاطمة بن الناصر، إشكالية التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقه رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، 2016.
43. وليد خالد الربيعي، **عقد المزارعة في الفقه الإسلامي**، دراسة مقارنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

المواقع الالكترونية:

44. https://www.afifalaw.com
45. https://www.islamweb.net
46. https://www.aliqtisadalislami.net